



IIM/1/6

الأصل : بالإنكليزية

التاريخ : ٢٠٠٥/٨/١٨

ويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية

الدورة الأولى

جنيف، من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥

التقرير

كما اعتمده الاجتماع

١ - قررت الجمعية العامة للويبو في دورتها الحادية والثلاثين (الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة) التي عقدتها في جنيف في الفترة من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤، أن تدعو إلى عقد اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات لفحص اقتراحات الأرجنتين والبرازيل الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية (الوثيقة WO/GA/31/11) واقتراحات إضافية لجدول أعضاء أخرى. وعقد الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية دورته الأولى في الفترة من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

٢ - وكانت الدول التالية ممثلة في الدورة: الجزائر والأرجنتين وأستراليا والنمسا والبحرين وبنغلاديش وبلجيكا وبنن وبوليفيا وبوتسوانا والبرازيل وبلغاريا وبوروندي والكاميرون وكندا وشيلي والصين وكولومبيا والكونغو وكوستاريكا وكوت ديفوار وكوبا والجمهورية التشيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية والدانمرك والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر والسلفادور وإستونيا وإثيوبيا وفرنسا وغابون وألمانيا واليونان والكرسي الرسولي وهندوراس وهنغاريا والهند وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) والعراق وإيرلندا وإسرائيل وإيطاليا وجامايكا واليابان والأردن وكينيا ولافتيا وليسوتو والجمهورية العربية الليبية وليتوانيا ولكسمبرغ ومدغشقر وملايو وماليزيا ومالطا والمكسيك ومنغوليا والمغرب وموزامبيق وناميبيا وهولندا ونيوزيلندا والنيجر ونيجيريا والنرويج وباكستان وبنملا وباراغواي وبيرو والفلبين والبرتغال وجمهورية كوريا ورومانيا والاتحاد الروسي ورواندا والسنغال

وصربيا والجبل الأسود وسنغافورة وسلوفينيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا وسري لانكا والسودان والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتايلند وتوغو وترينيداد وتوباغو وتونس وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان وفنزويلا وفيت نام وزامبيا (١٠٠).

٣ - واشتركت المنظمات الحكومية الدولية التالية في الدورة بصفة مراقب: المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية (OAPI) والمنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية (ARIPO) والاتحاد الأفريقي ومجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ ولجنة الاتحادات الأوروبية والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات والمنظمة الأوروبية للبراءات والاتحاد الدولي للاتصالات وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ومركز الجنوب ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية (١٨).

٤ - واشترك ممثلون عن المنظمات الدولية غير الحكومية التالية في الدورة بصفة مراقب: أكشون إيد ActionAid وجمعية النهوض بالملكية الفكرية في أفريقيا (APPIA) والجمعية الدولية الأدبية والفنية (ALAI) ورابطة أوروبا الوسطى والشرقية لحق المؤلف (CEECA) ومركز قانون البيئة الدولي (CIEL) ومركز الدراسات الدولية للملكية الصناعية (CEIPI) واتئلاف المجتمع المدني (CSC) والشبكة العالمية لصناعة العلوم النباتية (CropLife International) وإذاعة أشرطة الفيديو الرقمية (DVB) وجمعية الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI) ورابطة شركات الأفلام الأوروبية (EFCA) ومركز أمريكا اللاتينية للتبادل والتعاون (ECCLA) ومؤسسة دعم البنية التحتية للمعلومات المجانية (FFII.e.V.) ومؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا (FSF Europe) ولجنة الأصدقاء العالمية للتشاور (FWCC) ومؤسسة جيتوليو فرغس (Fundação Getulio Vargas) والاتحاد الأمريكي اللاتيني الأيبيري لفناني الأداء (FILAIE) ورابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون (IFTA) وجمعية شركات الموسيقى المستقلة (IMPALA) ومعهد السياسات الابتكارية (IPI) ومعهد قانون التجارة الدولي والتنمية (IDCID) والمجموعة الدولية للناشرين في مجال العلوم والتكنولوجيا والطب (STM) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) وغرفة التجارة الدولية (ICC) والاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP) والاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام (FIAPF) والاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) والاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) والاتحاد الدولي للموسيقيين (FIM) والاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين (IFPMA) والاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ (IFRRO) والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات (IFPI) والحلف الدولي للملكية الفكرية (IIPA) والمنتدى الدولي لمديري أعمال الموسيقيين (IMMF) وشبكة السياسات الدولية (IPN) والجمعية الدولية للناشرين (IPA) والاتحاد الدولي للفيديو (IVF) وجمعية الأطباء بلا حدود (MSF) (٣٨).

٥ - وكانت المنظمتان الوطنيتان غير الحكوميتين التاليتان ممثلتين في الدورة: المجلس البريطاني لحق المؤلف (BCC) ومؤسسة الحدود الإلكترونية (EFF) (٢).

٦ - وعقب مناقشة أجزائها الاجتماع، تقرر أن يحضر الاجتماع ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية غير المعتمدة لدى الويبو بصفة مراقب مؤقتة: جمعية النفاذ إلى المواد التعليمية في جنوب أفريقيا وجمعية محترفي الحاسوب المناصرين للمسؤولية الاجتماعية (CPSR) والاتحاد الدولي للمستهلكين - حوار المستهلكين عبر الأطلنطي (Consumers International-TACD) والمعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL) ومؤسسة جيتوليو فرغس والغرفة الألمانية لوكلاء البراءات ورابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون (IFTA) ومعهد السياسات الابتكارية (IPI) ومعهد قانون

التجارة الدولي والتنمية (IDCID) والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) وشبكة السياسات الدولية (IPN) ومنظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية (IP Justice) وجمعية الحقوق الرقمية الأوروبية (EDRI) والجمعية البريطانية للصم (LINK Centre) والجمعية الملكية لتشجيع الصناعة والتجارة في مجال الفنون وشبكة العالم الثالث واتحاد مناصري المشاع (١٧).

٧ - وترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالمشاركين في الدورة.

٨ - واستندت المناقشات إلى الوثائق والأوراق التالية:

- "اقترح لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية (الوثيقة WO/GA/31/11 والوثيقة WO/GA/31/14)؛
- "اقترح الولايات المتحدة الأمريكية بشأن وضع برنامج شراكات في الويبو" (الوثيقة IIM/1/2)؛
- "اقترح من المكسيك بشأن الملكية الفكرية والتنمية" (الوثيقة IIM/1/3)؛
- "اقترح لوضع جدول أعمال بشأن التنمية للويبو: طرح للقضايا المثارة في الوثيقة WO/GA/31/11 (الوثيقة IIM/1/4)؛
- "اقترح من المملكة المتحدة" (الوثيقة IIM/1/5).

البند ١ من جدول الأعمال: افتتاح الدورة

٩ - افتتح الدورة نائب المدير العام للويبو، السيد جيفري يو، الذي رحّب بالمشاركين نيابة عن المدير العام للويبو، الدكتور كامل إدريس.

البند ٢ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - انتخب المجتمعون بالإجماع السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان (باراغواي) رئيساً للدورة والسفير ديميتري تزاننتشف (بلغاريا) نائباً للرئيس.

١١ - وفي كلمة افتتاحية، أعرب الرئيس عن خالص شكره لانتخابه وبلده رئيساً للاجتماع الذي علّق عليه أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدول الأعضاء قاطبة. وأشار إلى أن جميع الاختراعات والابتكارات لها صلة وثيقة بتنمية البلدان والحفاظ على المستوى المعيشي في البلدان المتقدمة. وصرح قائلاً إن بإمكان البلدان النامية أن تضيق الهوة التي تفصلها عن الآخرين وتحسّن أوضاعها الاقتصادية. وطلب إلى المندوبين مساعدته على توجيه الاجتماع بفعالية وقال إنه يعتزم أن يلتزم الاقتضاب في بيانه لكي يحتذي به الآخرون. وأشار إلى أن الفعالية تبدأ بالاقتضاب ودعا المندوبين إلى التزام الاقتضاب في الاجتماع وطلب منهم قصر بياناتهم على ما لا يزيد على سبع دقائق أو عشر دقائق على الأكثر. ولفت النظر إلى أن الوفود التي تتحدث باسم المجموعات الإقليمية والوفود التي تعترز تقديم وثائقها ستحظى بمزيد من الوقت. ودعا الجميع إلى التحلي بحسن النية وشدّد على أهمية الصداقة المتبادلة والجو الودي لكي يكون الاجتماع ممتعا ومفيدا.

١٢ - ودعا الرئيس المندوبين إلى لزوم دققة صمت ترحما على روح حبرة البابا.

البند ٣ من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

١٣- تحدث وفد جامايكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية واقترح تضمين جدول الأعمال بندا بشأن اعتماد تقرير موضوعي للاجتماع وبندا بشأن اشتراك المنظمات غير الحكومية.

١٤- وأكد الرئيس أن المنسقين الإقليميين قد اتفقوا على ضرورة تقديم تقرير كامل للاجتماع تتولى الأمانة إعداده ويعتمده المجتمعون في بداية الدورة المقبلة، كما اتفق المنسقون الإقليميون على السماح بقبول ١٧ منظمة غير حكومية ليست معتمدة لدى الويبو للاشتراك في الاجتماع.

١٥- ووافق وفد جامايكا على التوضيح الذي أدلى به الرئيس، ولم يصر على التعديل المقترح إدخاله على مشروع جدول الأعمال، وأعلن أنه أحاط علماً باتفاق الآراء بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية، وبأن من المرتقب أيضاً إعداد تقرير موضوعي عن نتيجة مداورات الاجتماع الأول.

١٦- وأشار وفد الهند إلى أنه ليس من الواضح له تماماً ما إذا تقرر اعتماد التقرير الموضوعي في بداية الدورة المقبلة، وأضاف قائلاً إنه يمكن بلا شك إرجاء اعتماد التقرير الموضوعي رسمياً للدورة المقبلة، غير أنه ينبغي الانتهاء من إعداد التقرير قبل نهاية الدورة الحالية لإتاحة الفرصة للوفود لدراسته، وإدخال أية تغييرات قد تراها ضرورية عليه. وطلب الوفد إحاطته علماً بالاقتراح بالضبط على وجه الدقة.

١٧- وأعلن الرئيس أن الملخص الذي يعتزم إعداده بصفته رئيساً للاجتماع سيعكس إلى حد ما القرارات المتعلقة بالعمل المقبل للاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، وأوضح أيضاً أن التقرير الوقائي الذي ستعده الأمانة سيضم كل مداخلات الوفود.

١٨- وتساءل وفد الأرجنتين عن السبب الذي يدعو إلى تكريس وقت طويل للنظر في المسائل الإجرائية البسيطة في اجتماعات الويبو قاطبة، واستطرد قائلاً إنه استمع إلى مصطلحات مختلفة لم يفهم مغزاها، مثل التقارير الموضوعية والتقارير الوقائية وغيرها من التقارير، ورأى أنه ينبغي استخدام مصطلحات مبسطة في الويبو كغيرها من المنظمات الأخرى. وتحدث الوفد باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" مضيفاً أن جامايكا أشارت إلى إدراج بند بشأن اعتماد مشروع تقرير الاجتماع عقب البند السادس، وإثباته في محضر الاجتماع، وإلى أنه سيضم محضر الاجتماع مثل أي اجتماع آخر للويبو، لأنه يتعلق بعمل هذه الهيئة في المستقبل. واستطرد الوفد قائلاً إن ملخص الرئيس هو في الواقع بيان للرئيس، وليس له بالتالي أي أساس قانوني، ذلك أن أي بيان للرئيس لا يلزم الأعضاء. وأكد الوفد أن "العمل المقبل" للاجتماع الحكومي الدولي مسألة يقررها الاجتماع، وأن الرئيس ليس مسؤولاً عن ذلك.

١٩- وأشار وفد جامايكا إلى أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية تعلق أهمية كبيرة على تلك المسألة، وإلى أنها لا تجد أي صعوبة في قبول تقرير الرئيس الوقائي. بيد أنه أضاف أن من المهم اعتماد تقرير موضوعي عن نتائج الاجتماع الحكومي الدولي الأول، وأنه إذا لم يتوفر وقت كاف لاعتماد التقرير في نهاية مداورات يوم الأربعاء، فإن بالإمكان اعتمادها في الدورة المقبلة للاجتماع الحكومي الدولي.

٢٠- وذكر وفد البرازيل أنه استنتج أن أي اجتماع للويبو يتطلب عادة اعتماد مشروع تقرير كبنـد أخير في جدول الأعمال قبل اختتام الدورة. وأضاف قائلاً إنه قد استنتج أن ذلك هو الإجراء الاعتيادي للمنظمة، وأنه يتطلع أيضاً إلى اتباع ذلك الإجراء في الاجتماع الحكومي الدولي. ورأى الوفد أيضاً أن

البند السادس من مشروع جدول الأعمال الذي يشير إلى "ملخص" الرئيس لا يجب أن يكون بالضرورة وثيقة وقائية. وبالنسبة للوضع القانوني لملخص الرئيس، قال إنه يتفق مع وفد الأرجنتين على أن الملخص لا يلزم البلدان الأعضاء، وإنما هو إجراء يقع تحت مسؤولية الرئيس وحده. وبالنسبة للبند المتعلق بالعمل المقبل، رأى الوفد أنه بند يستدعي مداوالات البلدان الأعضاء، وأنه لا ينبغي بحثه بناء على ملخص الرئيس، بل يتعين على الرئيس أن يضع ملخصاً لموقف البلدان أثناء المداوالات التي تجرى بشأن ذلك البند الخاص من جدول الأعمال. وطلب الوفد إدراج بند أخير، هو "اعتماد مشروع التقرير"، على أن يتسم بالمرونة التي شدد عليها ممثل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبية، أي أنه إذا لم يتوفر وقت كاف للأمانة لإعداد ذلك التقرير في الوقت المناسب لاعتماده في نهاية الاجتماع، فإنه يمكن التفكير في صياغة مشروع أولي في شكله النهائي ويمكن أن يكون موضع تعليقات إضافية من البلدان الأعضاء في مرحلة لاحقة، أو يمكن اعتماده بالفعل في الدورة اللاحقة للاجتماع الحكومي الدولي. وأكد الوفد أن من المهم اعتماد مشروع تقرير كأحد بنود جدول أعمال الدورة حتى لو كان مشروعاً أولياً، على أن يتسم بالمرونة اللازمة فيما يتعلق بالجدول الزمني.

٢١- وتوجه الرئيس بالشكر للوفود على جهودها الرامية إلى توضيح تلك المسألة، ورأى أنه قد يكون هناك التباس طفيف في هذا الشأن. وأوضح أن الأمانة ستعد التقرير الوقائي للاجتماع في أقرب وقت ممكن، وأن التقرير الذي سيضعه سيكون موضع المشاورات، وسيعكس ما قد يتقرر خلال الاجتماع فيما يتعلق بالعمل المقبل. وأضاف قائلاً إن هذا التقرير لن يكون تقريراً وقائياً آخر، بل سيصاغ في شكله النهائي بالتشاور مع الوفود بحيث يعكس ما قد تقررته الوفود على وجه التحديد بشأن البند الخامس الذي يتعلق بالعمل المقبل للاجتماع الحكومي الدولي. وتساءل عما إذا كانت الوفود تفضل ذلك النهج، ويكون بإمكانها بالتالي متابعة أعمالها.

٢٢- وأعلن وفد الهند أنه لم يتمكن من إدراك الاختلاف بين الشرح الذي قدمه الرئيس، بعد الاستماع إلى كل الوفود، وما صرح به سابقاً. وأضاف قائلاً إنه ما زال يحاول إيجاد حل للفارق الدقيق الذي يتميز به ذلك البيان، والذي قد يميزه عن البيان الذي سبق أن أدلى به الرئيس. وأشار الوفد إلى أن الويبو تعتمد التقارير عادة في الدورة الأخيرة لكل اجتماع، وإلى أن هذا هو الحال بالنسبة للجمعية العامة وكذلك بالنسبة للجنة الدائمة للتعاون الإنمائي المرتبط بالملكية الفكرية، التي ستعقد اجتماعها في أواخر الأسبوع. وأضاف الوفد أن مشروع جدول الأعمال المقترح للجنة الدائمة السابق ذكرها يتضمن في بنده الخامس مسألة "اعتماد مشروع التقرير"، وأن ذلك هو الإجراء الاعتيادي. واستطرد قائلاً إن الوفود قد لا توافق تماماً في بعض الحالات على المشروع المعد من الأمانة، وذكر بصورة خاصة حادثة وقعت في الجمعية العامة، ذلك أن مشروع التقرير الذي كان وثيقة مسهبة إلى حد كبير ومقسمة إلى عدة أجزاء اشتمل على أقسام تحتاج إلى صياغة جديدة على أساس مداخلات الوفود. وأشار الوفد إلى أن المشروع الذي وضع في نهاية المطاف على موقع الويبو على الإنترنت أضحى متوفراً بعد عدة أشهر، إلا أنه أتيحت الفرصة للوفود على الأقل للاطلاع عليه لأول مرة، وتمكنت بالتالي من تقديم تعديلات عليه بينما كانت المسألة لا تزال عالقة بأذهانها. وأضاف أنه على الرغم من أن الاعتماد النهائي لتقرير الجمعية العامة سيؤجل إلى حين انعقاد الجمعية العامة المقبلة، كما سيؤجل الاعتماد النهائي لتقرير هذه الدورة إلى حين انعقاد الدورة المقبلة للاجتماع الحكومي الدولي، إلا أنه لا ينبغي أن يمنع ذلك من عرض التقرير المفصل على الوفود، الأمر الذي سيتيح لها الفرصة المناسبة للاطلاع عليه وتقديم ملاحظاتها، وتتمكن الأمانة من أخذها في الحسبان. وإذا مرّ التقرير بسلا في الدورة الختامية، فإن من شأن ذلك تفادي الحاجة إلى ملخص الرئيس. ولو لم يكن الحال كذلك، لكان ملخص الرئيس مفيداً لكي تتبين الوفود بوضوح الاتجاه الذي ستواجهه في الدورات اللاحقة. ولعل مسألة العمل المقبل ستدرج من جديد في مشروع التقرير إن كان ذلك هو المقصود، أو

لعلها ستكون مسألة منفصلة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يرى أنه ليس هناك بديل في الواقع للمشروع الأول الذي تعده الأمانة، والذي ينبغي أن يكون مفصلاً، لكي تتمكن الوفود من استعراضه في الوقت الذي تكون فيه المسألة والمناقشات عالقة بأذهانها، بدلاً من إتاحة الفرصة لها للاطلاع عليه على الأرجح على موقع شبكة الإنترنت بعد مرور عدة أشهر تصبح فيها الذاكرة مشوشة، وإمكانية التصويب موضع أخذ ورد.

٢٣- وأعرب وفد الصين عن استعداده لدعم عمل الرئيس، كما أعرب عن دعمه لاقتراحات ووجهات نظر مختلف الوفود الموقرة. واستطرد قائلاً إنه نظراً للوقت القصير للغاية المتاح لدراسة مجموعة الوثائق التي قدمها الاجتماع الحكومي الدولي، وكذلك الوقت القصير المحدد للدورة، والإجراءات الاعتيادية المتبعة في اجتماعات الويبو الأخرى، فإنه يتفهم صعوبة طرح التقرير على الدورة الحالية، ويرى لذلك أنه قد يكون من الأفضل إتاحة وقت أطول للأمانة حتى تتمكن من إعداد تقرير مفصل في وقت لاحق. واختتم كلمته قائلاً إنه يرى أن من المهم في تلك المرحلة دراسة كل الوثائق المعدة ومناقشتها.

٢٤- وصرح وفد الأرجنتين أنه يوافق على بيان وفد الصين، وأشار إلى أنه بما أن هناك اقتراحاً يرمي إلى إعداد تقرير للاجتماع كما هو الحال في كل الاجتماعات الأخرى، فإنه ليس من الضروري إعداد ملخص الرئيس، نظراً لأن ملخص الوقائع سيكون مثبتاً في سجلات الاجتماع. واقترح الوفد إدراج مسألة اعتماد مشروع التقرير في مشروع جدول الأعمال، والاستغناء عن الملخص.

٢٥- وأعلن الرئيس أنه سيواصل استشارة الوفود والمجموعات الإقليمية لمعرفة أفضل السبل الكفيلة بتناول مسألة اعتماد التقارير، بحيث تعكس كل المناقشات التي تجرى في الدورة على نحو ملائم. وقال إنه ينشد بالتالي تسامح الوفود، ويقترح استئناف المداولات الموضوعية.

٢٦- واستفسر وفد البرازيل عن العوائق التي تحول دون إدراج بند آخر يشير إلى اعتماد جدول الأعمال، كما هو متبع عادة في كل اجتماعات المنظمة. ورأى الوفد أنه لو لم يكن هناك سبب محدد للامتناع عن ذلك لوجب اتخاذ قرار يهدف إلى إدراج ذلك البند الخاص في جدول الأعمال. وفي حالة موافقة الرئيس والأعضاء الآخرين، ووفقاً للممارسات الاعتيادية للمنظمة، طلب الوفد إلى الرئيس أن يدرج بنداً بشأن اعتماد مشروع جدول الأعمال، يكون البند السابع بعد ملخص الرئيس. ورأى الوفد أن ملخص الرئيس يُعتمد عادة في نهاية اليوم إذا رأت البلدان أنه ضروري، ولا تكون هناك أحكام مسبقة تتطلب بالضرورة إعداد ملخص الرئيس.

٢٧- وقال الرئيس إنه في حالة عدم اعتراض الوفود وفي حالة عدم وجود آراء مخالفة، فإنه سيوافق على طلب البرازيل الذي سبق أن قدمه وفد جامايكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، بهدف إدراج بند سابع يتعلق باعتماد مشروع التقرير.

٢٨- وأشار وفد إيطاليا إلى مسألة اعتماد المنظمات غير الحكومية لحضور الاجتماع. وأيد باسم المجموعة بآراء القرار الرامي إلى قبول المنظمات غير الحكومية بصورة مؤقتة، على أساس أنه قرار مؤقت بالنسبة للاجتماع الحكومي الدولي الحالي، وأنه لا يمثل سابقة لهيئات الويبو الأخرى أو للدورات المقبلة للاجتماع الحكومي الدولي، والتي ينبغي أن تتخذ قرارات بشأنها على أساس مؤقت فقط. وبالنيابة عن المجموعة بآراء، شجع وفد إيطاليا المنظمات غير الحكومية على تقديم طلب لقبولها في الجمعية العامة.

٢٩- واقترح الرئيس اعتماد جدول الأعمال المعدل، وطلب إلى المستشار القانوني أن يتلو أسماء المنظمات غير الحكومية التي جرت الموافقة على مشاركتها في المناقشات أو يقدم قائمة بها.

٣٠- وأعلن المستشار القانوني أن سبع عشرة منظمة غير حكومية طلبت اعتمادها بصورة مؤقتة، وهي جمعية النفاذ إلى المواد التعليمية في جنوب أفريقيا، ومعهد المستهلكين في جنوب أفريقيا، وجمعية محترفي الحاسوب المناصرين للمسؤولية الاجتماعية، والاتحاد الدولي للمستهلكين - أمانة حوار المستهلكين عبر الأطلنطي بلندن، والمعلومات الإلكترونية للمكتبات، ومؤسسة جيتوليو فارغاس بالبرازيل، والغرفة الألمانية لوكلاء البراءات، ورابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون بلندن، ومعهد السياسات الابتكارية بالولايات المتحدة الأمريكية، ومعهد قانون التجارة الدولي والتنمية بالبرازيل، والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة، وشبكة السياسات الدولية بلندن، ومنظمة العدالة في مجال الملكية الفكرية بالولايات المتحدة الأمريكية، والفريق العامل المعني بالملكية الفكرية، وجمعية الحقوق الرقمية الأوروبية، والجمعية البريطانية للصم، وجامعة ويتواترساند بجنوب أفريقيا، والجمعية الملكية لتشجيع الصناعة والتجارة في مجال الفنون بالمملكة المتحدة، وشبكة العالم الثالث بجنيف، واتحاد مناصري المشاع بالولايات المتحدة الأمريكية. وعقب المشاورات غير الرسمية التي أجراها فريق المنسقين، اقترح المستشار القانوني قبول اعتماد المنظمات غير الحكومية السابق ذكرها بصورة مؤقتة خلال الدورة الأولى للاجتماع الحكومي الدولي، ما لم يعترض أي وفد على ذلك.

٣١- ووافق الرئيس على اقتراح المستشار القانوني.

البند ٤ من جدول الأعمال: المسائل المعنزم بحثها في الاجتماع الحكومي الدولي

٣٢- أعلن الرئيس أن البرازيل قدمت اقتراحاً آخر يستكمل الاقتراح الذي قدم في الدورة السابقة للجمعية العامة في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤، وأن ثلاثة عشر بلداً آخر شارك في تقديم هذين الاقتراحين. وذكر أن هناك أيضاً اقتراحاً من الولايات المتحدة الأمريكية، واقتراحاً من المكسيك، واقتراحاً من المملكة المتحدة. وأعلن أنه يود إعطاء الكلمة للوفود التي قدمت اقتراحات لتلك الاجتماعات لكي تتمكن من التعريف بها. وأوضح الرئيس أن وفدا البرازيل والأرجنتين سيقدمان على التوالي الاقتراح الأول بالكامل، وأنه سيدعو بعدئذ الوفود الأخرى لتقديم اقتراحاتها.

٣٣- وقال وفد البرازيل إن الوثيقة IIM/1/4 اقترحت تقدمت به ١٤ دولة عضوا وهي الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا. وشدد على أن الوثيقة لا تحل محل تلك التي قدمت أمام الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٤ (الوثيقة WO/GA/31/11)، وإنما هي تفصيل لها. ورأى أن الوثيقة غنية عن أي شرح. وأعرب عن أمله في الحصول على ردود فعل من سائر الأعضاء حول ما ورد فيها من عناصر. واستطرد قائلاً إن الوثيقة ليست كاملة شاملة فاحتفظ بالحق في تقديم وثائق واقتراحات إضافية حول مختلف الجوانب التي لم تطرح بعد والتي تحتاج إلى مزيد من التفصيل، مما يرسى الأساس لإجراء مناقشات جوهرية في إطار المباحثات الجارية حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وأشار إلى أن الوثيقة تجمع بين الجانب النظري والجانب التطبيقي العملي فهي تتطرق للمصالح والاحتياجات الخاصة بطائفة كبيرة داخل المنظمة، أي البلدان النامية. وصرح قائلاً إن القضايا المطروحة في الاقتراح تهم أيضاً الأوساط الأكاديمية والعديد من المنظمات غير الحكومية التي تعنى بحقوق الملكية الفكرية. واعتبر أن الاقتراح أسهم بالتالي في وضع أسس النقاش الموضوعي حول التنمية في الويبو، وهو موضوع يخص البلدان النامية كما يعني جهات أخرى أيضاً. وقال إنه لذلك السبب يؤيد التحلي بالانفتاح في مناقشات الفريق الحكومي الدولي ومنح اعتمادات مؤقتة لجميع

المنظمات غير الحكومية التي تلتزم المشاركة بصورة مراقب في دورات الاجتماع. وأعرب الوفد عن ترحيبه بمشاركة تلك المنظمات. وقال إن الوثيقة "أصدقاء التنمية" تحتوي أيضا على جملة من الاقتراحات العملية التي يمكن الاستناد إليها لمواصلة المناقشات فيما بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن أمله في أن تتقدم سائر الدول الأعضاء بمداخلات حول جميع جوانب الاقتراح دون الاقتصار فقط على التعاون التقني، كما كان الشأن في اقتراحات الولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة. وأضاف قائلاً إن الاقتراح جاء بشكل وثيقة إيطارية تتناول عددا من جوانب التنمية وعلاقتها بحقوق الملكية الفكرية وأثار تلك الحقوق فيها والمفاوضات الجارية في الويبو وفي منظمات أخرى مثل منظمة التجارة العالمية. وقال الوفد إنه يرغب في التطرق للقضايا المطروحة من خلال منهج كامل وشامل كما هو محدد في وثيقة أصدقاء التنمية حتى يتسنى التوصل إلى نتائج موضوعية للجمعية العامة المقبلة. وقال إن المهم تبادلي تجزئة القضايا، فعناصر الاقتراح يكون لها مغزى فقط إذا تم بحثها في السياق العام الذي عرضت فيه. وبيّن أن الوثيقة رغم ذلك مصاغة بطريقة مركبة أي أنها تتيح إمكانية اتخاذ القرارات وإجراء المناقشات بشأن مختلف العناصر تدريجيا وخطوة خطوة. وذكر بأن هناك أربعة مجالات رئيسية تم تناولها. فتحدّث أولا عن الدعوة إلى أن يكون دور الويبو في مجال الملكية الفكرية أقرب إلى الدور الذي تؤديه عموما الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، مع وضع معالم خاصة بالتنمية من أجل تحديد كيف ينبغي التطرق في المنظمة لقضايا حقوق الملكية الفكرية ووضع القواعد والمعايير وتنفيذها. ورحّب الوفد بالمداخلات التي تقدم بها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دعما لمنهج يسمح بالاستماع إلى وجهات جميع البلدان وأخذها بعين الاعتبار، سواء كانت من كبار المنتفعين بنظام الملكية الفكرية أو من صغارهم. وذكر ثانيا أن أنشطة وضع القواعد والمعايير ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار قضايا التنمية. وأكد أن على الويبو أن تكون قادرة على تزويد البلدان بدراسات وتقييمات مستقلة ومحايدة حول وقع المفاوضات حول أنشطة وضع القواعد والمعايير على قضايا التنمية. وأعرب الوفد عن رغبته في مناقشة الخطوات التي من الممكن اتخاذها بعد ردود الوفود على الاقتراح حتى لا تنتهي المناقشات دون التوصل إلى نتيجة ملموسة. وقال الوفد إنه يريد أن تدرج قضية التنمية في جدول أعمال الويبو إدراجا شاملا ودائما بما من شأنه أن يحدث أثرا في مختلف هيئات المنظمة. وأوضح قائلاً إنه لا يريد أن تنحصر قضية التنمية ضمن هيئة واحدة.

٣٤- وتحدث وفد الأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، وركز على الميزات الإضافية للوثيقة IIM/1/4 التي تحتوي على معلومات بالإضافة إلى الاقتراح المقدم في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤، وقال إن هذه المجالات الأربعة هي من صميم ولاية الويبو وإدارة أعمالها، ووضع القواعد والمعايير، والتعاون التقني، ونقل التكنولوجيا. وعملاً بالمقدمة النظرية التي قدمتها البرازيل في الوثيقة، أعلن الوفد أنه سيعرض اقتراحات محددة وردت في الوثيقة. وذكر أولا اختصاص الويبو، قائلاً إن "مجموعة أصدقاء التنمية" ترى أنه يمكن توضيح ذلك بفضل تعديل يأخذ بالبعد الإنمائي كعنصر أساسي. ومع ذلك، فإنها ترى أن إحدى الصعوبات الرئيسية في ضمان اعتماد البعد الإنمائي في ولاية المنظمة قد يتمثل في انعدام القيادة من طرف الدول الأعضاء لتحديد المكان الذي ينبغي أن يدرج فيه هذا الجانب. ولذلك، فإنها ترى أنه ينبغي وضع مبادئ وتوجيهات محددة لإدخال البعد الإنمائي في برامج الويبو وأنشطتها، وضمان توازن مناسب والسماح للويبو بممارسة مهماتها على نحو ملائم. وقال إن المجموعة تؤكد أن الوثيقة تحتوي على مجموعة من الاقتراحات الكفيلة بتحسين بنية الويبو وإدارتها. ومن بين هذه الاقتراحات، يستهدف الاقتراح الأول إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحث، حددت أسسه وخصائصه في القسم ثانياً (٢) (أ) من الوثيقة. ومن المقترح أن يوفر ذلك المكتب آلية موضوعية مستقلة وشفافة يمكن عن طريقها تقييم وقياس أنشطة الويبو وبرامجها من حيث تأثيرها في التنمية. وأشارت المجموعة إلى أنه أنشئت آليات مماثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي وما إلى ذلك، كما أشارت إلى أن مهمات المكتب المقترح محددة في الفقرة ٣٠ من الوثيقة. ومن المقترح ثانياً اعتماد بعض التدابير الكفيلة بضمان الشفافية ومشاركة المجتمعات المدنية ومجموعات المصالح العامة في مداولات الويبو وأنشطتها. ويستدعي الأمر ثالثاً اعتماد تدابير تكفل تحديد العضوية في اللجنة الاستشارية السياسية واللجنة الاستشارية الصناعية وتحديد مهماتها من قبل الدول الأعضاء، وتعيد تقييم دور وأهمية هاتين اللجنتين. وأشارت المجموعة إلى أن الموضوع الثاني الوارد في الوثيقة يتعلق بأنشطة الويبو من أجل وضع معايير دولية. ولما كانت الويبو إحدى المنظمات الرئيسية التي تتحمل مسؤولية دولية للنهوض بأنشطة الابتكار الفكري وتسهيل نقل التكنولوجيا، فإن المجموعة رأت أنه ينبغي لها أن تتبع منهجاً أكثر توازناً وشمولاً فيما يخص التفاوض بشأن المعايير والمقاييس، مع مراعاة الأهداف الإنمائية واهتمامات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً والمجتمع الدولي ككل. ومن أجل ضمان إدماج هذه الأهداف في أنشطة الويبو، أشارت المجموعة إلى تحديد وإعداد مبادئ وتوجيهات في الاقتراح، تنطبق على أنشطة المنظمة لوضع قواعد ومعايير. كما أشارت إلى أن هذا النوع من الإجراءات يستخدم في منظمة التجارة العالمية، إلى جانب أهداف ونطاق وشروط محددة ومتفق عليها. ورأت المجموعة أن هذه المبادئ والتوجيهات ينبغي أن تشمل من بين جملة أمور ما يلي: أولاً، ينبغي أن تكون كل برامج العمل والرؤى الاستراتيجية شفافة وموجهة من قبل الدول الأعضاء. وينبغي أن تقرر مبادرات وألويات عمل مختلف هيئات الويبو من قبل الدول الأعضاء، بعد إجراء نقاش متوازن ومستدير، وتحليل احتياجات وتكاليف ومنافع المعايير المقترحة تحليلاً دقيقاً. وثانياً، ينبغي أن يستند أي تفاوض إلى تقييم وبحث شاملين وسابقين لمعرفة ما إذا كانت هناك بدائل خارج نظام الملكية الفكرية، يمكن من خلالها بلوغ أهداف مماثلة. وثالثاً، ينبغي الاعتراف بالفرق في مستويات التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. ورابعاً، ينبغي ضمان الانسجام مع أهداف وأحكام الصكوك الدولية الأخرى. والمقصود من ذلك هو الشروع في عملية تقييم مستقل لتأثير الملكية الفكرية في التنمية على أساس أدلة تسمح للدول الأعضاء بالإلمام بالمضاعفات المحتملة لكل مبادرة ترمي إلى وضع القواعد والمعايير. ورأت المجموعة أن بمقدور مكتب التقييم والبحث أن يؤدي دوراً رئيسياً في هذه العملية، كما رأت أن من الضروري إدخال أحكام على الصكوك الدولية للاعتراف بالفرق في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء الصناعية منها والنامية. وذكرت المجموعة أنه ينبغي أن تكون مشاركة المجتمع المدني واسعة قدر الإمكان لكي تغطي كل الاهتمامات المعنية. أما الموضوع الثالث الذي تم تناوله في الوثيقة وهو المساعدة التقنية وتقييمها، فقد رأت المجموعة أن المساعدة التقنية ينبغي أن تقوم على مبادئ وتوجيهات يمكن أن يُجرى بناء عليها تقييم موضوعي لتأثير هذه المساعدة وفعاليتها الحقيقية. فأولاً، ينبغي أن تركز المساعدة التقنية على الأهداف الإنمائية، ويجب أن يقوم تخطيطها وتقديمها وتقييمها على أساس مستوى تنمية كل دولة مستفيدة منها. وثانياً، ينبغي أن تولي برامج المساعدة التقنية عناية خاصة بالانتفاع الكامل بأوجه المرونة المتوفرة في الاتفاقات الدولية. وثالثاً، ينبغي اعتماد منهج واسع النطاق لاحتواء ممارسات مكافحة المنافسة التي قد تفرض قيوداً على التجارة ونقل التكنولوجيا على نحو غير ملائم. ورابعاً، ينبغي أن تكون المساعدة التقنية محايدة نزيهة وغير تمييزية. وأشارت المجموعة في هذا الصدد إلى أنه ينبغي تخطيط المساعدة التقنية وفقاً لاحتياجات كل بلد مستفيد، وتقديمها على يد خبراء استشاريين وموظفين مستقلين تماماً، مع تفادي أي تعارض في المصالح. وخامساً، ينبغي أن تخضع برامج أنشطة المساعدة التقنية لتقييم متواصل ومستقل. وذكرت المجموعة الآليات المقترحة في الوثيقة لتحقيق هذه المبادئ: وجوب تبني الجمعية العامة المقبلة للويبو المبادئ والتوجيهات المشار إليها في الوثيقة، وإنشاء قاعدة بيانات وموقع على شبكة الإنترنت لتقديم كل المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني بغية تحسين الشفافية ورصد الأهداف، والشروع في عمل استكشافي من أجل تحليل الخيارات لفصل وظائف المساعدة التقنية عن وظائف وضع القواعد والمعايير في

الويبو، وإعداد مدونة قواعد سلوك أو مدونة بشأن آداب المهنة من أجل ضمان درجة كبيرة من الحرفية والحيادة من طرف الموظفين والخبراء الاستشاريين، وينبغي الشروع في العمل في أقرب وقت ممكن لتحديد المؤشرات والمعالم اللازمة للانتفاع بها وتطبيقها مباشرة. واعترفت المجموعة بالطابع المعقد للغاية للقضايا المتعلقة بنقل التكنولوجيا وسياسات المنافسة، وأوضحت أن الوثيقة تقدم مجموعة من الآراء للمساهمة في مناقشات بشأن تلك الموضوعات المهمة للغاية، وأشارت إلى أن بعض المبادئ التوجيهية مدرجة في الوثيقة وكذا آليات تشمل الأعمال التي ينبغي أن تشجعها البلدان المتقدمة من أجل تسهيل نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وحُدِّت هذه الآليات في الفقرة ٨٧ من الوثيقة. وتستكشف الوثيقة أيضا المبادرات الممكنة على المستوى المتعدد الأطراف للمساعدة على إجراء مناقشات مكثفة بصدد اعتماد اتفاقات مثل المادة ٦٦-٢ من اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، واستفادة البلدان النامية من إنشاء معدل خاص لطلبات البراءات في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات للنهوض بالأنشطة المتعلقة بالبحث والتنمية، وإنشاء قناة من شأنها الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات في المعاملات الخاصة، والتفاوض بشأن اتفاق دولي ينص على وضع الأبحاث الممولة من صناديق عامة في الملك العام. وبالنسبة لسياسة المنافسة، اعترفت المجموعة بأهمية تلك المسألة وقدمت مجموعة من الاقتراحات في الفقرة ٩٧ من الوثيقة. وأضافت أن العناصر الرئيسية للاقتراح تتمثل في تخطيط مناهج عمل لتنفيذ أحكام اتفاق تريبس، وإدراج معاهدة قانون البراءات الموضوعي والأحكام المتعلقة بمكافحة المنافسة وسوء استخدام الحقوق الاحتكارية، ووضع إطار دولي لمعالجة القضايا القانونية الموضوعية المتعلقة بالسماح بممارسات مكافحة المنافسة وعلى رأسها تلك الممارسات التي تؤثر سلبا في نقل التكنولوجيا وانتشارها وتحد من توسع التجارة، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية من أجل تحسين فهمها للعوامل المشتركة بين حقوق الملكية الفكرية وسياسات المنافسة، وتنفيذ سياسات تتعلق بالملكية الفكرية في البلدان النامية باستخدام آليات للمراقبة بغية الحد من الممارسات المناهضة للمنافسة، وينبغي لسلطات البلدان المتقدمة أن تتخذ إجراءات ضد الشركات التي يقع مقرها الرئيسي في ولايتها القضائية مع الأخذ في عين الاعتبار مطالب البلدان المتضررة. وأضاف الوفد في الختام أن "مجموعة أصدقاء التنمية" قدمت الوثيقة المقترحة من أجل الإسهام بصورة فعالة وإيجابية في تحقيق قرارها الحازم والرامي إلى إدراج البعد الإنمائي في كل أعمال الويبو وأنشطتها.

٣٥- وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية عند تقديم اقتراحه إنه ينتهز الفرصة لمواصلة النقاش بشأن الدور المهم الذي تؤديه الملكية الفكرية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتركيز على وجه التحديد على أنشطة الويبو المتعلقة بالتنمية. وأشاد بالشفافية الكاملة لإجراءات الويبو، وأيد قبول المراقبين الذين التمسوا المشاركة في أعمال الاجتماع على أساس مؤقت، وحث هؤلاء المراقبين على تقديم طلبات رسمية إلى الويبو للحصول على صفة مراقب وفقا للإجراءات الواضحة والمحددة على موقع الويبو على الانترنت، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من فحص نص صكوكهم التأسيسية وقائمة أعضاء مكاتبهم وتشكيل عضويتهم وبيان أهدافهم، وبالنسبة للمنظمات الوطنية غير الحكومية أنظمتها الأساسية المعتمدة بصورة ديمقراطية والهيئة التي تتحدث باسم أعضائها. وذكر الوفد أن التنمية ليست من بين أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي فحسب، بل هي أيضا من بين أهم التحديات المثبطة للهمة، كما أعلن ذلك في الدورة السابقة للجمعية العامة. واستطرد قائلاً إنه يعتقد أن حماية الملكية الفكرية تؤدي دوراً إيجابياً وأساسياً في التنمية، وأنه يتعين على الويبو أن تعزز حماية الملكية الفكرية كأداة للتنمية وتواصل جهودها في هذا الصدد، وأشار إلى أن العديد من البلدان النامية قد خطت خطوات واسعة في استخدام نظام الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن الملكية الفكرية ما هي إلا جزء من الحل، وإلى أنه يتعين أيضاً إنشاء بنية أساسية أخرى للتنمية، وإلى أن التنمية تدخل بوجه عام في اختصاص وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وليس ضمن

اختصاص الويبو. واستطرد الوفد قائلاً إنه يتعين على الويبو أن تركز على تعزيز حماية الملكية الفكرية، وإنه لا يعتقد أن الأمم المتحدة بحاجة إلى وكالة أخرى للتنمية، نظراً لأنه تتوفر لها وكالات عدة تركز عملها واختصاصها للتنمية وحدها مثل الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف الوفد أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد اعتقاداً جازماً بأن إطار الويبو القانوني الحالي وهيكلها الإداري يتحان مجالاً واسعاً للنظر في الملكية الفكرية المرتبطة بقضايا التنمية، وبأنها لا تساند بالتالي الاقتراح الرامي إلى إنشاء هيئات جديدة لمتابعة الأعمال المتصلة بالتنمية، إذا كان بمقدور هيئات الويبو الحالية أن تباشر تلك المهمة، بما في ذلك لجان الويبو الدائمة واللجنة الدائمة للتعاون الإنمائي. وإذا لم تكن الدول الأعضاء على اقتناع بجذوى أداء تلك اللجان، فينبغي إيجاد الوسائل الكفيلة بتعزيزها بدلاً من وضع جدول أعمال جديد ومنفصل. وأشار الوفد إلى أن الويبو تحظى بدعم كبير من البلدان النامية والمتقدمة على السواء، وكذلك من قطاعات أخرى في كل البلدان، وإلى أنه لا يرغب في تغيير وجهة الويبو، الأمر الذي قد يضعف ذلك الدعم. وشكر الوفد جميع المشاركين في تقديم الاقتراحات حول موضوع النقاش، وقال إنه إذا لم يكن بإمكانه أن يوافق على مسائل معينة واردة في تلك الاقتراحات، إلا أنه يقر بأن الملكية الفكرية هي من بين الوسائل المهمة للتنمية. وأشار الوفد إلى أنه ليس المقصود من اقتراح الولايات المتحدة الرد على اقتراح الأرجنتين والبرازيل أو تنفيذ حججه، وإنما الاعتراف بإسهام الملكية الفكرية والويبو في التنمية، وتعزيز ذلك الإسهام. ولم يتطرق اقتراح الولايات المتحدة إلى المساعدة التقنية فحسب، بل كذلك إلى الاستخدام الاستراتيجي لنظام الملكية الفكرية، بما في ذلك مرونته المواتية للتنمية. وأوضح الوفد أن برنامج الويبو المقترح للشراكة يقوم على أساس نجاح الويبو الملحوظ في تناول الحاجات الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية، وأنه سيسهوك أصحاب المصالح جميعاً في تلبية حاجات محددة بفضل الموارد المتوفرة سواء من الويبو أو من وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل بنوك التنمية والمنظمات غير الحكومية وجماعات القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات الخيرية وغيرها من مؤسسات الملكية الفكرية.

٣٦- وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يقصد باقتراحه أن يقلل من أهمية مساعدة الويبو المقدمة حالياً في سبيل التعاون الإنمائي، وأنه لا يخفي أي خطة لتقليل أو تقليص برامج الويبو الجارية حالياً. ورأى الوفد أن اقتراحه سيساعد البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على مشاركة غيرها من المؤسسات في تحقيق التعاون ومعالجة حاجاتها وظروفها المحددة، بغية التوصل إلى توازن ملائم في تشريعاتها الوطنية ودعم مؤسساتها مثل مكاتب الملكية الفكرية والجمعيات المعنية بتحصيل حقوق المؤلف وغيرها. وأوضح الوفد أن برنامج الشراكة سيضم عنصرين رئيسيين، هما (١) قاعدة بيانات الويبو للشراكة، (٢) ومكتب الويبو للشراكة الملحق بالمكتب الدولي. وستشمل قاعدة بيانات الويبو للشراكة قسماً للشركاء تسجل فيه المؤسسات الشريكة العاملة وطريقة الاتصال بمعلوماتها، وستشمل أيضاً قسماً قطرياً/ إقليمياً تثبت فيه احتياجات محددة، وقسماً للأعمال الناجحة تسجل فيه أوصاف أو تقييمات الشراكات الناجحة. وسيعتمد مكتب الويبو للشراكة على موظفي المنظمة الذين سيبدلون كل جهد للبحث عن شركاء وأموال، بالاستناد إلى أعمال الويبو الناجحة. وأشار الوفد إلى أن الشراكات الممكنة ليست محدودة تقريبا، وضرب ثلاثة أمثلة على ذلك. ففي إمكان وزارة الثقافة في أي بلد نام أن تشارك خبراء المتاحف ومنظمات خيرية ومصرفاً إقليمياً للتنمية، من أجل استغلال أصول الملكية الفكرية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وبإمكان الجمعية المعنية بتحصيل حقوق المؤلف في أي بلد نام أن تشارك منظمات غير حكومية لها خبرة في هذا المجال، في حين تساعد جمعية مماثلة في بلد متقدم على ضمان تعويض المكاتب وفناني الأداء في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأخيراً، بإمكان مكتب الملكية الفكرية في بلد نام أن يشارك مكتباً مماثلاً ومؤسسة للتمويل في بلد متقدم من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى أتمة الأعمال والاستناد إلى مشروع شبكة الويبو على الإنترنت، الذي يربط البلدان النامية قاطبة، وتتمكن مؤسسات البلدان النامية بالتالي من النفاذ إلى المعلومات المتعلقة

بالبراءات، وإلى المعارف ونقل التكنولوجيا. وأضاف الوفد أن برنامج الويبو المقترح للشراكة سيساعد على مواجهة عدة حاجات على نحو أفضل. فأولاً، هناك حاجة إلى تحسين تنسيق المساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية. وثانياً، هناك حاجة إلى معرفة الاحتياجات الفعلية للبلدان النامية تبعاً لظروفها الخاصة والموارد المتوفرة لمساعدتها على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لأغراض التنمية. وثالثاً، ثمة حاجة إلى جعل الويبو والمساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية أكثر نفعاً للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأشار الوفد إلى أن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً تختار حالياً بكل حرية الجهة التي تسدي لها المشورة بشأن استراتيجيات الملكية الفكرية، وإلى أن المقصود من برنامج الويبو للشراكة هو تيسير الاختيار والتنافس والتعاون بفضل الشراكة لابتكار أنظمة للملكية الفكرية تتماشى مع احتياجات وظروف وأهداف هذه البلدان. وطالب الوفود الأخرى بأن تدرس اقتراحه على أساس أنه يستهدف التعاون في سبيل تحسين النقاش بشأن الملكية الفكرية والتنمية في الويبو.

٣٧- وطرح وفد المكسيك اقتراحه، وقال إنه ينظر إلى الملكية الفكرية على أنها أداة للتنمية الاقتصادية، واعترف بالجهود التي تبذلها المنظمات الدولية المختصة مثل الأمم المتحدة والويبو لمساندة البلدان النامية ومساعدتها. ومع ذلك، فمن الضروري استكمال العمل المنجز لنشر منافع الملكية الفكرية لمصلحة الجميع. وأشار الوفد إلى أن هناك بوجه عام نقصاً في الوعي والإلمام بنظام الملكية الفكرية، مما يؤدي في الغالب إلى نيل هذا النظام بالزعم أنه مجرد نظام لحماية الشركات الكبيرة الوطنية أو عبر الوطنية. ويؤدي أحياناً نقص المعرفة بالنظام إلى خلق التوتر في البلدان النامية، ويزعزع الأمن الاجتماعي. ولذلك، اقترح الوفد أن تبذل الويبو جهودها لنشر المعرفة بنظام الملكية الفكرية على عامة الجمهور. وأشار إلى أن اقتراحه قد يكون مطابقاً لاقتراحات الدول الأخرى، وأعرب بالتالي عن رغبته في الاستماع إلى التعليقات على وثيقته. وأكد أنه لا ينبغي إنشاء أي هيئة جديدة لأن ذلك لن يؤدي إلى تنسيق أنشطة الويبو، وإلى المساعدة على تحسين مصير عامة الجمهور.

٣٨- وطرح وفد المملكة المتحدة وثيقته، وأعلن أن المسألة موضع البحث بالغة الأهمية. وأوضح الوفد أن نقطة انطلاق ملاحظات المملكة المتحدة بسيطة للغاية، إذ إن المملكة المتحدة تنظر إلى نظام الملكية الفكرية على أنه أداة يمكن للمجتمع أن يستخدمها لتحقيق التقدم الاقتصادي والتكنولوجي. ولا يسري ذلك بالنسبة للتنمية السابقة في المملكة المتحدة والدول الأعضاء الأخرى فحسب، بل يسري أيضاً على التنمية في كل البلدان حالياً ومستقبلاً. وأوضح الوفد أن القول بأن بإمكان البلدان النامية أن تنتفع أيضاً بهذه الأداة لتحقيق نموها التكنولوجي والعلمي والاقتصادي المستدام هو قول سديد ودعا المملكة المتحدة إلى التفكير في إنشاء لجنة معنية بحقوق الملكية الفكرية سنة ٢٠٠١. ولا شك أن الجميع يقر بأن اللجنة المذكورة شقت طريقاً جديداً، وبأن العديد من البنود محل المناقشات قد ظهرت إلى حيز الوجود لأول مرة في ذلك التقرير. وأوضح الوفد أنه بسبب ذلك التقرير، يمكن للمملكة المتحدة أن تصف نفسها بحق بأنها "صديقة للتنمية" أيضاً. واستطرد الوفد قائلاً إن الويبو هي المكان المناسب لمناقشة مسألة الانتفاع بالملكية الفكرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وإن من الضروري تغيير ولايتها أو اتفاقيتها، بدلاً من إنشاء هيئات عديدة جديدة والانتفاع بالهيئات الموجودة على نحو أكثر فعالية ومسؤولية. وأشار الوفد إلى أنه نظر إلى التعاون التقني في وثيقته بالمعنى الواسع للغاية، وليس على أساس أنه مجرد مساعدة تقنية بغرض تطوير تقنية عمليات الملكية الفكرية وإنما على أساس أنه يشمل القدرة على تحقيق التوازن بين حقوق المبدعين والمبتكرين من جهة واحتياجات المجتمع من جهة أخرى. كما يجب أن يكون التعاون التقني شفافاً ومخططاً وموفراً حسب الطلب. ولذلك السبب، أيد الوفد اقتراحات المكسيك والولايات المتحدة، التي تطرقت إلى تلك المسائل بصورة صريحة وديمقراطية للغاية. وأشار الوفد أيضاً إلى أن التعاون التقني يجب أن يكون عرضة للمساعدة، وإلى أن الأرجنتين والبرازيل تناولتا في وثيقتهما نموذج البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وهو نموذج مهم

بلا شك، إلا أنه ليس النموذج الوحيد. وأشار الوفد إلى أنه يجري حالياً في مكان آخر نقاش بشأن مراجعة حسابات هذه المنظمة، وإلى أن توصيات التقرير ستكون أيضاً الوسيلة الكفيلة بأن تضع الدول الأعضاء في هذه المنظمة أولويات واضحة للعمل وتباشرها على نحو شفاف وتقيم بعدئذ فعاليتها بصورة صريحة. وأضاف الوفد أنه لا يريد الخوض في تلك المناقشات، وأنه أوضح في وثيقته أنه لا ينبغي النظر إلى التنسيق على أنه عدو للتنمية بالضرورة، وأنه وإن كان البعض يراه على هذا النحو، فإنه يمكن إدراك ذلك إلى حد ما. غير أن التنسيق الذي يأخذ احتياجات الجميع في الحسبان، بإمكانه أن يحقق أمرين، فبإمكانه أولاً أن يسهل نفاذ كل البلدان إلى النظام الدولي للملكية الفكرية، وبإمكانه ثانياً أن يكفل الحد من دخول المعارف الشائعة عن غير قصد أحياناً في البراءات والاحتكارات. وأشار الوفد إلى أن الحجر الأساسي للاتفاق بين الأمم المتحدة والويبو يركز على نقل التكنولوجيا، وإلى أنه يرى أنه لا يتعين على هذه المنظمة أن تنشئ هيئات محددة لنقل التكنولوجيا، بل من الضروري الانتفاع بالملكية الفكرية كعامل من شأنه تسهيل نقل التكنولوجيا بين شركة خاصة وشركة خاصة أخرى، وبين فرد وفرد آخر، وليس بين حكومة وحكومة أخرى. وأضاف الوفد أن ذلك هو بالضبط الجانب المهم الآخر في اتفاق الأمم المتحدة، الذي يطلب إلى الويبو أن تتعاون في العمل تعاوناً وثيقاً مع كل منظمات الأمم المتحدة الأخرى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومساعدة البلدان النامية على خلق ساحة للعمل في كل أنحاء العالم. واختتم الوفد كلمته قائلاً بأن المملكة المتحدة تعتقد أنه يمكن إحرار التقدم، وإذا اتسم عمل الجميع بالمرونة اللازمة، وكانوا على استعداد للقيام بذلك.

٣٩- وشكر الرئيس كل الوفود على تقديم اقتراحاتها، وأعطى الكلمة أولاً لجميع المنسقين الإقليميين الذين يريدون تقديم بيانات أو تعليقات باسم مجموعاتهم، وثانياً لوفود الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الحكومية، وأخيراً ممثلي المنظمات غير الحكومية.

٤٠- وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة البلدان الآسيوية وقال إنه يؤيد الاقتراحات التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" لمناقشتها في الاجتماع الحكومي الدولي، وإنها تصلح أن تكون أساساً حسناً لإجراء حوار بناء والتوصل إلى نتائج إيجابية. واستطرد قائلاً إنه أحاط علماً أيضاً بالاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى، وإن مجموعة البلدان الآسيوية ترى أن إدراج البعد الإنمائي في كل أنشطة الويبو ينبغي أن يكون إحدى أولويات المنظمة، وأنه يتمشى مع تركيز العمل باستمرار في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى على تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية، وأن حماية حقوق الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها، وأنه ليس هناك نهج ملائم واحد لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. وأعلن الوفد أنه ينبغي أن تطبق الويبو جدول أعمالها بشأن التنمية على نحو متوازن، على أن تسترشد بالظروف الفريدة والخاصة السائدة في كل بلد، وتستند إلى اعتبارات السياسة العامة والأولويات الإنمائية الوطنية، نظراً لأنه ينبغي مراعاة السياسة الوطنية لكل بلد، وعلى الأخص عندما يطلب إلى البلدان النامية أن تتحمل التزاماتها الدولية. ويتطلب الأمر بالتالي أن يراعى في جدول أعمال الويبو بشأن التنمية الآثار السلبية المحتملة على المنفعين بالملكية الفكرية، وعلى المستهلكين بصورة عامة وعلى السياسة العامة بوجه عام، وليس مجرد دعم مصالح أصحاب الملكية الفكرية. وأكد الوفد أنه من الأهمية بمكان إدخال هذا التوازن وهذا الإنصاف في مختلف هيئات الويبو، واختتم كلمته قائلاً إن مجموعة البلدان الآسيوية على استعداد للإسهام في نظام دولي للملكية الفكرية، شريطة أن يكون أفضل توازناً وإحساساً باحتياجات البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وشريطة أن يطور البحث ويحفز الابتكار ويشجع الإبداع تحقيقاً لمصلحة المجتمعات ككل.

٤١- وتحدث وفد سنغافورة باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وأعرب عن سروره بالفرصة التي أتاحتها الاجتماع الحكومي الدولي لإجراء حوار بناء ومستتير حول نطاق جدول أعمال الويبو بشأن

التنمية وطابعه وجوانبه الأخرى، وأنتى على الوفود التي طرحت اقتراحات للمناقشة في الاجتماع، وأشاد بكل مبادرة تستهدف الإسهام في إدراج البعد الإنمائي في كل مجالات عمل الويبو وأنشطتها، وتعزيز مساهمة الويبو في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى أن التعاون بين الويبو والرابطة المذكورة أعلاه قد توطد على الدوام وأضفي عليه الصفة الرسمية سنة ١٩٩٣ بإجراء حوار سنوي بين كبار المسؤولين في الويبو وسفراء الرابطة المعتمدين في جنيف، وتتامي نطاق الحوار وعمقه منذ ذلك الوقت على السواء. وأشار إلى أن ذلك الحوار السنوي أصبح محفلاً مهماً لاستعراض وتخطيط اتجاهات جديدة للمسائل التعاونية، وإلى أنه صدرت في سنة ٢٠٠١ دراسة بعنوان "الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة للنمو الاقتصادي في إقليم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا" استخلصت دروساً قيمة من إنجازات بلدان الإقليم والتحديات التي واجهتها في دعم تطور البراءات وحقوق المؤلف والعلامات التجارية وأشكال الملكية الفكرية الأخرى خلال مراحل تنميتها، وصلحت كوثيقة أساسية لتوجيه التعاون نحو أهداف تنموية. وأضاف الوفد أن الويبو تقوم حالياً بمساعدة الرابطة في إعداد دراستين تتميزان بالبعد الإنمائي، ألا وهما "مراكز نشاط دوائر الأعمال الإنمائية في مجال الملكية الفكرية في إقليم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا" و"مجموعة الكتيبات والتوجيهات والأدلة في مجال إدارة الملكية الفكرية المعدلة لصالح البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا". ولفت الوفد النظر إلى أن الويبو والرابطة تضطلعان بتنفيذ مجموعة من الأنشطة التعاونية التنموية الرامية إلى تحقيق نتائج إيجابية بشأن قضايا محددة عملية وشاملة في مجال الملكية الفكرية، على المستويين الوطني ودون الإقليمي، تشمل ما يلي: (١) إجراء حوار وتنفيذ أنشطة بشأن خلق أصول للملكية الفكرية واستغلالها وإدارتها في سياق قضايا أكثر أهمية مثل الاستراتيجيات الاقتصادية الوطنية والتنمية التكنولوجية، (٢) وإجراء مناقشات بشأن الاستغلال الاستراتيجي للملكية الفكرية في الأعمال التجارية والصناعية وكأداة لتحقيق الثروة وخلق الوظائف، وفي استغلال الفرص التجارية المتاحة في الأسواق، مع التشديد بصورة خاصة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، (٣) وعقد حلقات تدريبية وطنية وإيفاد بعثات للخبراء إلى كل بلد من بلدان الرابطة بغرض خلق الكفاءات وتحديث أنظمة الملكية الفكرية الوطنية وتطوير الموارد البشرية في استخدام أنظمة الملكية الفكرية، (٤) وممارسة أنشطة تركز على موضوعات معيَّنة، على الأخص في مجال الموارد الوراثية والتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية والإدارة الجماعية لحق المؤلف والحقوق المجاورة وربط أصحاب المصالح في قطاع البحث والتطوير في شبكة للنهوض بالأعمال الابتكارية والإبداعية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن الرابطة تعتقد أن الملكية الفكرية لا تزال عنصراً أساسياً للتنمية كمنظمة دولية حسب رؤية المدير العام للويبو، وأن الويبو بعدما كانت تضع القواعد والمعايير وقد طورت عملها وركزته على تنفيذ الملكية الفكرية على نحو يدعم النمو الاقتصادي وتحقيق الثروة، وأن الرابطة ترى أن الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال بشأن التنمية يوفر للويبو الفرصة لاستكشاف وتحديد التدابير الإضافية التي بإمكانها أن تدعم دور الويبو في النهوض بالتنمية وتعزيز البعد الإنمائي في عملها.

٤٢- وتحدث وفد إيطاليا باسم المجموعة باء وقال إن مجموعته وافقت خلال الجمعية العامة سنة ٢٠٠٤ على مواصلة النقاش في الويبو بصدد العلاقة بين التنمية والملكية الفكرية، وإنها تتطلع إلى دراسة تلك المسألة على نحو أكثر عمقاً خلال الأسبوع المقبل، وأعربت عن شكرها للمكتب الدولي على تنظيم محفل للمناقشة، وشكرت الدول الأعضاء التي قدمت اقتراحات في هذا الصدد، وذكرت أنها تشعر بالرضى على اهتمام عدد كبير من ممثلي المنظمات غير الحكومية بالمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتي تدخل ضمن اختصاص الويبو. وأضاف الوفد أنه يرى أن من المهم أن يتذكر الجميع أن بإمكان الملكية الفكرية أن تكون أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والمجتمعات في كل أنحاء العالم، وأن من شأن مواصلة تطوير نظام الملكية الفكرية الدولي، بما في ذلك التنسيق على الصعيد الدولي، أن يؤدي إلى إعداد نظام للملكية الفكرية يكون أكثر يسراً

للاستعمال، والسماح بالتالي للأفراد والكيانات الصغيرة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء بالانتفاع بابتكاراتهم على نحو لم يكن ممكناً حتى الآن بسبب الصعوبات المترتبة على اختلاف الأنظمة الوطنية الحالية. وأقر الوفد بأهمية العمل الذي اضطلع به المكتب الدولي والتقدم الذي أحرزه حتى اليوم، وأشار في الوقت ذاته إلى أن من الصواب مناقشة دور الويبو، لا سيما أنه ينبغي أن تسهم كل وكالات الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية، بما في ذلك الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية. وأكد الوفد أن البعد الإنمائي ليس جديداً على الويبو، حيث إنها أصبحت إحدى وكالات الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤، وإن من المسلم به أن تكون مسؤولة عن دعم الأنشطة الفكرية الإبداعية وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مع مراعاة اختصاص كل وكالة (كما هو منصوص عليه في المادة الأولى من الاتفاق المبرم بين الويبو والأمم المتحدة). وأكد الوفد أن التنمية هي مسؤولية أساسية وستظل كذلك، وأنه يتعين على الوفود أن تركز اهتمامها على ما قد يكون مطلوباً لبلوغ ذلك الهدف، مع أخذ احتياجات البلدان الأقل نمواً على الأخص في الحسبان. وذكر أن الويبو كفلت مشاركة البلدان النامية في كل المجالات التي يشملها عمل المنظمة والمعاهدات التي تديرها، وأن باب النقاش مفتوح لإسهام جميع الدول الأعضاء في وضع جدول أعمال بشأن القواعد والمعايير، وأن الدول الأعضاء حرة في متابعة أهدافها في كل معاهدات الويبو. وأشار الوفد إلى أن بعض المسائل الجديدة ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية، مثل صون الموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور، أصبحت جزءاً مهماً من جدول أعمال الويبو، وأنه نظراً لأن الأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني وخلق الكفاءات تؤدي دوراً متزايد الأهمية، فإن الويبو خصصت قدراً كبيراً من مواردها، البشرية والمالية على السواء، لكي تصبح الملكية الفكرية أداة للتنمية، وخصصت تمويلاً مهماً للغاية للأنشطة المتعلقة بالتعاون التقني وخلق الكفاءات خلال فترة السنتين الثلاث السابقة (٢٠٠٠-٢٠٠٥). وأشار الوفد إلى أن المدير العام اقترح رصد ميزانية مهمة لفترة السنتين المقبلة، وإلى أن الوقت قد حان لتقييم أنشطة الويبو في ذلك المجال. ولفت النظر أولاً لمعرفة ما إذا كانت الأنشطة التي تضطلع بها الويبو تلبي الاحتياجات التي تنشدها البلدان المستفيدة، وثانياً لمعرفة ما إذا كان بالإمكان التنسيق بين أنشطة الويبو على نحو أفضل وبرامج المنظمات الدولية والجهات المانحة الأخرى، على الأخص عندما يتعلق الأمر بالبلدان الأقل نمواً. وأوضح الوفد أن الويبو تتحمل مسؤولية جماعية في توجيه أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني وخلق الكفاءات وجهة أكثر وضوحاً وتنسيقاً من أجل تمكين المستفيدين المحتملين من تحديد احتياجاتهم لإعداد نهج قطري أفضل تخطيطاً، ومعرفة كيف يمكن للملكية الفكرية أن تسهم في وضع استراتيجيات إنمائية أوسع نطاقاً، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى الحد من الفقر والمطابقة على تلك البلدان، ورصد نتائج تلك الأنشطة. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه ينبغي أن تتسق الويبو أنشطتها المتعلقة بالتعاون التقني وخلق الكفاءات على نحو أوسع نطاقاً داخل آليات التنسيق الدولية الحالية، بغية تفضيلى ازدواجية العمل وضمان تكامل الأنشطة، وإلى أنه ينبغي أن تضطلع الويبو بدور قيادي في مجال اختصاصها، وإلى أن المجموعة باء اتفقت في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٤ على أن تنظم الويبو ندوة مشتركة مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى في الأسبوع الأول من شهر مايو/ أيار. وأضاف الوفد أنه طلب إلى أمانة الويبو أن تجري تقييماً شاملاً لأنشطتها في مجال التنمية، وتقدم تقريراً في هذا الشأن إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الإنمائي المرتبط بالملكية الفكرية، حيث إنها رأت أن اللجنة المذكورة هي المحفل الملائم لتعميق النقاش في المستقبل في حالة دعم دورها على النحو المناسب. وأخيراً، لفت الوفد النظر إلى أن المجموعة باء ترى أنه يجب حماية حقوق الملكية الفكرية بصورة ملائمة لتحويل الأفكار إلى أصول اقتصادية وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي بالتالي، وأنه ينبغي أن تضطلع الويبو بدور حاسم في مساعدة البلدان على تطوير الملكية الفكرية واستخدامها لمصلحتها.

٤٣- وتحدث وفد جامايكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وقال إن المجموعة الإقليمية شاركت في اتفاق الآراء الذي تم التوصل إليه في الجمعية العامة الأخيرة التي نظرت في المبادرة الرامية إلى وضع جدول أعمال بشأن التنمية، علماً بأن الجمعية العامة أيدت تلك المبادرة، وقررت عقد اجتماعات حكومية دولية ما بين الدورات لفحص المسألة بصورة إضافية، واقترحت إعداد تقرير في هذا الصدد بحلول شهر يولييه/ تموز للنظر فيه في الجمعية العامة التالية. وأضاف الوفد قائلاً إنه يأمل الدعوة إلى عقد اجتماعات إضافية بغية تنفيذ قرار الجمعية العامة على نحو كامل وفعال. واستطرد قائلاً إنه ينظر إلى البعد الإنمائي للملكية الفكرية على أنه جزء مكمل لأي حديث أو نقاش حول الملكية الفكرية ووضع القواعد والمعايير، وإن العديد من البلدان ترى أن نظام الملكية الفكرية هو جانب مهم للسياسة الاقتصادية الوطنية، وأنه يصلح لأن يكون أداة مساندة للتنمية. وبما أن ذلك النظام ينبغي أن يتطرق إلى بعض الاهتمامات الأساسية للبلدان النامية للانتفاع به كحافز للتنمية، رأى الوفد أنه ينبغي أن تستجيب الويبو تماماً لاهتمامات البلدان النامية في كل جوانب عملها، نظراً لأنها وكالة متخصصة للأمم المتحدة وأغلب أعضائها من البلدان النامية ومكلفة بالنهوض بالملكية الفكرية. وأضاف الوفد أنه يتزايد الوعي على المستوى الدولي بضرورة إيلاء عناية متزايدة للتنمية، وأن خير دليل على ذلك جدول أعمال الدوحة بشأن التنمية واتفاق آراء مونتييري واتفاق آراء ساو باولو وبرنامج عمل جوهانسبرغ، وأن من شأن التركيز على التنمية داخل الويبو أن يسهم بالتالي في الجهود الدولية المبذولة للاستجابة للمشاكل الإنمائية، بما في ذلك في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت الوفد النظر إلى أن الملكية الفكرية ليست دواء يشفي جميع العلل، وإلى أنها ليست الأداة الوحيدة للتنمية، وإلى أن اتفاق آراء مونتييري واتفاق آراء ساو باولو اللذين اعتمدا في الأونكتاد الحادي عشر أكدوا أنه "إذا تحمل كل بلد المسؤولية الأولى بالنسبة لتنميته الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يجب استكمال الجهود الوطنية ومساندتها بفضل توفير بيئة عالمية مساعدة وتنمية قوية للاقتصاد العالمي وجهود دولية لتعزيز ترابط وتماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية المساندة للتنمية". واستطرد الوفد قائلاً إن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يسعى إلى دعم إسهام المنظمة في مجال التنمية، ولكنه لا يستهدف تعزيز المساعدة التقنية من حيث الكم والكيف، بل يشمل مجالات مهمة أخرى، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير ونقل التكنولوجيا. وأقر الوفد بأن الويبو اتخذت تدابير مهمة لتوفير الدعم التقني للبلدان النامية، إلا أنه رأى أن بالإمكان مضاعفة الجهود وطلب الاستمرار في تخصيص موارد مالية لذلك الغرض في ميزانية الويبو. وأضاف الوفد أنه يعترف بما للموارد الخارجة عن الميزانية من أهمية في زيادة حجم المساعدة التقنية، ولكن بما أنه لا يمكن التنبؤ بتلك الموارد والاعتماد عليها في أغلب الأحيان، فإنها قد تفضي إلى التأثير بصورة سلبية في تنفيذ المساعدة التقنية. واختتم الوفد كلمته مؤكداً من جديد تعهد المجموعة الإقليمية بالمشاركة في أعمال الاجتماع بصورة بناءة.

٤٤- وأعلن الرئيس أنه يود دعوة المنسقين الإقليميين إلى الاجتماع خلال فترة الاستراحة لإيجاد حل للمشكلات العالقة، وعلى الأخص المشكلات المتعلقة بالتقرير.

٤٥- وطلب وفد الأرجنتين أن يوضح الرئيس المشكلات العالقة التي يريد أن ينظر فيها المنسقون الإقليميون، حيث رأى الوفد أنه قد تمت الموافقة على كل الموضوعات محل المناقشة، واعتمد جدول الأعمال بالإضافة إلى بند نصه "اعتماد التقرير".

٤٦- وأكد الرئيس أن جدول الأعمال قد عدل، ولكنه أراد مناقشة بعض التفاصيل التي يجب إيجاد حل لها من أجل تقدم الأعمال.

٤٧- وأشار وفد البرازيل إلى الاقتراح الذي طرح للمناقشة وأيده أربعة عشر بلداً من أكثر من إقليم جغرافي واحد، وأكد أن من الصعب للمنسقين الإقليميين وحدهم حل أي مسألة عالقة.

٤٨- وذكر وفد الهند الرئيس بأن الاجتماع قد تأخر في بحث المسائل الموضوعية، ورأى أن كل المسائل الإجرائية قد بحثت بصورة مكثفة للغاية. ونظراً للقيود الزمنية والطابع الموضوعي للمسائل المطلوب بحثها والولاية المحدودة للمنسقين الإقليميين في أغلب الأقاليم، فقد نصح الوفد الرئيس بأن من الأجدى تكريس الوقت للدول الأعضاء بدلاً من تكريسه للمشاورات مع المنسقين الإقليميين.

٤٩- واختتم الرئيس كلمته قائلاً إن فترة الاستراحة ستخصص للتشاور مع المنسقين الإقليميين من أجل دفع الأعمال قدماً.

٥٠- وتحدث وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية وقال إنه يقدر كل التقدير الجهود التي يبذلها المدير العام الدكتور كامل إدريس والمكتب الدولي، والتي عادت بنتائج مرضية على البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، من حيث تحديث وأتمتة مكاتب الملكية الفكرية وكذلك في مجال المساعدة التقنية والقانونية بغية وضع أطر قانونية مناسبة. وأقر الوفد بأن تنفيذ العديد من المشروعات التعاونية لصالح عدد كبير من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً قد أسهم إسهاماً ملحوظاً في تطوير النظام الدولي للملكية الفكرية. وذكر الوفد أنه في الوقت الذي كانت تستعد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، لم يكن بمقدورها سوى تجديد مساندتها مبدئياً للاقتراح الذي كان يستهدف وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، والذي قدمته مجموعة من البلدان، كان من بينها عدد من الأعضاء في مجموعة البلدان الأفريقية. وأشار إلى أن الاقتراح كان مبادرة طموحة ترمي إلى توضيح أهمية إدراج بُعد إنمائي في برامج الويبو وأنشطتها، مثلما كان الحال في المحافل الأخرى المتعددة الأطراف مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. وكان الاقتراح أوضح مثال على انبعاث الوعي بذلك الموضوع كمصلحة رئيسية للمجتمع الدولي وهدف أساسي للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية رحبت كذلك بأي مبادرة أخرى من شأنها الإسهام بصورة إيجابية في إجراء حوار بناء ومشاورات صريحة ومثمرة بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية للبلدان النامية. وأشار الوفد إلى أن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، التي قامت على أساس تقييم عملي وشامل لعملية التنمية واستفادت من دعم مجموعة الثمانية (G8) - كما ينعكس ذلك في خطة عمل كاناناسكيس وقمة إيفيان - عبرت عن الأهمية التي تعلقها القارة الأفريقية لمسألة التنمية. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية تقاسمت في ذلك السياق العديد من الاهتمامات التي قدمت في الاقتراح السابق ذكره والمتعلق بالتنمية والملكية الفكرية. وألمح الوفد رغم ذلك إلى أنه يمكن استكمال الاقتراح وتحسينه، نظراً لأنه لم ينطرق إلى بعض الموضوعات الأخرى ذات الأهمية الكبرى للبلدان الأفريقية، وأهمها بالذكر مسائل الملكية الفكرية المرتبطة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وتشمل هذه المسائل مجالات عديدة، بما فيها الأغذية والزراعة، والتنوع البيولوجي، والبيئة، والسياسة الثقافية، والتنمية التجارية والاقتصادية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه لا ينبغي النظر إلى الملكية الفكرية كغاية في حد ذاتها، وإنما كموجه أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية. ولفت الوفد النظر إلى عدد من الاهتمامات التي ينبغي أخذها في الحسبان، ومن بينها أولاً تقدير تكاليف ومنافع تنفيذ حماية الملكية الفكرية واعتماد وضع القواعد والمعايير، وثانياً تسهيل استخدام التكنولوجيات الإعلامية للنفاذ إلى المعارف ونشر المعلومات المرتبطة بالملكية الفكرية على نطاق واسع، وثالثاً ضرورة مراعاة مستويات التنمية المختلفة بين البلدان والفجوات الهيكلية المختلفة، ورابعاً ضرورة مراعاة أهداف الصالح العام مثل الصحة العامة والتنوع البيولوجي والنفاذ إلى المعارف والمعلومات، وخامساً حفظ التوازن بين منافع أصحاب الحقوق ومنافع المجتمع بوجه عام،

وسادساً زيادة دعم التعاون الدولي لإنشاء أطر مؤسسية لصالح البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وسابعاً وأخيراً تيسير نقل التكنولوجيا وتحسين قدرة البلدان على استيعابها. ولفت الوفد النظر إلى أنه بالإضافة إلى الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في المادتين ٧ و ٨ من اتفاق تريبيس، فإنه يتعين على الويبو بصفتها وكالة متخصصة للأمم المتحدة أن تسعى لتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، عملاً بالاتفاق المبرم بين الويبو والأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن تقديره الصادق للمبادرة التي تقدم بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع برنامج للشراكة في الويبو. وقال إن هذا البرنامج سيؤدي إلى توسيع النقاش بشأن بعض الموضوعات البالغة الأهمية مثل إسهام الملكية الفكرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدان النامية، وإن مجموعة البلدان الأفريقية على الأخص قد أحاطت علماً بمضمون اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى إنشاء قاعدة بيانات بشأن الشراكة على موقع الويبو على الانترنت ومكتب للشراكة داخل المكتب الدولي. واستطرد الوفد قائلاً إن مجموعة البلدان الأفريقية تتوقع أن تدعم هذه الاقتراحات أنشطة الويبو الحالية في مجال التعاون التقني، وتوسع نطاق عمل الويبو وقدرتها على تقديم المساعدة إلى البلدان النامية، وإنها ترى أن بعض جوانب اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية تستكمل الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وهو الاقتراح الذي قدمته مجموعة من البلدان ويرد في الجزء السابع من الوثيقة WO/GA/31/11. ومع ذلك، فإن مجموعة البلدان الأفريقية لها بعض التحفظات على الأساس النظري لاقتراح الولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن المجموعة ترى أن الاقتراح يفترض مسبقاً وجود بنية أساسية تيسر وتسمح بالنفوذ إلى شبكة الانترنت في كل البلدان. وأشار الوفد إلى أنه لا تتوفر لكل البلدان نفس التسهيلات للنفوذ إلى شبكة الانترنت، وذلك بسبب الفارق الرقمي، وأضاف أن من الأفضل بالتالي إقامة الرابطة الضرورية بين اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية والجهود المبذولة حالياً لتضييق ذلك الفارق الرقمي. وأقر الوفد بأن الويبو قد أظهرت تعهداً بتقليل الفارق الرقمي بعدما انتهت من إنجاز مشروع شبكة الويبو على الانترنت. وأثنى على مثل تلك الجهود وشجعها، بما في ذلك الجهود التي يمكن بذلها من أجل دعم صندوق التضامن الرقمي. وأضاف الوفد أن مجموعة البلدان الأفريقية تعتقد أن الملكية الفكرية تتميز بطابعها المتعدد التخصصات والقطاعات، وترى لهذا السبب أن احتياجات البلدان الأفريقية تتجاوز برامج المساعدة التقنية وخلق الكفاءات، وأنه ينبغي أن تشمل أيضاً عناصر أخرى، مثل وضع القواعد والمعايير. وتقدر مجموعة البلدان الأفريقية عالياً المحتويات الإيجابية الواردة في البيان الأخير الذي أدلى به الفريق العامل للأمم الصناعية المعني بالملكية الفكرية والتنمية في اجتماعه في ميونيخ في ٢١ و ٢٢ مارس/ آذار ٢٠٠٥، وعلى الأخص الفقرة الثالثة من البيان التي لفتت النظر إلى ضرورة تجاوز مسألة خلق الكفاءات وتعميق فهم العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضاف الوفد أن تلك المسألة سبق أن أكدتها الرؤية العالمية التي حددت في المادة ٧ من اتفاق تريبيس، والتي تنص على أنه "ينبغي أن تسهم حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها في تشجيع الإبداع التكنولوجي ونقل التكنولوجيا ونشرها تحقيقاً للمنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية للمنتفعين بها، وعلى نحو يؤدي إلى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وإلى تحقيق التوازن بين الحقوق والالتزامات". وأكد الوفد أنه لا ينبغي المساس بتلك الرؤية العالمية بالتشديد على الإنفاذ بصورة كبيرة. وفي الختام، أشاد الوفد بالنقاش حول جدول الأعمال بشأن التنمية، وعلى الأخص إسهام وفدي المكسيك والمملكة المتحدة، وأعرب عن الأمل في أن تحول المساهمات الإيجابية لكل الوفود ذلك الاجتماع إلى نقطة انطلاق لعملية بناءة تأخذ التطلعات والاهتمامات التي أعرب عنها في الحسابان، وتكون خطوة إلى الأمام في طريق التضامن الدولي والتعاون بين الشمال والجنوب. وأعرب الوفد في ذلك الصدد عن أمله في أن يجري النقاش على أساس نهج شامل وبناء.

٥١- وتحدث وفد الجمهورية التشيكية باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وشكر المكتب الدولي على تنظيم أسبوع للتنمية، كما شكر جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية

وممثلي المجتمع المدني الآخرين على استعدادهم لإثراء النقاش. وقال إن مجموعته الإقليمية تتطلع إلى المشاركة تحت رئاسة الرئيس في مناقشات تعتقد بأنها ستكون بناءة ومثمرة. وذكر الوفد بأن مجموعته الإقليمية أكدت دور الويبو في عملية إدراج مسائل الملكية الفكرية في الاستراتيجيات الوطنية، بغية تنفيذ وتعجيل وتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي للدول الأعضاء في الويبو، وذلك خلال الدورة الأخيرة لجمعية الويبو العامة سنة ٢٠٠٤. وانطلاقاً من تلك الروح ذاتها، تناولت كل جوانب العلاقة بين التنمية والملكية الفكرية في إطار عمل الويبو. وأكد الوفد أهمية دعم تطور نظام الملكية الفكرية في الإقليم، وأقر بصورة خاصة بدور الملكية الفكرية في تطور اقتصادات الإقليم خلال الفترة الانتقالية. وكرّر الوفد أن البلدان الأعضاء في المجموعة الإقليمية تعلق أهمية كبيرة على مسألة التنمية، وتقدر كثيراً مشاركة الويبو في تنفيذ أنشطة تتعلق بالتنمية. وأشار إلى أن نطاق تلك الأنشطة قد توسع مؤخراً بصورة ملحوظة فيما يخص تشجيع الإبداع الفكري وتوفير المساعدة التقنية والتدريب، وتطوير الأنشطة المتعلقة بخلق الكفاءات والمؤسسات. كما أشار إلى أن الويبو خصصت قدراً كبيراً من مواردها لدعم البعد الإنمائي في نظام الملكية الفكرية، من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وأضاف الوفد أن كل شيء قابل للتحسين على نسق ما يجري في كل المجالات المتعلقة بالأنشطة البشرية، وأنه يشارك الرأي القائل بأنه ينبغي أن تدرج الويبو الأهداف الإنمائية في منهج عملها المتعلق بتطوير حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية، وضمان أعلى درجة من الشفافية في برامجها وأنشطتها، وتيسير مشاركة مجموعة كاملة من أصحاب المصالح في وضع خطط العمل الوطنية. وشكر الوفد مجموعة الدول الأعضاء على تقديم الوثيقة IIM/1/4 التي تناولت بصورة إضافية المسائل المطروحة في الوثيقة GA/31/11، وكذلك كل الدول الأعضاء الأخرى التي قدمت وثائق للنقاش، وأضاف أنه سيستمر العمل في فحص التحليلات والعناصر والخيارات المقترحة في الوثائق. واستطرد الوفد قائلاً إنه يشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي أن تنترك أنشطة الويبو إلى اهتمامات البلدان النامية، وتعكس تأثير نظام حماية الملكية الفكرية في التنمية، وعلى الأخص بالنسبة للبلدان الأقل نمواً. وقال إنه يعتقد أن بإمكان الويبو أن تدعم قدرتها لضمان إدراج التنمية في اختصاصاتها وهيكلها وهيئاتها الحالية. وأقر الوفد بأن الإبداع والعلم القائم على الإبداع ونشر المعارف والتكنولوجيا وتطوير الصناعات الوطنية هي عناصر أساسية مهمة للتنمية المستدامة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن من شأن نظام الملكية الفكرية الذي يأخذ وضع كل بلد في الحسبان أن يشجع مثل هذه الأنشطة ويثبت قدرته كأداة مفيدة للتنمية. وساند الوفد اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى وضع برنامج للشراكة في الويبو، ورأى أن تلك المبادرة البناءة مفيدة للغاية، ودعا إلى إعداد ذلك البرنامج بسرعة. ورأى أيضاً أن الاقتراح يمثل وسيلة من شأنها أن تعزز بصورة ملحوظة جدوى المساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية، وأن تسهم في فعالية الموارد المعتمدة. وأيد الوفد الاقتراح البناء الرامي إلى نشر المعلومات بشأن نظام الملكية الفكرية لصالح المجتمع بأكمله، وشكر في الختام وفد المملكة المتحدة على الملاحظات والاقتراحات التي قدمها، والتي أسهمت في إثراء الأفكار أثناء المناقشات.

٥٢- وأعلن ممثل الصين أن مسألة التنمية هي من بين أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في الألفية الجديدة. وأشار إلى أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أعربت في مناسبات عديدة عن انشغالها واهتمامها بتلك المسألة في مختلف المحافل الدولية، وبما أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تراقب تنفيذ إعلان الألفية، فإنه يتعين على الويبو بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الملكية الفكرية أن تتحمل مسؤولية تقييم العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. وأشار إلى أن الويبو وفرت للبلدان النامية في السابق مختلف أشكال المساعدة التقنية والتدريب، الأمر الذي أدى إلى وضع نظام الملكية الفكرية والانتفاع به لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وأضاف الوفد أنه يثمن ذلك المسعى غالباً، ويرى أن اهتمامات الويبو بشأن التنمية لا ينبغي أن تقتصر على الأنشطة المشار إليها أعلاه، كما لا ينبغي أن يقتصر تنفيذ الأهداف الإنمائية على دعم تلك الأنشطة. وأعرب

الوفد عن أملة في أن تأخذ الويبو مسألة التنمية في الحسبان تماماً عند تحديد أولويات العمل ووضع قواعد ومعايير الملكية الفكرية. وأضاف أنه ينبغي للويبو عند تحديد أولويات عملها أن تنظر فيما إذا كان من شأن تلك الأولويات أن تساعد الدول الأعضاء على تحسين أنظمتها القانونية، وتطور الإبداع التكنولوجي، وتنتشر نظام الملكية الفكرية الدولي وتسمح بإصلاحه. وينبغي أيضاً أن تأخذ عملية وضع القواعد والمعايير قدرة الدول الأعضاء الحقيقية في الحسبان. وأضاف الوفد أنه إذا تم التشديد بصورة كبيرة على الحماية غير الواقعية، فإن نظام الملكية الفكرية سيواجه صعوبة في تأدية دوره على الوجه المناسب، وفي نقل التكنولوجيا على نحو سلس، وفي تشجيع المنافسة الحيوية. ولفت الوفد النظر إلى المادة ٧ من اتفاق تريبيس، التي تنص صراحة على أن الدول الأعضاء اعتمدت منذ وقت طويل نظرة متوازنة ومتناسقة بشأن الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل والأرجنتين في جمعيات الويبو المنعقدة السنة السابقة أتاح فرصة جديدة لفحص مسألة التنمية والتفكير في تنفيذ نظرة متوازنة ومتناسقة لنظام الملكية الفكرية، ذلك أن الاقتراح قد ذكر مسألة وضع القواعد والمعايير الدولية وترخيص التكنولوجيا وحفظ المصلحة العامة وغيرها من المسائل البالغة الأهمية التي يجدر أن تكون محل دراسة ومناقشة الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن أملة في أن توفر الأمانة للدول الأعضاء معلومات عالية الشفافية والوقت اللازم لدراسة الوثائق المطروحة، الأمر الذي سيسمح للدول الأعضاء بالإعراب عن اهتماماتها وتحديد مواقفها تماماً، والمشاركة بفعالية في وضع القواعد والمعايير الدولية من أجل دعم التطور الشامل لنظام الملكية الفكرية الدولي.

٥٣- وتحدث وفد بنين باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً وقال إنه فحص بنود جدول الأعمال والاقتراح المتعلق بوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية والمقدم من الأرجنتين والبرازيل. كما أنه درس الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية بغرض وضع برنامج للشراكة في الويبو، وكذلك اقتراحات المكسيك والمملكة المتحدة. وأثنى وفد بنين على تلك الاقتراحات التي تثبت حرص المجتمع الدولي على الأهداف الإنمائية، وعلى إدراج التنمية في كل برامج الويبو وأنشطتها، كما هو الحال في المؤسسات الأخرى مثل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية. ولفت الوفد الانتباه إلى العمل الذي يمارس في الوكالات الأخرى أيضاً، وأشار على الأخص إلى المناقشات بشأن اتفاق تريبيس. وبما أن الهدف العام من الاجتماع يتمثل في تحويل الملكية الفكرية إلى أداة للتنمية، فقد نصح الوفد بالانتباه بصورة خاصة لمشكلات الدول الأكثر ضعفاً، أي للبلدان الأقل نمواً التي تواجه كل يوم مشكلة الفاقة الشديدة وما يترتب عليها من عواقب. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي أن تفكر الدول الأعضاء في إعادة تحديد ولاية الويبو كمؤسسة بغية التصدي لتحديات اليوم والمستقبل. وأكد أنه بالإمكان تحقيق ذلك بروح مرنة متعددة الأطراف، على منوال الآلية الفعالة التي أنشئت على أساس القانون الدولي واسترشد بها ميثاق الأمم المتحدة. وذكر الوفد أن تعدد الأطراف ينشد في المقام الأول الاتفاق في الآراء من أجل تقديم قواعد قانونية صريحة إلى المجتمع الدولي، وأن هذا النهج يستند أساساً إلى الاحترام المتبادل، وإلى اعتماد قيم وأهداف مشتركة. كما أن تعدد الأطراف يعني بالضرورة احترام الالتزامات لأن حرية الالتزام تتمشى مع المسؤولية. ويشير تعدد الأطراف في الواقع إلى الترابط والتماسك، وهذا هو السبب الذي يدعو البلدان الأقل نمواً إلى التوصية بضمان التكامل بين المبادرات والأعمال الواجب مباشرتها، والقيام في نفس الوقت باعتماد نهج من شأنه إثراء وتماسك المبادرة، والتوصل بالتالي إلى نتائج تكفلي الاستجابة لاهتمامات البلدان. وناشد الوفد البلدان المتقدمة أن تساند جهود البلدان الأخرى، وتوفر الأدوات التي تساعد على تطوير الملكية الفكرية. واختتم الوفد كلمته بتقديم الشكر إلى الويبو التي أدت مساعداتها إلى تحقيق نتائج مرضية. وأضاف أن المساعدات قدمت من خلال التعاون على تنفيذ مبادرات إنمائية في مختلف البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، مما ساعد بشكل ملحوظ على تطوير النظام الدولي لحماية الملكية الفكرية.

٥٤- وتحدث وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه البالغ عددها ٢٥ دولة، وأعرب عن سروره بالمشاركة بصورة بناءة في المناقشات بشأن الملكية الفكرية والتنمية داخل الويبو. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أكد دائماً أن حماية الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما ينبغي النظر إليها كوسيلة تسهم في تقدم ورفاهية الأفراد والمجتمعات في كل أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، بإمكان حماية الملكية الفكرية أن تحقق الأهداف المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة للألفية وكذلك الأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي تماماً. وأقر الوفد بدور نظام الملكية الفكرية في التنمية، إلا أنه رأى أن ذلك النظام لا يضمن بلوغ الأهداف الإنمائية، وعدد عدة عوامل مختلفة أخذها في الحسبان، مثل الخيارات الاقتصادية والاجتماعية وخيارات السياسة البيئية الخاصة، ومستوى التبادل التجاري الحر والإدارة السليمة للشؤون العامة على سبيل المثال. وأكد الوفد أن منظمة مثل الويبو التي نجحت في تعزيز حقوق الملكية الفكرية على نحو متوازن تشير اهتمام الجميع. ويصدق ذلك بصورة كبيرة على الاقتصاد القائم على المعارف، الذي يمكن للملكية الفكرية أن تسهم فيه إلى حد كبير، مما يؤدي إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل. وأقر الوفد بالإنجازات الكبيرة التي حققتها الويبو في تشجيع الابتكارات الفكرية وتسهيل نقل الملكية الصناعية المتعلقة بالتكنولوجيا إلى البلدان النامية. وأضاف الوفد أن البلدان النامية ساهمت إسهاماً كبيراً في كل أنشطة الويبو، وشاركت في إعداد عدد كبير من المعاهدات التي تديرها المنظمة، وأن التعاون المثمر بين البلدان المتقدمة والنامية سمح لمعاهدات الويبو وللاتفاقيات الدولية بشأن الملكية الفكرية بأن توفر الفرص وتتيح حرية العمل لتحقيق التوازن بين المصالح العامة والخاصة. وأكد الوفد أن الأنشطة المرتبطة بالتنمية ليست جديدة على الويبو، التي وسعت نطاقها إلى حد بعيد. وتشمل هذه الأنشطة البرامج والمبادرات التي تستهدف مساعدة البلدان النامية على حيازة التكنولوجيات وتطوير أصول الملكية الفكرية وخلق الكفاءات. وأشار الوفد إلى تكثيف الجهود التي بذلت مؤخراً بغية ضم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة. وأشار الوفد في هذا الصدد إلى التدابير المتخذة حالياً لصون المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، وأضاف أن مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال اللجنة الحكومية الدولية تمثل خيراً مثال على زيادة اهتمام المجتمع المدني بأنشطة الويبو. واعترف الوفد أيضاً بجودة العمل الذي تؤديه الويبو، غير أنه رأى أنه ينبغي للمنظمة أن تبذل جهوداً إضافية من أجل التصدي على نحو أفضل لاهتمامات البلدان النامية ومشكلاتها فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالملكية الفكرية، وأن بالإمكان تحقيق ذلك بإيجاد حلول تناسب الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل بلد. وأعرب الوفد عن رغبته في تحقيق التقدم في إدماج البعد الإنمائي بغية الإسهام في تعزيز الملكية الفكرية لفائدة جميع أصحاب المصالح. وأشار الوفد إلى الوثيقة التي قدمت سنة ٢٠٠٤ بهدف وضع خطة عمل بشأن التنمية في الويبو، وأدلى بالملاحظات التالية: في الجزء الخامس من الوثيقة المتعلق بنقل التكنولوجيا، ذكر الوفد بأن اتفاق تريبس يشير إلى نقل التكنولوجيا بغية حفز الترخيص والاستثمار الأجنبي المباشر. وقال في هذا الصدد إن نظام الملكية الفكرية هو أحد العوامل الاجتماعية والاقتصادية الحاسمة لنجاح نقل التكنولوجيا بصورة فعالة، وكذلك على سبيل المثال العلاقة بالقطاع الخاص. وفي الحالات التي لا تتوفر فيها للبلدان النامية وللبلدان الأقل نمواً على الأخص المعارف والبنية الأساسية المطلوبة لاستيعاب التكنولوجيا، فإنه ينبغي تشجيع الويبو ومختلف الأطراف المتعاقدة في حدود اختصاصاتها على تحسين قدرتها على المشاركة في نقل التكنولوجيا بين البلدان وتحقيق المنافع في نطاق الإطار القانوني المطبق حالياً.

٥٥- وأشار وفد لكسمبرغ إلى أن الجزء السادس من الوثيقة يتعلق بتنفيذ حقوق الملكية الفكرية، وإلى أن التدابير والإجراءات والطول الفعالة لا غنى عنها للنهوض بالإبداع والابتكار على المستوى الوطني، وحفز الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا وصون المعارف التقليدية وتحسين معايير الأمن والصحة. ونتيجة لذلك، فإن من شأن إنشاء آليات متوازنة تسمح بتفادي الممارسات

المخالفة للقانون فيما يتعلق بتنفيذ حقوق الملكية الفكرية أن يساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكل البلدان، وللبلدان النامية بصورة خاصة. ولذلك، فإن التركيز على تنفيذ الملكية الفكرية ينبغي أن تصحبه تدابير في مجال التربية وزيادة التوعية وابتكار ثقافة وطنية بشأن الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن تلك المسائل المهمة كانت موضع فحص اللجنة الاستشارية المعنية بإنفاذ الحقوق، وشجع الويبو على مواصلة عملها البناء وتنظيم الدورة الثالثة للجنة. وبالنسبة للجزء السابع من الوثيقة المتعلقة بتشجيع التعاون والمساعدة التقنية التي تركز على التنمية، عبّرت الوثيقة عن مختلف الاهتمامات المتعلقة بطابع وجدوى التعاون وبرامج المساعدة التقنية. وأعرب الوفد عن اقتناعه بضرورة الأخذ بمثل هذا التعاون الاستراتيجي لتلبية الاحتياجات المطلوبة ومراعاة مستوى تنمية كل بلد، وعلى الأخص البلدان الأقل نمواً. وأقر بالحاجة إلى بذل مزيد من الجهود في ذلك المجال بغية تبادلي ازدواجية العمل. وأشار إلى أن البرامج التي وضعتها الكيانات العامة والخاصة حالياً، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، خطت دون الاعتماد على آلية مركزية للتنسيق، وإلى أنه يمكن تشجيع هذا التنسيق في الويبو عن طريق دعم اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وشدد الوفد على أن من المهم أن تسهر الويبو بصفقتها المورد الرئيسي للتعاون التقني في مجال الملكية الفكرية على إدراج إعلان الدوحة بشأن اتفاق ترييس والصحة العامة في سياستها المتعلقة بالمساعدة التقنية، إذ ينبغي أن تعكس برامج الويبو المتعلقة بالمساعدة القانونية والتقنية نتائج إعلان الدوحة، وتستند إلى معايير ملائمة، بغية تلبية الاحتياجات الخاصة لكل بلد مستفيد ومراعاة مستوى تنميته. وقال الوفد إنه يدين بالعرفان للمساهمات الأخيرة التي تناولت بالتفصيل القضايا المطروحة في الوثيقة التي قدمت السنة السابقة، وإنه يرى أنه ينبغي إيلاء أهمية أكبر للتنمية في أنشطة الويبو داخل إطار ولايتها وهيئاتها الحالية. وأضاف أنه يجب التفكير ملياً في تأثير التنمية من أجل الحصول على أقصى الفوائد من نظام حماية الملكية الفكرية تحقيقاً لمصلحة كل البلدان، والالتفات إلى مستويات تنميتها المختلفة. واستشهد الوفد بالأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، والتي ينبغي أن تراعي المرونة التي يتيحها نظام الملكية الفكرية تحقيقاً للصالح العام. واقترح الوفد في هذا الصدد تناول مسألة التعاون التقني في إطار منظور أوسع نطاقاً، وعلى أساس الاحتياجات الخاصة لكل بلد، والتحقق من أن نظام حماية الملكية الفكرية يعزز الإبداع والتنمية التكنولوجية. ولفت الوفد النظر إلى الاقتراح الذي تقدمت به المملكة المتحدة، وأعلن أن الاتحاد الأوروبي يؤيده تماماً. وشكر الوفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحها الذي يستهدف وضع برنامج للشراكة في الويبو، وقال إنه يساند تلك المبادرة على أساس أنها مبادرة عملية للغاية تسعى إلى دعم تنسيق وفعالية المساعدة الإنمائية المرتبطة بالملكية الفكرية. وأضاف أن ذلك الاقتراح البناء يقيم علاقة بين احتياجات ومتطلبات جميع الأطراف المعنية التي ينبغي أن تستفيد جميعاً، وتتمكن البلدان النامية بالتالي من تحقيق منفعة حقيقية من الشراكة، علماً بأن الشراكة الحقيقية قد تتجاوز المساعدة التقنية وتفضي إلى تعاون مثمر في المعاملات التجارية خارج الحدود. وشدد الوفد على أهمية مراعاة المبدأ الأساسي الذي يقضي بأن تقوم الشراكة على أساس الطلب، وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يزمع مساندة الدور الذي تؤديه الويبو في الربط بين المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، الأمر الذي سيسمح للمنظمة بتعزيز دورها كهيئة من هيئات الأمم المتحدة. وشكر الوفد المكسيك على اقتراحه البناء المقدم في الوثيقة IIM/1/3، وأحاط علماً بالشواغل التي أعربت عنها المكسيك بشأن تعزيز فعالية الانتفاع بالموارد وضمان مردودها ومناسبتها من حيث التكلفة. واختتم كلمته قائلاً إنه يساند كلية الاقتراح الرامي إلى نشر معلومات بشأن الملكية الفكرية ليس في المؤسسات الرسمية للملكية الفكرية والمؤسسات المتخصصة في كل بلد فحسب، بل كذلك في المجتمع بصورة عامة.

٥٦- وأقر وفد نيجيريا بالمساندة التي قدمتها الويبو إلى البلدان النامية عن طريق برامجها المتعلقة بالتعاون التقني، وأشار إلى أن بلده استفاد من تلك البرامج بأشكال مختلفة، وإلى أنه أتى على

المساعدة التي قدمتها له الـويبو في ذلك الصدد ثناءً كبيراً. وقال إنه يشاطر الآراء التي أعربت عنها المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وإن سنة ٢٠٠٥ ارتبطت بمسألة توفير التنمية المستدامة للبلدان النامية. وقد اتضح ذلك من التقدم المتوقع في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعميم تقرير مشروع الألفية. وبالمثل، فإن لجنة أفريقيا التي هي مبادرة من رئيس الوزراء البريطاني عممت تقريرها بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وكانت النتائج المستخلصة من هذين التقريرين متماثلة تماماً، مما يدل على أنه لو لم تتخذ تدابير عاجلة لتعذر على بلدان عديدة في العالم أن تحقق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية بحلول سنة ٢٠١٥. وأشار الوفد إلى أن هذين التقريرين يستكملان المبادرات التي سبق اتخاذها، مثل اعتماد شراكة جديدة لتنمية القارة الأفريقية وجدول أعمال الدوحة بشأن التنمية الذي وضعتة منظمة التجارة العالمية واتفق آراء ساو باولو الذي وضعه الأونكتاد. ورأى الوفد بالتالي أن من المناسب التداول حول وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وأعرب عن تقديره لمبادرة "مجموعة أصدقاء التنمية"، وعلى الأخص للبرازيل والأرجنتين، في هذا الصدد، كما أعرب عن تقديره لروح التعاون التي أبدتها الدول الأعضاء الأخرى في الـويبو بصورة عامة، ويشهد على ذلك عقد الاجتماع الحالي وتقديم إسهامات واقتراحات كتابية. ورأى الوفد أن إحدى المسائل الرئيسية تتمثل في تحديد الغرض من أنظمة الملكية الفكرية، وأن البعض ينظر إلى الملكية الفكرية من منظور الحماية فقط، بغية منح حقوق احتكارية لمبتكريها وتمكينهم من تحقيق مكاسب تجارية مكافئة لابنكاراتهم وكحافز لهم في المستقبل. وهذا المنظور يجدر الاهتمام به، إلا أنه لا يراعي بعض الاعتبارات الحاسمة الأخرى، بما في ذلك اعتبارات الصالح العلم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويبرهن استخدام سياسة المنافسة في البلدان المتقدمة على أنه يمكن تقييد الحقوق الاحتكارية إذا تطلبت ذلك اعتبارات السياسة العامة. وصرح الوفد بأنه يؤيد في هذا الصدد وجهات النظر التي أدلت بها "مجموعة أصدقاء التنمية"، وبأنه يتعين تحديد أفضل الوسائل الكفيلة بإدراج الاعتبارات الإنمائية في عمل الـويبو. ورأى على سبيل المثال أن من شأن رفع حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية من خلال أنشطة الـويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير أن تؤخذ مختلف مستويات التنمية في الحسبان. وبالمثل، فإن اعتبارات الصالح العام مثل التربية والصحة وتقليل الفارق الرقمي، ينبغي أن يكون لها دور في تحديد نظام الملكية الفكرية. وأكد ممثل مجموعة البلدان الأفريقية أيضاً على أن البعد الإنمائي يتجاوز في أهميته تقديم المساعدة التقنية. وأقر بأن المرونة التي يتميز بها اتفاق تريبس هي مثال مفيد لشرح كيفية إدخال الاعتبارات الإنمائية في اتفاقات الملكية الفكرية. وأشار إلى أن بإمكان المساعدة التقنية أن تتجاوز في أهميتها التدريب وإنشاء البنية الأساسية، وأن تنتفع بها البلدان النامية مستفيدة من المرونة التي يتميز بها اتفاق تريبس. وأعرب عن أمله في أن تكون مداورات الاجتماع مثمرة تماماً وتؤدي إلى مواصلة الجهود بغية زيادة تحسين عمل الـويبو في مجال التنمية، وتقييم المسائل المتعددة الأبعاد على نحو أفضل وتحديد أنظمة للملكية الفكرية تكون مناسبة للبلدان النامية.

٥٧- وصرح وفد جنوب أفريقيا باعتباره شريكاً في تقديم جدول أعمال بشأن التنمية أنه يتفق تماماً مع البيانات التي أدلت بها البرازيل والأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، وأنه يشاطر أيضاً وجهات النظر التي أعربت عنها المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية. وأضاف أنه أوضح خلال الجمعيات العامة التي عقدت في شهر سبتمبر/ أيلول من السنة السابقة أن التنمية يجب أن تكون جزءاً من عمل الـويبو الشامل، وأن تشتمل عليها كل أنشطة المنظمة، ويجب استيعاب البعد الإنمائي في ولاية الـويبو عن طريق إدخال التعديلات اللازمة على صكوك الـويبو الدولية الحالية، كما يجب أن ينعكس في المعاهدات محل مفاوضات الـويبو في المستقبل. وأكد الوفد أنه يتعين على الـويبو، شأنها في ذلك شأن العديد من المنظمات الدولية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، أن تسترشد في عملها بالتزامات الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بالتنمية، والإسهام على الأخص بصورة لا لبس فيها في

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبما أن الدول الأعضاء في الويبو شرعت في تنفيذ هذه العملية، فإنه يتعين عليها أن تذكر الويبو بولايتها الكاملة وتسعى إلى اكتشاف الوسائل الفعالة والكفيلة بإسهام المنظمة في التنمية. وقال الوفد إنه يعتقد اعتقاداً جازماً بأن الملكية الفكرية تؤدي دوراً مهماً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبأن الويبو باعتبارها إحدى المؤسسات الرئيسية المعنية بإعداد القواعد والمعايير لتشجيع الإبداع ونقل التكنولوجيا، تضطلع بدور مهم في ضمان مساندة قواعد الملكية الفكرية للأهداف الإنمائية. وفي ذلك الصدد، رأى الوفد أنه يتعين على الويبو أن تتحمل مسؤولية التغلب على القيود المفروضة حالياً على وضع القواعد والمعايير الدولية. كما رأى أن النمو المتسارع لمعايير الملكية الفكرية يضيق في البلدان النامية المساحة السياسية الوطنية اللازمة لتخطيط أنظمة الملكية الفكرية تبعاً لقدراتها واحتياجاتها الإنمائية، وأن عملية وضع القواعد والمعايير داخل الويبو جرت دون أي تبصر لتقييم منتظم للأثار المحتملة المترتبة على حماية الملكية الفكرية بصورة متزايدة وموحدة في البلدان النامية وفي البلدان الأقل نمواً على الأخص. وأضاف الوفد أن الاقتراح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية" طالب بوضع القواعد والمعايير اللازمة شرط أن يسبق ذلك بتقييم للأثار المحتملة المترتبة على أي مبادرة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن المساعدة التقنية لا يمكن اقتراحها كجدول أعمال بشأن التنمية، وإلى أن اقتراح وضع جدول أعمال بشأن التنمية للويبو كان الغرض منه أن تصبح التنمية بعداً مركزياً في كل أنشطة الويبو. ولفت الوفد النظر إلى أن الوثيقة IIM/1/4 تناولت بالتفصيل المبادئ والتوجيهات الأساسية التي ينبغي أن توجه عمل الويبو لصالح التنمية ووضع القواعد والمعايير وتقديم المساعدة التقنية وتعزيز نقل التكنولوجيا وسياسة المنافسة. واستطرد في شرحه قائلاً إن هذه المبادئ والتوجيهات كان الغرض منها تحقيق ما يلي: أولاً، كفالة سلامة الويبو بصفقتها منظمة تعمل بتوجيه من الدول الأعضاء ويتميز عملها بالانفتاح والشفافية، وثانياً، ضمان تبرير عمل الويبو بالنسبة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساندة أهداف السياسة العامة، وثالثاً، ضمان مراعاة مستويات التنمية المختلفة لكل دولة عضو والاعتراف باحتياجاتها واهتماماتها وقدراتها الخاصة عند وضع القواعد والمعايير، ورابعاً وأخيراً، ضمان مراعاة حقوق واهتمامات مختلف مجموعات أصحاب المصالح، وعلى الأخص الجمهور العام الذي ينتفع بأنظمة الملكية الفكرية. وأضاف أن جنوب أفريقيا ترى أن هذه المبادئ تسهم إلى حد كبير في ضمان إدراج البعد الإنمائي في عمل الويبو. واستطرد الوفد قائلاً إنه أعرب عن تقديره في شهر سبتمبر/أيلول من السنة السابقة للعمل الذي أنجزه المدير العام للويبو وفريقه في مجال المساعدة التقنية، إلا أنه يشعر الآن بالقلق لأن العديد من المشروعات نفذت فرادى، وفي الأغلب نزولاً على رغبة المدير العام. وعلى الرغم من أن تأثير تلك المبادرات كان إيجابياً في البلدان المستفيدة، إلا أنها يجب أن تكون جزءاً من نهج تنموي شامل يضيف عليه طابع مؤسسي كاف داخل المنظمة. ومن الأهمية بمكان ممارسة تلك الأنشطة وفقاً للمبادئ التي اعتمدها منظمات دولية عديدة منذ عدة سنوات. وفي الختام، كرر الوفد التزامه بضمان إدراج جدول أعمال بشأن التنمية في كل أعمال الويبو. وأكد في ذلك الصدد أنه يجب تحقيق ذلك على أساس نهج شامل، وأعرب عن أمله في إجراء تلك العملية أخذاً في الاعتبار كل العناصر المقترحة في الوثيقة. وأحاط علماً بالاقترحات التي تقدمت بها الدول الأعضاء الأخرى، واعتبرها مؤشراً إيجابياً لاستعدادها للمشاركة في العمل. ودعا مع ذلك البلدان الأخرى إلى النظر ملياً في كل العناصر التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية"، ومراعاة طابعها ونطاقها الشامل الذي يتجاوز المساعدة التقنية من حيث الأهمية. وصرح الوفد بأنه لن يساند أي موقف يدعو إلى اقتراح المساعدة التقنية لجدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وبأنه يأمل كل الأمل أن يوفر الاجتماع زخماً إيجابياً لإعداد التقرير للنظر فيه في الجمعية المقبلة.

٥٨ - وساند الوفد التصريحات التي أدلى بها وفدا البرازيل والأرجنتين باسم البلدان الأربعة عشر التي ساندت الوثيقتين WO/GA/31/11 و IIM/1/4، التي يجب النظر إليها في مجملها كجزء من اقتراح

واحد. وأضاف الوفد أنه يولي أهمية عظمى للبعد الإنمائي الجاري به العمل في كل مجالات الويبو وبالتالي فإنه يسعى إلى تعزيز العمل الذي قامت به المنظمة. وفي هذا السياق أشار الوفد إلى أن النتيجة المرغوبة من العمل اللازم هي تحقيق توازن جديد. ورغم الاستخدام الواسع لكلمة توازن في مناقشات الويبو ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، فيبدو أن التوازن الذي تحقق حتى اليوم في هذا المحفل يراعي أكثر أحوال البلدان المنتجة للتكنولوجيا أي البلدان المتقدمة. بيد أن في هذه المناسبة لا بد من تعريف مفهوم التوازن تعريفاً حقيقياً، فهو وضع يمثل مصالح الجميع، سواء تعلق الأمر بالبلدان المتقدمة أو النامية، بأصحاب حقوق الملكية أو بالجمهور بصفة عامة، بالشركات الكبرى أو بالصناعات الأكثر ضعفاً. فقد بذلت للمرة الأولى جهود من أجل إدماج التحدي الإنمائي بشكل مناسب على كل مستويات المنظمة لتمثيل مصالح كل الأطراف المعنية وليس فقط مصالح الأقلية. وبهذا المعنى يتمنى الوفد أن يكون العمل إيجابياً وأن تبرز الويبو معززة عن طريق إلغاء الممارسات غير المجدية واعتماد الإصلاحات الإيجابية لكل الأطراف المعنية. وأعلن الوفد أنه لم يتوقع أن يستمر الوضع الحالي سواء لخدمة المصلحة الخاصة بالمنظمة ومصادقتها مع الرأي العام، أو لخدمة المصلحة العامة، وهو وضع لم يقتصر فقط على منح الحقوق لأصحاب حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الإطار أعرب الوفد عن أمله في أن تتحقق النتائج الواردة في الوثيقة IIM/1/4 التي شاركت في تقديمها بوليفيا. ولفت الوفد النظر إلى مسألتين. أولاً، أن التعاون التقني ما هو إلا جزء من الجهود الرامية إلى جعل البعد الإنمائي حقيقة واقعة. ورأى الوفد أنه لا ينبغي في أي وقت كان، فقط مقارنة هذين المفهومين. وفي هذا المضمار قال الوفد إن على التعاون التقني أن يتماشى مع المعايير الدنيا المنصوص عليها في الوثيقة IIM/1/4 مع مراعاة الحيطة والتوجه الإنمائي وطلب البلدان المعنية واعتبار التسهيلات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية الأخرى ودراسة متمعنة للتفاوتات بين مختلف مستويات التنمية وميزاتها الخاصة في كل بلد. وثانياً، عند وضع المعايير يجب أخذ مختلف مستويات التنمية في الحسبان. وينبغي بالأخص مساعدة البلدان النامية لكي يكون بمقدورها تقييم التكاليف والمنافع التي يمكن جنيها من المعايير الجديدة التي وضعت من أجل تعزيز نظام الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن من المحبذ والإيجابي للغاية إنشاء مكتب غير متحيز يكون مسؤولاً عن تقييم تأثير برامج الويبو وأنشطتها في التنمية. ومن شأن إنجاز "تقييم التأثير الإنمائي" وآليات أخرى للمراقبة المحايدة أن تفيد كثيراً في تقييم آثار مختلف وسائل الملكية الفكرية فيما يتعلق بالبعد الإنمائي على المستوى العالمي والإقليمي والوطني. ومن شأن آليات التقييم هذه أن تسمح باستخدام أفضل للسياسات اللازمة لتنفيذ نظام الملكية الفكرية الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية التي يدعمها الجميع ولا يحول دونها، كما كانت قد حددت في مطلع هذه الألفية. وساند الوفد أيضاً طلب المنظمات التي ترغب في المشاركة في الاجتماع، لكي تصبح المناقشات أكثر انفتاحاً وأوسع نطاقاً. وفي الختام شكر الوفد الوفود التي تقدمت باقتراحات في هذه الدورة، وأعرب عن أمله في أن تتطرق المساهمات في المستقبل إلى مختلف الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال بشأن التنمية إلى جانب التعاون التقني.

٥٩- وأعرب وفد سويسرا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلت به إيطاليا باسم المجموعة باء. وأعلن الوفد أنه على اقتناع بأن الملكية الفكرية تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل البلدان. ولذلك، رأى أن الحوار البناء مع جميع أصحاب المصالح، كما اقترحت ذلك المكسيك، هو أفضل الوسائل التي تسمح لكل فرد بإدراك ما لأي نظام فعال من مزايا لحماية حقوق الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي. وأشار الوفد إلى أنه ليس بإمكان الملكية الفكرية في حد ذاتها أن تضمن تنمية أي بلد، بل يتعين على كل بلد أن يوظف بمهارة مشتركة على مختلف المستويات لضمان الإدارة الحكيمة للشؤون العامة، وتطوير القدرات العلمية والتكنولوجية على الأخص. ويتطلب ذلك تطوير الموارد البشرية ودعم حكم القانون وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية وثابتة وتطبيق القواعد

الكفيلة بتشجيع المنافسة. وأضاف الوفد أن الويبو بصفتها إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الملكية الفكرية ينبغي أن تواصل إسهامها القِيم في تطوير الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والدولي، وليس كغاية في حد ذاتها، وإنما كأداة لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أفراد وشعوب العالم. وبالنسبة إلى دور الويبو الخاص في التنمية، أعرب الوفد عن ارتياحه للعمل الذي أنجزه المكتب الدولي والويبو، ورأى أنه ينبغي أن يستمر، ذلك أن كل الأنشطة التي باشرتها الويبو حتى الآن سواء تحت عنوان التنمية أو في مختلف هيئاتها تتفق تماماً مع أهداف الأمم المتحدة وتدخل ضمن اختصاصات الويبو. ولذلك، أعرب الوفد عن دهشته عندما سمع أنه ينبغي الآن وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وأضاف أن هذا الجدول موجود بالفعل، وربما يمكن الاتفاق بعد المناقشات على ضرورة تقييم خطة عمل الويبو الحالية والتنسيق بينها وبين الأنشطة الأخرى أو تطويرها أو إعادة توجيهها بالنسبة إلى نقاط معينة للاستجابة للاحتياجات الحالية على نحو أفضل. واستطرد قائلاً إنه ليست هناك حاجة إلى وضع جدول الأعمال، وإنه يرى بالتالي أنه بدلاً من الشروع في إنشاء لجان جديدة أو تنظيم اجتماعات دولية جديدة، ينبغي اعتماد نهج عملي يستند بقدر الإمكان إلى الهيئات المتواجدة في الويبو، والتي أثبتت جدارتها وضمت ممثلي المجتمع المدني والعديد من المراقبين المعتمدين لدى الويبو، بحيث يمكن تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة على وجه السرعة. وأشار الوفد إلى أن موارد الويبو والدول الأعضاء ليست غير محدودة، وإلى أنه ينبغي بالتالي أن تُلبي أنشطة الويبو الإنمائية المتعلقة بالملكية الفكرية متطلبات الجدوى والفعالية. وأعرب عن سروره لأن عدداً من الدول الأعضاء في الويبو ساند الاقتراح الرامي إلى اعتماد نهج عملي وفعال، وتقدم باقتراحات أخرى. وأعلن أنه يود بالتالي فحص بعض هذه الاقتراحات بالتفصيل لمعرفة ما يترتب على تنفيذها من آثار ملموسة بالنسبة إلى الميزانية والشؤون المالية. وأضاف قائلاً إنه أصبح من المهم حالياً الإسراع في فحص وظائف ومهام اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، نظراً لأن بمقدور هذه اللجنة أن تضطلع بدور مهم في جعل مهمة الويبو أكثر حيوية وتوجيهها إلى التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وقد يكون من المفيد معرفة كيف يمكن تكييف مهام هذه اللجنة بمجالات محددة تتعلق بالملكية الفكرية والتنمية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يعترزم التقدم لاحقاً بتعليقات محددة بشأن الاقتراحات التي سبق تقديمها.

٦٠- وأعلن وفد الجمهورية الدومينيكية أنه يساند البيان الذي أدلى به وفدا البرازيل والأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" في الوقت الذي قدم فيه الاقتراح الوارد في الوثيقة IIM/1/4 التي استندت إلى المبادرة المنصوص عليها في الوثيقة WO/GA/31/11. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح تضمن أربعة موضوعات مهمة كما استهدف إدراج البعد الإنمائي في كل مجال من مجالات أنشطة الويبو. وأضاف أن الاقتراح قدم بغرض مواصلة المداولات البناءة لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وأن ذلك الاقتراح كان مبتكراً ويمكن أن يسهم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت الوفد النظر بصورة خاصة إلى إسهام الاقتراح في طرح المبادئ المتعلقة بالتعاون التقني. ولم يكن الغرض من ذلك التقليل من شأن العمل الجيد الذي اضطلعت به الويبو في مجال المساعدة التقنية منذ عدة سنوات، بل على العكس كان الغرض من ذلك جعل المساعدة التقنية أكثر شفافية لكي يمكن تقييمها على الوجه اللائق وجعلها أكثر فعالية من خلال نهج موحد بصورة أكبر. وأشار الوفد إلى أنه ذكرت بعض الخيارات بغية الفصل بين وظائف التعاون التقني ووضع القواعد والمعايير. فمن جهة، بإمكان الجمعية العامة أن تنشئ هيئة مستقلة يترأسها المدير العام، ويظل هيكلها جزءاً من أمانة الويبو، وتتميز أساساً بطابعها المستقل. ويمكن للجمعية العامة أن تعين فريقاً من الخبراء المستقلين لمراقبة سير عمل برامج المساعدة التقنية وتنفيذ المبادئ الواردة في الوثيقة IIM/1/4 بشأن المساعدة التقنية. والبديل الآخر هو إنشاء هيئة مستقلة تماماً تعمل مع الويبو دون أن تكون جزءاً من الأمانة، وتتكون من ممثلي أمانة الويبو وممثلي الأونكتاد ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، وتضم أيضاً ممثلين عن

الأوساط المعنية والمستهلكين والصناعة إلخ. ويتعين على تلك الهيئة أن تقيّم المساعدة التقنية للتأكد من فعاليتها ومن تمشيها مع الاحتياجات الحقيقية للبلدان المستفيدة في مختلف مجالات الملكية الفكرية، وأن تشجع الأبحاث بشأن الملكية الفكرية كأداة للتنمية. وأيد الوفد البيان الذي أدلت به جامايكا باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأثنى على الاقتراحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة. وأعلن الوفد أنه بصفته شريكاً في تقديم الاقتراح الوارد في الوثيقة IIM/1/4 يود أن يوضح أن الاقتراح ككل قدم على سبيل الإسهام بصورة بناءة في النقاش الجاري في الويبو بصدد وضع جدول أعمال بشأن التنمية.

٦١- وقال وفد شيلي إن الهدف الرئيسي لبلده في هذا المجال هو النهوض بالنشاط الابتكاري والإبداعي كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شيلي، والعمل على دعم إنفاذ الحقوق للتوصل إلى توازن بين أصحاب الحقوق والغير. وأكد الوفد ضرورة مراعاة مستوى تنمية كل بلد، وإتاحة الفرصة لأصحاب الحقوق للانتفاع بالملكية الفكرية، وكذلك للمستهلكين والمستفيدين الآخرين. وأضاف الوفد أنه على وعي تام بالأخطار المترتبة على انعدام حماية الملكية الفكرية، وكذلك بأخطار الحماية المفرطة، وأن ثمة آليات وصكوكاً أخرى أثبتت فائدتها في بلوغ الأهداف ذاتها، وأنه اتضح من التجربة أن بالإمكان تطوير النشاط الابتكاري في حالة انعدام الحوافز الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبرامج الحاسوبية المفتوحة وحقوق الإبداع التوفيقية. واستطرد قائلاً إنه بالإضافة إلى حافز الابتكار، هناك أدوات سياسية عامة أخرى، وهي بالغة الأهمية إذا ارتبطت بنقل التكنولوجيا، مثل سياسات المنافسة، وتخفيض الضرائب، والإعانات، وسياسة المشتريات الحكومية. ورأى الوفد أن مستوى تنمية بلد معين هو من الأهمية بمكان عند تحديد مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية، وأن معايير وإجراءات الويبو يتعين أن تأخذ طلبات البلد في الحسبان. وثمة مسألة مهمة أخرى هي المرونة الواجب توفرها في عملية وضع القواعد والمعايير، إذ إن المرونة تكفل توازناً مناسباً بين مصلحة أصحاب الحقوق ومصلحة المستعملين وعامة الجمهور. ومن الأهمية بمكان أيضاً قدرة البلدان على التصدي للحالات المعقدة للغاية التي تضر السكان فيما يتعلق بالصحة العامة والبيئة والتربية والأمن القومي إلخ. وقال إن شيلي تقدمت بمبادرة إلى اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة من أجل مناقشة الاستثناءات والتقييدات المفروضة على الأشخاص المعوقين. ورأى الوفد أيضاً أن التدريب الملائم مهم في مجال الملكية الفكرية، كذلك فمن المهم أيضاً فهم مختلف قواعد الحماية أو أخذها في الحسبان أو مراعاتها على النحو السليم. وأضاف الوفد أنه يعتقد أن بإمكان الويبو أن تؤدي دوراً مهماً للغاية في نشر المعرفة بأوجه قوة وضعف مختلف الإجراءات مع مراعاة مواصفات الولايات القضائية المختلفة. وأقر الوفد بأهمية الملك العام، وأضاف في هذا الصدد أن اليونسكو أعلنت أن أحد الأهداف الرئيسية للمجتمع يتمثل في كفالة أكبر قدر من الاستقلالية لجميع المواطنين بفضل النفاذ إلى المعلومات والمعارف. وينبغي أن يتمتع جميع الأفراد بنفس الإمكانيات للانتفاع بالتنوع الثقافي والتقدم العلمي كحق أساسي من حقوق الإنسان في المجتمعات الناشئة القائمة على المعرفة. ورأى الوفد أنه يتعين على الويبو أن تركز بعض جهودها على تعزيز نفاذ الدول الأعضاء فيها إلى المعارف. وأقر بالجهود التي تبذلها الويبو في سبيل إنفاذ الحقوق وتنفيذ الأنشطة المتعلقة بتطوير الملكية الفكرية. وأضاف أنه يتعين على الويبو أن تواصل تادية دور قيادي في ذلك المجال، وتشير إلى مختلف مزايا ومساوئ النماذج المختلفة، وتيسر نقل التكنولوجيا في الوقت ذاته. وأشار الوفد إلى أنه يتعين التأكيد بصورة أكبر على بعض المجالات، مثل أهمية المرونة ودعم مختلف الهيئات الحكومية لتقييم الأثر السياسي وتحديد الحقوق المعترف بها لأصحاب الحقوق وللمنتفعين بها أيضاً، وإلى أنه ثمة حاجة ليس إلى اتخاذ التدابير لحفز النشاط الابتكاري فحسب، بل كذلك للنفاذ إليه على نحو أفضل. واقترح الوفد أن توفر الويبو محفلاً دائماً لتحليل ومناقشة الأشكال البديلة للملكية الفكرية بغية حفز النشاط الابتكاري ونقل التكنولوجيا. وينبغي صياغة خطة لزيادة المعرفة بالمسائل المتعلقة بالملك العام التي تستكمل

مبادرة اليونسكو، وإعداد منهجية تشارك فيها المنظمات الدولية الأخرى، مثل اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وخبراء في مجال التنمية للتمكن من تقييم مختلف مستويات الملكية الفكرية التي تتمشى مع مستوى تنمية كل بلد، وتسمح بدراسة الآثار المترتبة على زيادة مدة حماية الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، كما تسمح بتحديد مختلف الاستثناءات والتقييدات التي لا غنى عنها لتعزيز السياسات الابتكارية والإبداعية المطابقة لمستوى تنمية كل بلد. وأقر الوفد بأهمية الاقتراحات التي تقدمت بها "مجموعة أصدقاء التنمية" والمبادرة التي اتخذتها في شهر سبتمبر/أيلول من السنة السابقة. وأضاف الوفد أنه قدمت بتلك المناسبة وثيقة مهمة للغاية تتضمن اقتراحات للمستقبل، وأنه لم يدرسها بعمق بعد، وأنه يتفق مع الكثير من محتوياتها التي تمثل أساساً جيداً للنقاش، وأنه يأمل التعليق عليها بالتفصيل. وبالنسبة إلى اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية، أعرب الوفد عن تقديره لها، غير أنه رأى أنها لم تنظر سوى في أحد أبعاد التنمية، أي التعاون التقني. وأعلن الوفد أنه يشاطر الرأي القائل بأن المشاركة بين البلدان النامية والمتقدمة هي فكرة صائبة، وأعرب عن ارتياحه لأن الولايات المتحدة الأمريكية لا تود تقليص دور الويبو، ورأى أنه لا ينبغي أن تسعى الويبو فقط إلى حفز النشاط الفكري ونقل التكنولوجيا، وترك مهمة تناول مسألة التنمية بالبحث لهيئات الأمم المتحدة الأخرى. وخلافاً لما ورد في الوثيقة، قال الوفد إنه يعتقد أن استخدام موارد الأمم المتحدة على نحو غير فعال سيدفع المنظمات الأخرى إلى ممارسة أنشطة جديدة، إلا أنه لن ينتفع بالمهارات والكفاءات المتوفرة في الويبو. وأضاف الوفد أنه فحص اقتراح المكسيك فحصاً دقيقاً، ولاحظ بكل سرور علاقته بأنظمة التنمية المباشرة المتعلقة بالملكية الفكرية في البلدان النامية. وعلاوة على منافع الملكية الفكرية، ينبغي اتخاذ تدابير إضافية أخرى تسمح بالانتفاع بها عملياً، وفحص مختلف الاستثناءات والتقييدات. ورأى الوفد أن ذلك الاقتراح لا ينبغي أن يقتصر على التعاون فيما يتعلق بالامتثال للملكية الفكرية، وأن كل حالة تستحق الاهتمام بها بعناية بما في ذلك مجالات السياسة العامة الأخرى، وأن ذلك لا يعني أن الحماية المشددة تجلب بالضرورة مزيداً من التنمية. وشكر الوفد المملكة المتحدة على مساهماتها ومبادراتها الممتازة سنة ٢٠٠١ بإنشاء اللجنة المعنية بحقوق الملكية الفكرية واللجنة المعنية بالتنمية. ورأى الوفد أن تلك المساهمات ضرورية لفهم الملكية الفكرية على نحو شامل. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه لا يوافق على بعض المسائل الواردة في الوثيقة، إلا أنه يساند اقتراحها بوضع جدول أعمال بشأن التنمية.

٦٢- وأيد وفد كندا التعليقات الواردة في تصريح المجموعة باء، وأضاف أن الدول الأعضاء التي اقترحت وضع جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو أعلنت أن الملكية الفكرية تؤدي دوراً مهماً في المجتمع، وأنه يشاطر ذلك الرأي. واستطرد قائلاً إنه إذا كانت قواعد الملكية الفكرية ذات طابع تقني، فإن المنافع والنتائج الناجمة عن الانتفاع بها عديدة ومتفاوتة. ففي البلدان النامية والمتقدمة على السواء، بإمكان أطر الملكية الفكرية المتوازنة والمرنة أن تشجع النشاط الابتكاري ونشر المعلومات، مما يحقق منافع اقتصادية واجتماعية وثقافية لصالح المجتمعات. وذكر الوفد بأن مهمة الويبو الرئيسية تتمثل في تقديم الخبرة بشأن الملكية الفكرية في سياق أهداف الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً. ورأى الوفد أنه ينبغي تذكر تلك المهمة لضمان التوافق بين المهارات والمساعدات التي يمكن للويبو أن يوفرها للدول الأعضاء فيها، والمهارات والمساعدات التي بإمكان منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات أن تقدمها مع مراعاة اختصاصاتها ومجالات خبرتها. وأضاف الوفد أن القضايا التي طرحتها البلدان النامية هي مهمة وينبغي تناولها بالتعاون مع جميع أعضاء الويبو، ورأى أنه ينبغي أن تعكس الويبو احتياجات أعضائها جميعاً على أفضل وجه ممكن، وأن البلدان المتقدمة استجابت بصورة إيجابية للمشاركة في العمل المتعلق بالتنمية والملكية الفكرية وأعربت عن عزمها على ذلك، وأن الأمر يتطلب قبول ذلك التحدي على نحو تعاوني متماسك ومتكامل. وأضاف الوفد أنه تجلّت بعض التغييرات الإيجابية فيما يخص مسائل التنمية والملكية الفكرية خلال السنوات الأخيرة، وأن الإنجاز المهم الذي

حققتة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الصعيد الدولي تعلق باتفاق تريبس والصحة العامة. ففي تلك الحالات، ركز المجتمع الدولي الانتباه على مشكلات محددة وتعاون في العمل لإيجاد الحلول المطلوبة. وعلى الرغم من أهمية تلك الإنجازات، رأى الوفد أنه ما زال هناك العديد من الأعمال الواجب إنجازها. واستطرد قائلاً إن الاقتراحات المختلفة المطروحة على الاجتماع تثير مجموعة كبيرة من القضايا والمشاكل، وإن بعض القضايا لا تثير قلق البلدان النامية فحسب، بل كذلك البلدان المتقدمة. وإذا تذكرنا أن الموارد محدودة دائماً، فقد يكون من الأفضل النظر أولاً في القضايا المطروحة بشكل يسمح بتحديد الأهداف والسير قدماً في العمل، وقد يكون من المفيد النظر أولاً في الاهتمامات التي يمكن تحقيق تقدم عملي بشأنها. وفي الختام، رحب الوفد بكل الاقتراحات التي تقدم بها الأعضاء، وقال إنه سينظر في كل منها بعقل منفتح. وأضاف أن الويبو منظمة يوجهها أعضاؤها، وأنه ينبغي لها بالتالي أن تجد وسيلة ناجعة وكفيلة بالتصدي لمشاكل أعضائها، وتستخدم مواردها الحالية على أفضل وجه.

٦٣- ورحب وفد باكستان بالفرصة التي أتاحتها الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات لمناقشة مسألة وضع جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو، وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به سنغافورة باسم مجموعة البلدان الآسيوية، كما يؤيد الاقتراحات التي تقدمت بها البرازيل والأرجنتين وبعض الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمكسيك. وأعرب عن سروره لأن بعض المقترحات التي قدمها خلال مناقشة تلك المسألة في جمعية الويبو الأخيرة تضمنتها بعض تلك الاقتراحات، وأعرب عن شكره للوفود على الجهود التي بذلتها، وقال إنه يتطلع إلى تبادل الآراء بالتفصيل بشأن الاقتراحات التي قدمت مؤخراً، وكذلك الاقتراحات التي قدمت خلال جمعية الويبو السابقة. واستطرد قائلاً إن تكاثر الاقتراحات لا ينبغي أن يحمل على الاهتمام بالمشاكل الثانوية التي تصرف عن الاهتمام بقضية جوهرية، ألا وهي جدول الأعمال بشأن التنمية. فالقضية الجوهرية في النقاش الحالي ليست مسألة ولاية الويبو أو جدوى المساعدة التقنية أو الإدارة الحكيمة لشؤون المنظمة، وإنما بكل بساطة التحقق من أن نظام الملكية الفكرية يوفر للدول ذات المستويات الإنمائية المختلفة المساحة السياسية اللازمة لتلبية احتياجاتها الإنمائية، وبعبارة أخرى ضرورة فحص ما إذا كان نظام الملكية الفكرية يتميز بالمرونة اللازمة التي تسمح للبلدان النامية بتكييفه حسب تحدياتها الخاصة. وإذا لم تتوفر تلك المرونة وجب من ثم توفيرها. وإذا توفرت، وجب التأكد من الانتفاع بها بسهولة. وأضاف الوفد أن المسائل الأخرى التي طرحت للنقاش لم تكن ذات أهمية. فمثلاً مسألة ولاية الويبو قد تعتبر مهمة إذا ما استخدمت فقط كذريعة لإحباط المناقشات المفيدة بشأن المسائل الجوهرية. أما في تلك المرحلة التي أوضحت فيها كل الدول الأعضاء استعدادها للمشاركة في جهد صادق لبحث جدول أعمال التنمية، فإن أي نقاش متقيد بحرفية الشرعية بشأن الولاية يكون عقيماً. وقد أصر الوفد على ذلك التفسير في بيانه الذي قدمه بشأن جدول أعمال التنمية في جمعية الويبو الأخيرة، وارتأى أن المملكة المتحدة شاركت ذلك الرأي إلى حد بعيد. وبالمثل، رأى الوفد أن مسألة المساعدة التقنية مهمة أيضاً، غير أنه ارتأى أن الويبو تصدت لتلك المسألة بصورة جديّة، وأن نطاق وطابع المساعدة التقنية التي قدمتها الويبو تطورا تطوراً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية. وبعدها كانت أنشطة التعاون التقني تركز إلى حد كبير على سير عمل مكاتب الملكية الفكرية، فإنها تنطرق اليوم إلى مسائل عريضة تربط بين الملكية الفكرية والإبداع، وبين القدرة على المنافسة والسياسة العامة. وهذه الأنشطة يمكن بلا شك تحسينها، بل ينبغي تحسينها. والاقتراحات التي تقدمت بها الولايات المتحدة والدول الأخرى في ذلك الصدد ينبغي النظر فيها بجديّة. ورأى الوفد أن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يجب أن يتطرق إلى مسألة المساحة السياسية ليس على نحو نظري وبياني، وإنما بالارتباط بالتحديات الإنمائية الحقيقية التي تواجهها البلدان النامية وتؤثر فيها الملكية الفكرية بصورة مباشرة. وذكر الوفد أنه أشار أثناء مناقشة جدول أعمال التنمية في جمعية الويبو السابقة إلى ثلاث مجموعات من المشاكل التي تواجه العديد من البلدان

النامية، وهي أولاً تأثير الملكية الفكرية في الأسعار وتوفر المنتجات الأساسية مثل المستحضرات الصيدلانية والكتب المدرسية والبرامج الحاسوبية. فغالبا ما لا تكون أسعار العديد من تلك المنتجات في متناول المستهلكين. ولا يجوز عزو ذلك إلى الملكية الفكرية وحدها، ولكن ينبغي أن تؤدي الويبو دورها في تحديد التدابير المطلوبة لزيادة إمكانية توفر الكتب المدرسية والبرامج الحاسوبية التربوية والأدوية الضرورية. وثانياً، تأثير الملكية الفكرية الذي يقيد في أغلب الأحيان إمكانية النفاذ إلى التكنولوجيا وقدرة البلدان على الإبداع والمنافسة. فقد أصبح النفاذ إلى التكنولوجيا مهمة صعبة إزاء مجموعة البراءات الواسعة ومدة الحماية المطولة وعدم كفاية الكشف عن الاختراعات ومجموعات البراءات ذات التأثير المناهض للمنافسة واشتراطات الترخيص غير المتماثلة. ونادراً ما أدى كل ذلك وغيره من الآليات الأخرى إلى سعي البلدان النامية لمباشرة أعمال البحث والتطوير. وثالثاً، مواصلة التملك غير المشروع للمعارف التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية. واستطرد الوفد قائلاً إن عمل الويبو الجاري في ذلك المجال يجب إدارته على وجه السرعة من أجل التوصل إلى صك دولي ملزم قانوناً يتضمن مبادئ الموافقة المستنيرة المسبقة والإنصاف واقتسام المنافع، وإن من الضروري فحص صكوك الملكية الفكرية الحالية بغية تعزيز تأثيرها الإنمائي، وإن من المهم أيضاً وضع إجراءات تسمح بتقييم المبادرات المعيارية التي تتخذ داخل الويبو لمعرفة ما إذا كانت تسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية. وأضاف الوفد أن فكرة إصدار بيان عن "التأثير الإنمائي" التي تقدم بها مؤخراً بعض الأكاديميين تستحق الدرس بكل دقة، لأنه سيترتب عليها طرح بعض الأسئلة الأساسية مباشرة في الوقت الذي سيبدأ فيه وضع قواعد ومعايير للمبادرات، مثل هل هذه المبادرات تقيد بأي شكل من الأشكال قدرة البلدان النامية على الإبداع واكتساب الدراية العملية والحصول على السلع بأسعار ميسرة؟ وإذا كانت هناك بعض القيود المحتملة، فهل يمكن التصدي لها بالاستثناءات والمرونة المناسبة؟ وهل هناك أحكام لمراقبة واستعراض التأثير الاقتصادي لأي صك جديد؟ ومضى الوفد يقول إن هذه البيانات المتعلقة بالتأثير الإنمائي من شأنها أن تكفل وضع القواعد والمعايير على نحو متوازن، وتسهل إلى حد كبير الجهود الرامية إلى تطوير اتفاق في الآراء بشأن القواعد والمعايير، التي تستدعي الحاجة إليها لمواجهة التحديات الجديدة. وأشار الوفد إلى أنه اقترح ذلك التدبير في الدورة الأخيرة لجمعية الويبو، وإلى أنه أدرج في الاقتراحات التي تقدمت بها البرازيل والأرجنتين وبعض الدول الأخرى.

٦٤- ورأى وفد باكستان أن الأمر يستدعي النظر في تدابير جديدة لضمان وضع القواعد والمعايير على نحو منصف وعلى وجه السرعة، وأضاف أنه يجب الالتزام التزاماً تاماً بمبادئ الشفافية والشمولية في كل أنشطة الويبو المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، وأنه لا يجوز مطالبة مجموعة صغيرة من البلدان بالبت في المسائل التي تؤثر في كل الدول الأعضاء. فقد تحولت منظمات أخرى عن هذه الممارسات، وقد يكون من المؤسف وغير المقبول تماماً إذا غيرت الويبو سياستها. وأضاف الوفد قائلاً إن الوقت متاح للدورة الحالية سيكون كافياً فقط لتبادل الآراء بشأن الاقتراحات العديدة التي قدمت مؤخراً في جمعية الويبو الأخيرة، وإن من الواضح أنه يجب الدعوة إلى عقد دورة أخرى لبحث تلك المسائل وتمحيصها. واقترح الوفد تحديد موعد دورات إضافية وإعدادها بشكل يسمح بالشروع في مفاوضات حقيقية بشأن المسائل الموضوعية، وترتيب الاقتراحات المقدمة في موعد محدد في نص واحد ومنفق عليه، بحيث يمكن للدورة المقبلة للاجتماع الحكومي الدولي أن تبدأ مداولاتها بشأن ذلك النص بغية التوصل إلى توصيات ملموسة لجمعية الويبو المرتقب عقدها في نهاية هذه السنة. واختتم وفد باكستان كلمته قائلاً إنه سيشارك في العمل مشاركة تامة وبناءة.

٦٥- وأعلن وفد مصر أنه يؤمن إيماناً تاماً بأن التنمية بكافة أركانها هي المسار الاستراتيجي الوحيد من أجل النهوض بمستوى رفاهية الشعوب، وأن الملكية الفكرية، كمكون هام من مكونات التنمية بما

تحمله من مقومات للتقدم البشري والعلمي والتكنولوجي، ليست ولا يجب أن تكون استثناء من ذلك المسار. ولذا، إذا لم ينظر إلى الملكية الفكرية من منظور إنمائي شامل لكل الأهداف السياسية الوطنية للدول الأعضاء وتباين مستويات التنمية بينها، فإن مفهوم الملكية الفكرية ومنهجية تناوله في مختلف الأطر، بما في ذلك الأطر المتعددة الأطراف، سيظل مفتقداً لدعامة أساسية من دعاماته وهدفاً رئيسياً من أهدافه. وأضاف الوفد أنه كان حريصاً على المشاركة في رعاية الاقتراح الذي أرسى القاعدة المناسبة لعقد الاجتماع، وكذلك الوثائق التكميلية التي تقدمت بها "مجموعة أصدقاء التنمية"، الأمر الذي عكس بشكل واضح عزم الوفد على المساهمة بفعالية في خلق مسيرة بناءة فيما بين الدول الأعضاء تهدف إلى إثراء وتعظيم وتفعيل الأوجه التنموية المتعلقة بالملكية الفكرية في كافة أنشطة الويبو المهمة. وفي ذلك السياق، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية الذي رحّب بذلك التوجّه، لما تعلقه المجموعة من أهمية كبرى عليه. وحرص على التأكيد على قضيتين أساسيتين تمثلان أولوية هامة له: أولاً، ضرورة الابتعاد عن تبني نظرة ضيقة بشأن مسألة التنمية والملكية الفكرية. فمن الضروري أن تتفهم كافة الأطراف المعنية أن مسألة تعظيم الأوجه التنموية للملكية الفكرية لا تقتصر إطلاقاً على التطوير الكمي أو الكيفي للمساعدات الفنية وبرامج بناء القدرات المقدمة سواء من قبل المكتب الدولي للويبو أو المنظمات الدولية الأخرى أو البلدان المانحة. وأضاف الوفد أن ذلك لا يقلل من الأهمية الكبيرة لعنصر المساعدات الفنية في قضية التنمية. وفي ذلك الصدد، أعرب عن ترحيبه واعتزازه بالتعاون الإيجابي القائم بين مصر والويبو، وقال إنه يتطلع إلى تعزيزه في المستقبل. واستطرد قائلاً إن هناك حاجة إلى تطوير منهجية تقديم المساعدات الفنية في إطار الويبو بحيث تصبح مكوناً إيجابياً ومؤثراً من مكونات سبل تحقيق خطط وأهداف التنمية الوطنية للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وهو ما لن يتحقق سوى بتوفير هذه المساعدات على أسس أكثر وضوحاً من الشفافية والتكامل، وبحيث تتناول بشكل فعال كيفية تعظيم استفادة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من الحقوق والمرونة الممنوحة لها في الاتفاقات متعددة الأطراف. وفي ذلك الصدد، أكد الوفد، مثلما أوضح بيان المجموعة الأفريقية، اهتمامه بما تضمنته الفقرة الثالثة من البيان الصادر من الفريق العامل للأمم الصناعية المعني بالملكية الفكرية والتنمية في ميونخ في الشهر السابق، والتي عكست بوضوح أن التعمق في تفهم العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر يتطلب النظر إلى مسائل تتعدى قضية المساعدات الفنية. وأعرب الوفد عن تأييده لذلك المفهوم، وعن أمله أن يتم تفعيله بالشكل اللازم حتى يمكن النظر إلى قضية التنمية والملكية الفكرية بالمفهوم الشامل لها، وبحيث لا تصبح زيادة المساعدات الفنية هي ما تحصل عليه البلدان النامية في مقابل الموافقة على معايير أعلى لحماية الملكية الفكرية بشكل تتعدى آثارها وتداعياتها ما يمكن للمساعدات الفنية، مهما بلغت، أن تعالجه. وثانياً، واتصالاً بما سبق، فإن مسألة وضع قواعد أو اتفاقات في إطار الويبو يكون من شأنها رفع مستوى المعايير المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ليست استثناء من قضية التنمية، خاصة بالنظر إلى ما أدت إليه بعض الاتفاقات ذات الصلة بالملكية الفكرية من فرض قيود على العديد من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من حيث إمكانية استخدامها للملكية الفكرية كأداة فعالة للتنمية. ولذا، دعا الوفد من جديد الأطراف المعنية كافة إلى وضع الأبعاد التنموية في صلب روح ونصوص أية قواعد أو اتفاقات يتم التفاوض حولها في الويبو، وأضاف أنه لن يتحقق ذلك سوى بمراعاة عدة عناصر أبرزتها الوثيقتان الصادرتان عن "مجموعة أصدقاء التنمية"، مثل أهمية تقييم المكاسب والأعباء لأية قواعد من منظور التنمية المستدامة والحق في المعرفة والمرونة المتاحة للبلدان النامية في الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، وضرورة وجود توافق في الآراء بين الدول الأعضاء بشأن البدء في مفاوضات لوضع قواعد أو اتفاقات جديدة، وتفعيل طبيعة المنظمة من حيث مسؤولية الدول الأعضاء وحدها في توجيه أنشطتها والمفاوضات الجارية في إطارها. وأضاف الوفد أن الاقتراحات التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" لا تتطرق إلى أوضاع أو مواقف محتمل أن

تشهدها الويبو وإنما أوضاع ومواقف حدثت ولا تزال تحدث. وأعرب بالتالي عن الأمل أن تحظى تلك الاقتراحات بمناقشات عميقة وبناءة بين الدول الأعضاء من أجل المساهمة في الحفاظ على مصداقية الإطار المتعدد الأطراف للملكية الفكرية وإمكاناته في خدمة قضايا التنمية. وأضاف أنه يشارك منسق المجموعة الأفريقية في الترحيب بالدول الأعضاء التي ساهمت في تقديم مقترحات أخرى بشأن التنمية، ألا وهي الولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة، وأن الورقة الأمريكية هي الوحيدة التي توفر الوقت الكافي لاستعراضها ودراستها في العاصمة، وأنه يتطلع إلى التعليق على الاقتراحات الأخرى في وقت لاحق. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالاقتراح الأمريكي الرامي إلى إنشاء برنامج مشاركة في الويبو، ورأى أنه سيكون من شأنه إثراء مسيرة التنمية في المنظمة، وسوف يسهم تحقيق الأهداف المأمولة منه بشكل فعال في تقوية وتعزيز إحدى الركائز الهامة لمتطلبات التنمية في مجال الملكية الفكرية، والمتعلقة بالمساعدات الفنية وبناء القدرات. ومن ذلك المنطلق، قال الوفد إنه يتطلع إلى المشاركة البناءة مع باقي الدول الأعضاء من أجل بحث كيفية وضع ذلك المقترح حيز التنفيذ وبالشكل الذي يوتي ثماره، ليس فقط من حيث قيمته المضافة على صعيد المساعدات الفنية، بل ومساهمته في جهود التنمية الرقمية والتكنولوجية للبلدان النامية. غير أن الوفد أضاف في الوقت نفسه أن من المهم الإشارة إلى أنه يجد صعوبة في الاتفاق مع بعض المسائل الواردة في الجزء الأول من الورقة الأمريكية، والتي تناولت مفاهيم ومبادئ له إزاءها مواقف واضحة وراسخة، خاصة فيما يتعلق بالدور الذي تقوم به الويبو في مجال التنمية، وأهداف هذه المنظمة في إطار وضعها كأحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. ودون الدخول مجدداً في استعراض مواقف سبق له التأكيد عليها، أكد الوفد على أن هدفه ليس تغيير وضع المنظمة بحيث تصبح منظمة للتنمية. فهي بالفعل، كوكالة متخصصة للأمم المتحدة، يتوقع منها أن تؤدي مجمل مهامها في إطار الأهداف التنموية الأشمل للأمم المتحدة، وبحيث لا ينظر إليها على أنها آلة لا تستهدف سوى وضع معايير مرتفعة لحماية حقوق الملكية الفكرية، يكون بعضها على حساب التوازنات القائمة بين مصالح مختلف الأطراف، مع اكتفائها في مجال التنمية بتقديم المساعدات الفنية.

٦٦- وأعلن وفد النيجر أن كل البلدان تجمع على أن هناك رابطة واضحة بين الملكية الفكرية من جهة والتنمية من جهة أخرى. ورأى الوفد أن أغلب البلدان النامية الواقعة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى اعتمدت سياسات إنمائية فور حصولها على الاستقلال، أكدت فيها أولاً على تحديث الزراعة من خلال تطوير الغلال المربحة التي تسمح لها بالحصول على الموارد التي هي في حاجة إليها للاضطلاع بأنشطة إنمائية أخرى. وفيما بعد، نفذت سياسات إنمائية عديدة أخرى في عدد من البلدان النامية. واستناداً إلى بعض الأفكار التي طرحت منذ سنوات، قيل إن تلك البلدان أبلغت أن التنمية تقتضي في المقام الأول التصنيع، وإن من شأن ذلك أن يحقق قيمة مضافة لمواردها وموادها الخام، ومن شأن سياسة تنظيم الأسرة أن يسمح لها بإدارة بيئتها وشؤونها العامة على نحو أفضل. وأعلن الوفد أنه نجم عن تنفيذ تلك الأفكار عدد من القوانين التي اعتمدت في البلدان النامية، بما فيها قانون بشأن الملكية الفكرية، كما نجمت عنه مشروعات إنمائية مهمة جرى تنفيذها بفضل شركاء للبلدان المعنية. غير أن تلك السياسات لم تحقق الموارد التي كانت مطلوبة لكفالة الرخاء الاقتصادي لسكان البلدان النامية، بل على العكس ازداد عبء الدين وأضحى السكان أكثر فقراً، واضطرت تلك البلدان إلى اعتماد سياسات مختلفة على أمل إصلاح أنظمتها بالجوء إلى مؤسسات مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف الوفد أن العالم النامي يجد نفسه اليوم في مرحلة حرجة للغاية، حيث يحاول حالياً التوصل إلى مخرج للأوضاع المتأزمة التي يواجهها. وفي ذلك السياق، تساءل الوفد عن الدور الذي يمكن للويبو أن تضطلع به، ولفت النظر إلى جوهر ولاية المنظمة، وأعلن أنها قامت في السنين الأخيرة وتمشيا مع ولايتها بتقديم مساعدات إنمائية مهمة بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية إلى البلدان النامية، مما سمح لها بصياغة تشريعات تتماشى مع المعايير الدولية لتحديث إنشائها وخلق

الكفاءات وتوعية عامة الجمهور في إطار الأنشطة التي تزاولها الويبو. ولفت الوفد النظر بصورة خاصة إلى المبادرات التي تشارك فيها مراكز الأبحاث والجامعات والتي تستهدف تعزيز الملكية الفكرية، وإلى المبادرات المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين قدرتها على المنافسة. وعلى الرغم من أهمية إسهام الويبو، رأى الوفد مع ذلك أن من المهم الإقرار بأن إسهامها في مجال الملكية الفكرية في البلدان النامية ظل متواضعاً للغاية، ويرجع ذلك إلى أسباب مختلفة: فأولاً وفي المقام الأول، تشتت إسهام الويبو وتدخلها بأشكال مختلفة في مختلف البلدان، ولم تأخذ المنظمة بُعد الملكية الفكرية، أي السياسات والهياكل الإنمائية في حد ذاتها، في الحسبان في البرامج التي نفذتها في مختلف البلدان. ولفت الوفد النظر إلى مشكلة نقص الموارد التي تخصصها البلدان للمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، وإلى انعدام أي سياسة إنمائية بشأن الملكية الفكرية في العديد من البلدان. وأعلن الوفد بعدئذ أن الدور المتوقع أن تؤديه الويبو في ذلك السياق يقتضي أساساً تنسيق الأنشطة وتعزيز التعاون. ومن أجل ضمان أخذ بُعد الملكية الفكرية في الحسبان عند تنفيذ البرامج في البلدان النامية، رأى الوفد أنه يتعين على الويبو أن تحدد الشروط المطلوبة لتحسين تعاونها مع مؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وشركائها في التنمية على أساس ثنائي. وبالنسبة إلى مسألة التنسيق على المستوى الوطني، رأى الوفد أنه يتعين على الويبو أن تنتهج نهجاً متكاملًا في عملها وأنشطتها، لكي تتمكن من مساعدة البلدان على إعداد برامج إنمائية متكاملة تشمل العنصر الأساسي للملكية الفكرية. وأعلن الوفد أن بإمكان الويبو أيضاً أن تساعد البلدان على تنفيذ تلك السياسات عن طريق تقديم الموارد المالية اللازمة، وأنه ينبغي لها أن تقدم المساعدة للسماح للبلدان بحشد الموارد الإضافية الضرورية من المؤسسات الأخرى لتنفيذ تلك البرامج على وجه تام. وأضاف أن من شأن تقييم تلك البرامج أن يسمح بتقييم إسهام الملكية الفكرية في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن البرامج المشار إليها حتى الآن بإمكانها أن تأخذ الحاجة إلى خلق الكفاءات في الحسبان، وإن هذا الأمر مهم بالنسبة إلى كل المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، باستثناء المسائل الشاملة التي يمكن أن تنتظر فيها هيئات أخرى.

٦٧- وتحدث وفد جمهورية إيران الإسلامية باسمه وبصفته مشاركاً في رعاية جدول أعمال التنمية، فأعلن أنه يؤيد التصريح الذي أدلت به مجموعة البلدان الآسيوية، وأنه يرى أن المجتمع الدولي قد دلف إلى مرحلة جديدة ومهمة يمكن للمنظمات الدولية أن تضطلع فيها بدور أكثر أهمية في دعم التعاون الدولي في مجال التنمية. وقال في ذلك السياق إن الويبو بصفتها وكالة دولية للأمم المتحدة وتبعاً للتفويض المناط بها لها مسؤوليتها الخاصة فيما يتعلق بالتنمية وبعدها المرتبط بالملكية الفكرية. وفي مثل ذلك المناخ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بالأنشطة الإنمائية الوطنية والدولية تجنباً لمخاطر تهيمش البلدان النامية. وأعلن الوفد أن التنمية تمثل أهم تحد للبلدان النامية، وأنها تتطلب انتهاج نهج متكامل شامل ومتعدد الأبعاد ينبغي أن تتوافق فيه العوامل المؤثرة التي تعزز عناصر التنمية المستدامة. وأضاف الوفد أن الأنشطة الابتكارية تشكل في إطار العوامل الاقتصادية أساساً مهماً للتنمية، وأن الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة والنامية تتزايد في الاتساع. واستطرد الوفد قائلاً إن مجرد حماية حقوق الملكية الفكرية ودعم حماية المعايير، في الوقت الذي تهمل فيه الأهداف الإنمائية وحساب تكاليف ومنافع هذه الحماية وتأثيره في التنمية، ليسا كافيين ومجديين للبلدان النامية. وقال إن ضرورة التعاون الدولي في سبيل النهوض بالتنمية يعترف بها اليوم أكثر من أي وقت مضى، وإنها نشأت بسبب الاهتمامات المتبادلة بالشروط العالمية الحالية. ولذلك، ينبغي تعزيز ذلك التعاون ودعمه في إطار أنشطة ومساعدة المنظمات الدولية المتعددة الأطراف، وينبغي للويبو بصفتها عضواً في منظومة الأمم المتحدة أن تولي عناية كافية للأهداف الإنمائية كما حددتها الأمم المتحدة، وتأخذها بعين الاعتبار في كل أنشطتها ومساهماتها. وأعلن الوفد أنه لا ينبغي أن تقتصر مهمات الويبو على مجرد تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية فحسب، بل ينبغي أن تشمل أيضاً متطلبات التنمية والتزاماتها. وترى جمهورية إيران الإسلامية، انطلاقاً من ذلك المنظور الخاص، أن نفاذ البلدان النامية إلى المعارف

كجزء مكمل للابتكار ونقل التكنولوجيا ينبغي تحقيقه في أنشطة مختلف اللجان المنشأة في المنظمة لوضع القواعد والمعايير المتعلقة بحماية الملكية الفكرية، وأنه ينبغي النظر إلى الآثار المترتبة على حقوق الملكية الفكرية من وجهة الإنمائية، وعلى نحو يتماشى مع متطلبات التنمية في البلدان النامية. وأضاف الوفد أنه ينبغي للويبو أن تشجع على تحقيق نهج متوازن في مجال التنمية بالاستناد إلى ولايتها، وينبغي لها بالتالي أن تستهدف خططها الرئيسية توفير حماية أكثر فعالية للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى التصدي للمشكلات الإنمائية المعقدة في عالم اليوم المترابط، كما ينبغي أن تتصرف على نحو أكثر فعالية لتلبية احتياجات البلدان النامية على الأخص بغية ضمان أموال يمكن التعويل عليها والتنبؤ بها ومباشرة أعمال التعاون الدولي لأغراض التنمية على أفضل وجه وتحمل المسؤولية وتوفير الشفافية، ويكون بمقدور هيئاتها الإدارية أن تلبى الاحتياجات الجديدة، وتكون أكثر استجابة ومرونة إزاء الاتجاهات والشروط المتغيرة على الدوام. وأعرب الوفد عن تقديره للأنشطة التي تنفذها الويبو وللمدير العام الدكتور كامل إدريس فيما يتعلق بتقديم المساعدة التقنية وإسداء المشورة القانونية وعقد الندوات. غير أنه بناء على الظروف الحالية التي اعترف فيها بأن التنمية تمثل هدفاً عالمياً، فإن تلك المساعدات والمساهمات ينبغي أن تكون أكثر فعالية لتلبية الاحتياجات الإنمائية المتغيرة، كما ينبغي أن تكون أكثر انسجاماً مع متطلبات التعاون الدولي لأغراض التنمية في البلدان النامية خاصة. وشدد الوفد على أن أحد الأسباب التي تدعو إلى وصول التنسيق إلى المستوى الأمثل عند التركيز على الأنشطة الإنمائية يتمثل في التحقق من إعداد خطط الويبو الإنمائية على أساس الشفافية وأولويات محددة، وموافقة الجمعية العامة على استراتيجيات المنظمة، وإدراج كل المسائل الإنمائية في لجانها المختلفة. وينبغي بالمثل التحقق من مراقبة تنفيذ الأنشطة والمبادرات المتفق عليها على نحو كاف وملئم، وتمهيد السبيل لتنفيذ التعهدات والنتائج الإنمائية الملموسة. واختم الوفد كلمته قائلاً إن الوثيقة WO/GA/31/11 تمثل إطاراً منظماً للمسألة المقدمة للمناقشة، وإن أي رد فعل أو اقتراح بشأن جدول أعمال التنمية من المفترض أن يكون مبادرة إيجابية لمواصلة النقاش حول تلك المسألة التي سيقدم تعليقات عليها في وقت لاحق.

٦٨- وأعرب وفد الأردن عن شكره للويبو التي يمثلها الدكتور كامل إدريس على الدور المهم الذي تضطلع به في مجال التنمية. وأعلن أن المنظمة ساعدت البلدان النامية، وبصورة خاصة البلدان العربية، في الجهود التي تبذلها لتعزيز حقوق الملكية الفكرية، وأن الويبو تستهدف من خلال مختلف البرامج الإنمائية التي تضعها وتطورها من وقت لآخر مساعدة الدول الأعضاء على اعتماد سياسات واستراتيجيات تعزز الملكية الفكرية، توصي بها بعد دراستها دراسة مستفيضة وتقدمها من ثم إلى الدول الأعضاء. وأعلن الوفد أن الويبو تهدف إلى مساعدة البلدان على رسملة استثماراتها في مجال الملكية الفكرية، وأنها أجرت دراسات عديدة في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية إلخ. للنظر في الصلة بين التنمية الاقتصادية والملكية الفكرية، وأن إحدى هذه الدراسات تناولت الصلة بين الصناعة والملكية الفكرية في عدة بلدان عربية، من بينها الأردن. وأكد الوفد أن البلدان العربية تحاول رعاية استقصاءات معينة لضمان متابعة بعض الاتفاقات الدولية، ولا سيما الاتفاقات الدولية المتعلقة بتطبيق حقوق الملكية الفكرية، وطلبات البراءات، والاختراعات. وأضاف أن الأردن على ثقة بأهمية الدور الذي تؤديه الويبو في مجال التنمية، وأنها تؤيد لذلك كل اقتراح يرمي إلى دعم دور الويبو، حتى لو كان في مصلحة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وحدها على الأخص. وأشار الوفد إلى أن الأردن تجزم بأهمية تنفيذ الأحكام الكفيلة بدعم التنمية، علماً بأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تحمل الويبو نفقات إضافية، وتنتظر من ثم في كيفية تمويل أي أداة أو آلية إضافية للتنمية تنشأ في المنظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن يكون أي اقتراح بشأن دعم آليات التنمية داخل الويبو موضع دراسات مكثفة لضمان فعاليتها الحقيقية وكيفية تمويلها. ولفت الوفد النظر إلى أهمية بدء الاتصال بمنظمات الأمم المتحدة الأخرى لمعرفة ما توصلت إليه من نتائج في تعزيز التنمية وتكوين الكفاءات،

وإلى أن من شأن إنشاء شركات مع الويبو أن يسمح للبلدان بمعرفة مانحين آخرين. وأضاف الوفد أن من شأن إنشاء قاعدة بيانات جديدة أن يمكن البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً من تحديد احتياجاتها على نحو أوضح وبشكل شفاف، وأن يكون بإمكان تلك البلدان بالتالي أن تحصل على التمويل، ليس من الويبو فحسب، بل كذلك من مصادر أخرى. وأوصى الوفد بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي تشارك فيه الدول الأعضاء في الويبو والمنظمات المتخصصة الأخرى، بغية التوصل إلى نص أو صك دولي رفيع المستوى، يصلح للتوفيق بين آراء الناس في العالم أجمع، ويدعم جهود البلدان النامية في مباشرة عملية دولية. وأضاف الوفد أن الأردن تجدد دعمها للويبو، وتشكر المنظمة على جهودها، وتنتهي على جدول أعمالها بشأن التنمية، وعلى تعاونها مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات الصالح العام، مما عاد على عملها بقيمة أكبر. وقال الوفد إنه يترقب أن تواصل الويبو جهودها بالموازاة مع رؤيتها الجديدة، التي بإمكانها أن تفضي إلى نتائج أكثر إيجابية فيما يتعلق بالتنمية. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن نظرة الويبو للمستقبل ينبغي أن تتماشى مع أهداف منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وإن بالإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال تكوين الكفاءات ودعم فعالية مختلف لجان المنظمة، وعلى الأخص للجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية.

٦٩- وهنأ وفد بيرو الأمانة على تعاونها في دفع العمل قدماً في الاجتماع، وشكر جامايكا على الكلمة التي أدلت بها واعتمدها باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأعرب الوفد عن شكره الخاص لوفدي البرازيل والأرجنتين على اقتراحهما الشامل الوارد في الوثيقة IIM/4، والذي طورت فيه أربعة عناصر من جدول أعمال التنمية المقدم في جمعية الويبو العامة سنة ٢٠٠٤. وأشار الوفد إلى أن بيرو شاركت في رعاية الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو أثناء اجتماع الجمعية العامة في السنة السابقة، نظراً لأنها رأت أن من شأن ذلك أن يخدم مصلحة بيرو، وتتفهم الويبو أن الغرض المتوخى على المستوى الوطني هو النظر إلى الملكية الفكرية ليس على أنها غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لتحقيق التنمية. واستطرد الوفد قائلاً إن الأمين العام للأمم المتحدة قدم منذ أسبوعين تقريراً ومفهوماً واسعاً للحرية، واقترح مجموعة من الإصلاحات التي تخص الأمم المتحدة والويبو. وأكد الأمين العام في ذلك التقرير ضرورة تركيز الأمم على التنمية مقارنةً بينها وبين حقوق الإنسان وحماية حقوق الإنسان والأمن، أي أنه وضع التنمية في صدارة اهتمام الأمم. وأشار الأمين العام في تقريره إلى بعض الموضوعات المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية مثل الحصول على الأدوية والانتفاع بالتكنولوجيات الجديدة والمشاركة بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص. ورأى الوفد أنه يجب التوصل إلى اتفاق في الآراء في هذا الصدد لكي تسهم الملكية الفكرية في تحقيق التنمية في حالة الانتفاع بها على الوجه الملائم. وأضاف أن المكتب الوطني للملكية الفكرية في بيرو نشر مؤخراً وثيقة تحتوي قائمة بالاهتمامات الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية، والمرتبطة بصورة خاصة بالاتفاقات التجارية محل التفاوض حالياً. ويتضح من تلك الوثيقة أن بإمكان الملكية الفكرية أن تعزز القدرات العلمية والتكنولوجية والإبداعية لكل بلد، غير أنها يجب أن تأخذ مستويات تنمية البلدان المختلفة في الحسبان، وكذلك إمكاناتها واحتياجاتها. وأكد الوفد أن ذلك كان أحد المجالات الرئيسية التي ربما لم يلتفت إليها في المفاوضات المتعلقة بالملكية الفكرية، والتي يجب الاهتمام بها من جديد. واستطرد قائلاً إن من المهم أن ترى الدول الأعضاء في أثناء الدورة الحالية والدورات اللاحقة كيف يمكن للويبو أن تواصل مساعدة البلدان على التحقق من أن الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية ما زالت تخدم المصالح الوطنية، الأمر الذي يتجاوز مسألة حماية حقوق الملكية الفكرية ويجعل الحقوق أقل أهمية من الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وأضاف الوفد أن الاقتراحات التي قدمتها الأرجنتين والبرازيل، والتي ساندها بصفته أحد أعضاء "مجموعة أصدقاء التنمية"، تصدت بصورة ملموسة لتلك المعضلة، وشرحت كيف يمكن للملكية الفكرية أن تخدم المصالح العليا للبلدان النامية، وعلى الأخص الأهداف الإنمائية. وأعرب الوفد عن ارتياحه لأن بعض الوفود الأخرى قدمت وثائق مساهمة منها في

النقاش، إلا أنه رأى أنها لم تتوصل إلى الفهم الذي أعرب عنه في الاقتراح المقدم من "مجموعة أصدقاء التنمية". وأعرب الوفد عن الأمل أن يتاح الوقت الكافي للتعليق على الاقتراحات الأخرى، كما أعرب عن سروره بمشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الدورة، ورأى أن ذلك شاهد على أهمية المناقشات المرتقبة ودور المجتمع المدني، والتقريب بين وجهات نظر البلدان ومواقفها، وإدراك أن الهدف المشترك لا يتمثل في الحصول على مساعدات مالية أكثر أهمية، بل يصبو إلى التركيز على الملكية الفكرية بصورة مختلفة، مما يسمح للبلدان بإحراز تقدم في كل المجالات.

٧٠- وقال وفد كولومبيا إنه يشارك الرأي الذي أعرب عنه وفد جامايكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وعبر عن تقديره للاقتراحات والمبادرات التي رأى أن من شأنها إثراء مناقشات الاجتماع الحكومي الدولي واستكمال عمل الويبو. وقال إن هناك تكاملاً بين العديد من المبادرات الواردة في تلك الاقتراحات، وإنه يرى أن من شأنها إثراء المناقشات البناءة وتعزيز دور الويبو في تنمية الدول الأعضاء فيها. وأضاف أن من شأن اعتماد تدابير ملموسة لتعزيز المساعدة التقنية وتوسيع نطاقها في الأنشطة التعاونية المخصصة للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً أن يدعم دور الويبو وإسهامها في التنمية. ورأى الوفد أن المناقشات واستنتاجاتها لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تزيل الطابع الحكومي الدولي للويبو، وبصورة خاصة قدرتها على إبداء المشورة، واستحداث سياسات ومعايير دولية للمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، والحماية التي تتيحها المعاهدات التي تشرف الويبو على إدارتها. وأشار الوفد أيضاً إلى أن معاهدات الملكية الفكرية التي تديرها الويبو في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة خاصة، قد حققت توازناً في الحقوق يعترف بها أصحاب الحقوق بصورة عامة، وسمحت باستخدام المواد المشمولة بالحماية بموجب حق المؤلف بأشكال مختلفة، مثل الترخيص بدون مقابل، ومكنت بالتالي قطاعات مهمة للغاية مثل القطاعات التربوية والثقافية والإعلامية من الانتفاع بتلك الحقوق دون أي قيد. وأضاف أنه ينبغي مواصلة ذلك ودعمه كتعبير واضح للانسجام الذي ينبغي أن يوجد بين أي حق خاص والمصلحة العامة، لا سيما في المجال الرقمي. ورأى الوفد أن الويبو والدول الأعضاء فيها قدمت مساهماتها في مجالات محددة من المساعدة الإنمائية، وأسهمت بصورة خاصة في دعم الإبداع والنشاط الفكري والابتكار ونقل التكنولوجيا وتطوير القدرات الوطنية للانتفاع بالملكية الفكرية انتفاعاً ملائماً لأغراض التنمية، وأن الويبو أسهمت إسهاماً إيجابياً وقدمت تعاونها في تلك المجالات. وأوضح الوفد أن احتياجات البلدان النامية ازدادت على نحو خطير، وأنه يتعين لذلك على الدول الأعضاء في الويبو أن تسعى معاً لدعم المساعدات، والعمل بصورة خاصة على ابتكار نماذج جديدة لتيسير نقل التكنولوجيا والدراسة العملية العلمية، والسماح في نفس الوقت باستيعاب التقنيات والتكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية. ورأى الوفد أن قدرة أي بلد على إحراز تقدم في مجال التنمية تتوقف إلى حد كبير على قدرة سكانه ومؤسساته وسياساته العامة، وكذلك ظروفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. وقال الوفد إن مسألة خلق الكفاءات، بما في ذلك الطاقة البشرية والدراسة العملية، هي مجالات يجب أن يدعمها كل بلد ويعطيها الأولوية تبعاً لاحتياجاته الإنمائية، ويتعرف على الوسيلة التي يمكن بها للملكية الفكرية أن تسهم بصورة إيجابية في تلبية تلك الاحتياجات. ولهذا الغرض، رأى الوفد أن بإمكان الأمم أن تقيم وتشخص أنظمة الملكية الفكرية الوطنية وأوجه الانتفاع بها، وأن بإمكان الويبو أن تقدم مساعدتها في ذلك المجال. وأكد الوفد أن اقتراح برنامج للتنمية في إطار الويبو يعني أن هناك من يعتقد خطأ بأنه يمكن تنسيق أوجه قوى وضعف كل البلدان بالنسبة إلى حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة والملكية الصناعية بكل أشكالها. وبعبارة أخرى، فإننا نرى أن البلدان الصناعية هي الرائدة في مجال التطوير العالمي والتكنولوجي، أما في ميدان الإبداع الفني والأدبي والأداء الفني والتنشيط السمعي البصري، بما في ذلك البرمجيات، فلن العديد من البلدان النامية تتنافس منتجات البلدان المتقدمة بحدّة وتضاهيها بكثرة. وصرح الوفد أنه شرع

في إجراء مشاورات مكثفة مع مختلف المؤسسات الدولية لدراسة كل الاقتراحات المقدمة مؤخراً، وأنه يحتفظ بالحق في التعليق عليها في وقت لاحق.

٧١- وشكر وفد أستراليا البلدان التي شاركت في رعاية الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، كما شكر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمكسيك على اقتراحاتها التي أثرت المناقشات. وأعلن أنه يقدر تركيز انتباه الويبو على المسائل المتعلقة بالتنمية، وأن الوقت قد حان لكي تنتظر الدول الأعضاء في كيفية تناول تلك المسائل على أفضل وجه على أساس وطني ومتعدد الأطراف على السواء. ورأى الوفد أن الأمر لا يستدعي إنشاء محفل جديد لبحث تلك المسائل، وأنه قد أتاحت الفرصة للدول الأعضاء ولمجتمع الملكية الفكرية أن يتدارسها لمدة أسبوع. وعند تخطيط استراتيجية طويلة الأجل، يتطلب الأمر معرفة ما إذا كان برنامج عمل الويبو الحالي فعالاً، وما يجب تغييره لتلبية احتياجات البلدان النامية على نحو كامل. وأضاف أن الويبو أسهمت إسهاماً كبيراً في استكمال قوانين الملكية الفكرية والأنظمة الإدارية ودعم التوعية بدور الملكية الفكرية في المجتمع، وأن من الضروري التأكد من أن أنشطة الويبو ما زالت مناسبة للاحتياجات المتغيرة للدول الأعضاء والمجتمع بوجه عام، وأن من الضروري أيضاً التأكد من أن البلدان التي تلتزم المساعدة هي المسؤولة عن تحديد احتياجاتها وطريقة تقديم المساعدة لها من قبل الويبو وشركائها. ورأى الوفد أنه ينبغي النظر بصورة إضافية في مسألة وضع برنامج للشراكة، وأن أستراليا اكتسبت بعض الخبرة في ذلك المجال، وأنها تتعاون مع الويبو في منطقة المحيط الهادئ منذ سنوات لإعداد خطة عمل إقليمية التركيز، وأن تلك الخطة أتاحت لها الفرصة للعمل بالشراكة في منطقة المحيط الهادئ لتطوير شبكات الملكية الفكرية والوعي العام، واكتساب فهم أفضل لاحتياجات بلدان المنطقة والمشكلات التي تواجهها. وأعلن الوفد أيضاً أن أستراليا تتعاون في العمل مع عدة بلدان آسيوية على نحو مماثل، وأنه ينبغي أن تدعم تلك البرامج وتعتمد على البرامج التي تنفذها الويبو والبلدان المستفيدة لكي تكون فعالة. وأشار الوفد إلى أن كل الاقتراحات المطروحة للنقاش ترمي إلى التأكد من أن كل الدول الأعضاء مسؤولة عن أنشطة الويبو الإنمائية، وعلى الأخص البلدان التي تعترف بالإنفاق بها بصورة مباشرة، والتحقق من أن تلك الأنشطة تنفذ على نحو متماسك. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يتطلع إلى العمل مع كل الدول الأعضاء لضمان المسؤولية والتماسك في تنفيذ تلك الأنشطة.

٧٢- وقال وفد الهند إن الويبو تشهد يوماً خاصاً، وذلك لأنه يُنظر فيها لأول مرة في جدول أعمال بشأن التنمية. وأضاف أنه يترقب أن تؤدي نتيجة أعمال الدورة الحالية والدورات اللاحقة للاجتماع الحكومي الدولي إلى إدراج البعد الإنمائي في كل مجالات عمل وأنشطة الويبو، وأنه على ثقة بأنه سيكون من الممكن تحت إرشاد رئيس الاجتماع التوصل إلى اتفاق بشأن تحقيق ذلك الهدف البالغ الأهمية، الذي تشاطره كل الدول الأعضاء في الويبو، سواء المتقدمة أو النامية. وأعرب عن مساندته التامة لبلوغ ذلك الهدف، وانتهاز الفرصة لتهنئة "مجموعة أصدقاء التنمية" على تقديمها اقتراح يرمي إلى وضع جدول أعمال بشأن التنمية أثناء انعقاد الجمعيات العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠٠٤ أول الأمر، ثم التعليق على تلك المسألة بإسهاب في الوثيقة WO/GA/31/14. وأضاف أنه يساند ذلك الاقتراح تماماً، وعلى الأخص إنشاء مكتب للتقييم والبحث في الويبو. وأشار إلى أن المسائل محل النقاش في الاقتراح ليست كاملة، وإنما تشمل أهم المجالات المتعلقة بولاية الويبو وإدارتها وعملية وضع القواعد والمعايير والتعاون التقني ونقل التكنولوجيا، وإلى أن التعليقات التي أدلت بها "مجموعة أصدقاء التنمية" على المسائل الواردة في الاقتراح تمثل نقطة انطلاق مهمة لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، الأمر الذي سيكون من شأنه دعم المنظمة والتحقق من أن هيكلها الإداري سيكون أكثر شمولية وشفافية وديمقراطية، والأهم أنها منظمة بوجهها أعضاؤها. وكما هو موضح في الوثيقتين اللتين تقدمت بهما "مجموعة أصدقاء التنمية"، وافق الوفد على أنه يجب إجراء المزيد من العمل في

الويبو لتحقيق النتائج الفعالة الكفيلة بالتصدي لتحديات التنمية، وأضاف أن التنمية تعني حسب مصطلحات الويبو زيادة قدرة البلدان النامية على توفير الحماية لأصحاب الحقوق المتعلقة بالملكية الفكرية، وهو عكس ما تفهمه البلدان النامية تماماً عندما تشير إلى البعد الإنمائي. وقد صحت الوثيقة التي تقدمت بها "مجموعة أصدقاء التنمية" الاعتقاد الخاطئ بأن البعد الإنمائي يعني المساعدة التقنية، وشرحت على العكس أن التنمية الحقيقية تعني التأكد من أن مصلحة أصحاب الملكية الفكرية لا تصان على حساب المنتفعين بالملكية الفكرية والمستهلكين، وإنما تصان لمصلحة السياسة العامة بوجه عام. وكرر الوفد أن الاقتراح يسعى بالتالي أن تتضمن القوانين والممارسات الدولية المتعلقة بالملكية الفكرية ما كانت تطالب به البلدان النامية منذ أن أجبرت على قبول اتفاق ترييس سنة ١٩٩٤، وأضاف أن الأساس المنطقي لحماية الملكية الفكرية يعني أولاً وقبل كل شيء تعزيز التنمية المجتمعية عن طريق تشجيع الإبداع التكنولوجي، وأن الاحتكار القانوني الذي يمنح لأصحاب الملكية الفكرية هو خروج استثنائي عن المبدأ العام للأسواق التنافسية كأفضل ضمان لصون مصلحة المجتمع. واستطرد الوفد قائلاً إن الأساس المنطقي للاستثناء لا يعني أن المكاسب الاحتكارية التي يحصل عليها المبدع تخدم مصلحة المجتمع ويجب دعمها بالتالي. بل على العكس، إذا فرضت رقابة ملائمة على ذلك الاحتكار وقدمت حوافز للإبداع، فإن من شأن ذلك أن يعود على المجتمع بمنافع كافية لتعويض الخسائر المباشرة للمستهلكين نتيجة لوجود سوق احتكارية بدلاً من سوق تنافسية. وتصبح الحقوق الاحتكارية التي تمنح عندئذ لأصحاب الملكية الفكرية حافزاً خاصاً يجب أن يعايره كل بلد بكل عناية تبعاً لظروفه الخاصة ومع مراعاة التكاليف والمنافع الشاملة لتلك الحماية. وأوضح الوفد أنه إذا لم يكن للاحتكار أي أساس منطقي، كما هو الحال بالنسبة للحقوق التي تتجاوز الحدود وتشمل البلدان المتقدمة والنامية على السواء، فإن التبرير الوحيد لمنح الاحتكار يكون التزاماً تعاقدياً، مثل اتفاق ترييس. وفي مثل تلك الحالة، قد لا يكون من المنطقي إطلاقاً أن يوافق طرف ما، خاصة إذا كان الطرف الضعيف، على التقيد بالتزامات أكبر مما كان ملزماً بقبوله في العقد. وذلك باختصار ما كانت البلدان المتقدمة تسعى إلى تحقيقه حتى الآن داخل الويبو. أما الرسالة التي يمكن استخلاصها من جدول الأعمال بشأن التنمية، فإنها واضحة ومفادها أن البلدان النامية لم تعد على استعداد لقبول ذلك النهج أو استمرار الوضع الراهن. بل حتى في البلدان المتقدمة التي يعاد فيها تدوير المكاسب الاحتكارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية المحليين من خلال الاقتصاد، وتفيد عامة الجمهور بدرجات متفاوتة، فإنه لم ينقطع النقاش حول عدالة وإنصاف مثل تلك الحماية والتساؤل حول مكاسبها الاجتماعية المزعومة. ومضى الوفد يشير إلى أنه نظراً لعدم التماثل الهائل بين البلدان المتقدمة والنامية، والانعدام الكامل للتحويلات الإلزامية للموارد خارج الحدود أو لمدفوعات الرعاية، وانعدام أي إعادة تدوير محلية مهمة للمكاسب الاحتكارية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الأجانب، فإن تشديد حماية الملكية الفكرية في البلدان النامية ليس له أي أساس من الناحية الاقتصادية، وتنسيق قوانين الملكية الفكرية بين البلدان التي تنوزع فيها أصول الملكية الفكرية على نحو غير متماثل، يقصد منه بوضوح خدمة مصالح البلدان المتقدمة وليس مصلحة عامة الجمهور في البلدان النامية. وأضاف الوفد أن كلا من حماية الملكية الفكرية وتنسيق قوانين الملكية الفكرية الذي يؤدي إلى فرض معايير للحماية أكثر صرامة في كل البلدان بغض النظر عن مستوى تنميتها لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. ولكي تستفيد البلدان النامية من توفير الحماية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية المقيمين في البلدان النامية، لا بد أن تلتزم البلدان المتقدمة بنقل التكنولوجيات إلى البلدان النامية. وحتى في تلك الحالة، فإن المستفيدين المقصودين من حماية الملكية الفكرية هم الجمهور بوجه عام، والمستفيدين المباشرين هم أصحاب حقوق الملكية الفكرية، الذين ينتمي أغلبهم إلى بلدان متقدمة. وكما هو مشار إليه في الاقتراح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية"، فإن نقل التكنولوجيا ينبغي أن يكون هدفاً أساسياً للنظام العالمي للملكية الفكرية. واختتم الوفد كلمته

قائلاً إن الوبو معترف بها كوكالة متخصصة تتحمل مسؤولية اتخاذ التدابير المناسبة والكفيلة بنقل التكنولوجيا، وإنه يأمل أن يتناول جدول أعمال التنمية تلك المسألة.

٧٣- وأعلن وفد رومانيا أن عامل التنمية لم يذكر في مجال الملكية الفكرية، وأن ذلك قد يرجع إلى صعوبة الفصل بين الآثار المترتبة على حماية الملكية الفكرية والعوامل الأخرى التي تؤثر في الاقتصادات النامية. وأشار في ذلك الصدد إلى ما جاء في كتاب المدير العام للوبو من تأكيد على أن الملكية الفكرية تمثل أداة فعالة للنمو الاقتصادي. وقال إن هذه العلاقة البسيطة بين الملكية الفكرية والتنمية الاقتصادية هي التي وردت إلى ذهنه عندما تطرق إلى بحث البعد الإنمائي للملكية الفكرية. وأضاف أنه بما أن الوبو هي الهيئة المتخصصة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة في تناول الملكية الفكرية على وجه التحديد، فإنه يتعين على الدول الأعضاء أن تجد أفضل الوسائل الكفيلة بتمكين الوبو من تحويل الملكية الفكرية إلى عامل فعال للتنمية. وأشار إلى أن ثمة فجوات وفوارق في العالم اليوم، مثل الفجوة الإنمائية والفارق الرقمي والفجوة بين الاقتصاد القائم على المعارف واقتصاد الكفاف إلخ، وإلى أنه يجب سد تلك الفجوات بصورة عاجلة. ورأى الوفد أن كل وكالات الأمم المتحدة تعمل بهدف تنمية الأمم، وأن ميثاق الأمم المتحدة جعل من التنمية حجر الأساس لكل منظمة في إطار عملها، وأن المهمات المحددة لكل منظمة تتعلق فقط بالوسائل التي من المفترض أن تستخدمها لتحقيق التنمية. وانطلاقاً من ذلك المفهوم، أعلن الوفد أن الوبو مخولة للنهوض بالملكية الفكرية في العالم أجمع. وأضاف أنه إذا كان البعض قد أعرب عن ارتياحه للطريقة التي تنجز بها التنمية من خلال أنشطة الوبو، فإن بمقدور المنظمة بالتالي أن تتناول تلك المسألة بالذات، وذلك لأنها أعدت برامج ومشروعات مختلفة بهدف وضع إطار مساند للتنمية من خلال حماية الملكية الفكرية، وأنشأت لجنة لتوفير محفل لمناقشة قضايا التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. ووضع الوفد العمل الذي أنجزته الوبو حتى الآن في الحسبان، وساند فكرة تقييم برامج الوبو للتعاون لأغراض التنمية في سياق إسهامها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار الوفد إلى أن التنمية هدف لا يمكن تحقيقه على أساس نهج تنفق عليه الحكومات فقط، وإلى أن ذلك يتضح من عملية نقل التكنولوجيا التي برهن فيها القطاع الخاص على قدرته على الإسهام مباشرة في إنجاز الأهداف الإنمائية. وبالنسبة إلى إصلاح الوبو لكي تتحول الملكية الفكرية إلى عامل حقيقي للتنمية، أيد الوفد وساند الاقتراح الرامي إلى تحسين التنسيق بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة، وتحسين آلية الشفافية ومشاركة كل أصحاب المصالح في العمل. كما ساند الاقتراحات الرامية إلى رصد تأثير المساعدة التقنية في تنمية البلدان المستفيدة منها، وفي تحديد أفضل الممارسات التي يمكن اتباعها تحقيقاً لمنفعة البلدان التي لها احتياجات متماثلة. وأضاف الوفد أن من المهم تشجيع المجتمعات المدنية ومجموعات الصالح العام على المشاركة على نطاق واسع في مناقشات الوبو وأنشطتها. وفيما يتعلق بضرورة إعادة النظر في ولاية الوبو، أعلن الوفد أنه يفضل العمل على نحو شامل ودقيق على استعراض وتقييم كيفية تحقيق التنمية بفضل برامج المنظمة وأنشطتها. وفي ذلك الصدد، قال إنه يحبذ دعم وتعزيز دور اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، لكي يمكن تحقيق كل الأهداف السابق ذكرها في إطار عملها. وينبغي أن تحافظ اللجنة المذكورة على المصلحة العامة والممارسات المناهضة للمنافسة والمرتبطة بالملكية الفكرية. وعند الضرورة، يمكن إنشاء أفرقة عاملة للنظر في تلك الموضوعات. وأشار الوفد إلى إحدى النقاط التي وردت في وثيقة "مجموعة أصدقاء التنمية"، والتي اقترح فيها أن يعود الحق في اقتراح مبادرات وأولويات خطة عمل الوبو وهيئاتها المختلفة إلى الدول الأعضاء. وقال إنه يستصوب ذلك، وحذر مع ذلك من استحالة تنفيذ تلك المبادرات والاقتراحات بسبب الموارد المحدودة. وأضاف أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تفكر في الإجراءات التي يمكن لها أن تتخذها لزيادة تلك الموارد بدلاً من التطلع إلى ما يمكن للمنظمة أن تفعله في ذلك الصدد. وهنأ الوفود التي تقدمت باقتراحات وعبرت عن اهتماماتها. وقال إنه على ثقة بأن المداولات ستنجح الفرصة لتحسين نهج الوبو وعملها،

وإنه ما زال يتمسك بالحفاظ على المهمة التي تضطلع بها الويبو، والتي تتمثل في النهوض بالملكية الفكرية بكل أبعادها، بما فيها التنمية.

٧٤- وقال وفد إسبانيا إنه على ثقة بأن يتمكن الاجتماع من إضفاء الحيوية على المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية، والإسهام إيجابياً في تحسين فهم القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأضاف أن مبادرات "مجموعة أصدقاء التنمية" والولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة وغيرها قد أسهمت في مباشرة النقاش واستطلاع مختلف القضايا المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية. وأعلن الوفد أنه يتفق مع مختلف البيانات التي أدلت بها بلدان الاتحاد الأوروبي، وأنه يعترم الإسهام في ذلك النقاش، ويرغب في ذكر بعض الخبرات التي اكتسبها في العمل مع الويبو في إطار التعاون لأغراض التنمية. وفي هذا الصدد، أكد الوفد بعض الأفكار التي أراد طرحها في الدورة. فأشار أولاً إلى أن إسبانيا حريصة على التعاون مع الويبو في إطار الملكية الفكرية المتعددة الأطراف للتوصل إلى آليات فعالة تسهم في جدول أعمال التنمية. وثانياً، رأى الوفد أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تدفع تلك المبادرات قدماً للإسهام في مجهود مشترك في هذا الصدد. وأعلن الوفد أنه أنشأ صندوقاً استثمارياً لدى الويبو بهدف تنمية بلدان أمريكا اللاتينية، وتقديم مختلف المعايير والمبادئ المكتسبة من الخبرات السابقة في مجال التعاون الإنمائي. وقال إنه يؤيد فكرة وضع جدول أعمال مشترك بشأن التعاون مع الويبو ومختلف البلدان، شرط تفادي التشابك بين الأنشطة المختلفة. وأعرب الوفد عن رغبته في إعداد إطار إقليمي للتعاون بشأن الأنشطة الثنائية يكون متكاملًا وثابتًا. وثالثاً، أبدى الوفد رغبته في أن يشمل ذلك العمل آليات للإعلام سبق أن أشارت إليها بعض البلدان الأخرى، بغية التوصل إلى معلومات تكنولوجية يمكن أن تتقاسمها وتستفيد منها كل البلدان. وبالنسبة إلى الصندوق الاستثماري، أعلن الوفد أن إسبانيا استهدفت تعزيز الطابع المؤسسي لمختلف مكاتب البلدان المعنية من خلال التعاون مع المؤسسات الأخرى. ورأى أن إضفاء الطابع المؤسسي والحرفي في مجال الملكية الفكرية يبدو أنه شرط ضروري للإسهام في ذلك النقاش وتعزيز دور الملكية الفكرية. وأضاف أنه على ثقة مثل العديد من وفود البلدان الأخرى بأن إنشاء آليات شفافة للتقييم هو أفضل وسيلة لانتفاع الجميع بها. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن بلده يتطلع إلى التعاون مع البلدان الأخرى على نحو بناء بغية وضع جدول أعمال بشأن التنمية.

٧٥- وأعرب وفد موزمبيق عن اعتقاده بأن الاجتماع سيحرز نتائج ملموسة بشأن مسألة التنمية، وقال إنه بصفته أحد البلدان الأقل نمواً يساند فكرة اعتماد جدول أعمال بشأن التنمية للويبو، أي الفكرة التي اقترحتها في الأصل الأرجنتين والبرازيل، وقدمت من ثم في اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية". وأضاف في هذا الصدد أنه ينضم إلى "نادي التنمية"، ويؤيد أيضاً موقف مجموعة البلدان الأفريقية الذي أوضحه وفد المغرب. واستطرد قائلاً إن اعتماد جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو يمثل الاعتراف بالأهمية التي اكتسبتها الملكية الفكرية في كل مجالات الحياة على الصعيد العالمي، والإقرار بأنها أداة للنمو. وبالتالي، فإن جدول أعمال التنمية هو بالنسبة لموزمبيق أكثر أهمية من المساعدة التقنية، ويعني تغييراً كاملاً في الرؤية يسمح بإنشاء نظام للملكية الفكرية يخدم التنمية واحتياجات كل شعوب العالم. وأعلن الوفد أن من شأن اعتماد جدول أعمال التنمية أن يضع الويبو في صف المحافل الدولية الأخرى، ويسهل اعتماد التدابير الكفيلة بإدخال كل البلدان وأصحاب المصالح في نظام الملكية الفكرية ويسمح لهم جميعاً بالانتفاع بالنظام. وأضاف في هذا الصدد أنه يؤيد كل الاقتراحات الرامية إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية، إلا أنه يرى أن من الصعوبة بمكان التوصل إلى حلول مناسبة لكل البلدان. ولذلك، فإنه يساند الفكرة الرامية إلى إيجاد آلية للتقييم المتواصل والتعريف باحتياجات كل البلدان. وأشار إلى أن كل الآليات، بما فيها تلك التي سبق اقتراحها، ينبغي أن تكون مرنة وشاملة بقدر الإمكان حتى يعكس جدول أعمال التنمية التطلعات الحقيقية لكل البلدان في كل الأوقات. وأشار من جهة أخرى

إلى أن أي مشروع يرمي إلى ربط كل البلدان بنظام الملكية الفكرية يجب أن يأخذ في اعتباره أن بعض البلدان ما زالت تبذل الجهد للتغلب على الفارق الرقمي، وتحاول إنشاء بنية أساسية لتكنولوجيا المعلومات، وتحتاج إلى مساعدة تقنية جديدة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن المبادرات التي نفذتها الويبو بهدف التدريب وخلق الكفاءات وأتمتة مكاتب الملكية الفكرية ثبت أنها أحرزت نتائج إيجابية وملموسة، وإنه يأمل أن تدعم ويوسع نطاقها لكي تصبح أكثر جدوى وفعالية.

٧٦- وأعلن وفد فنزويلا أنه يؤيد الوثيقة التي تقدمت بها البرازيل والأرجنتين باسم "مجموعة أصدقاء التنمية"، بهدف إثراء المناقشات التي بدأت منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة للويبو. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح تضمن من بين جملة أمور موجزاً بشأن وضع قواعد ومعايير للتنمية، ورأى في ذلك الصدد أنه ينبغي أن تحافظ الويبو على موقف أكثر توازناً في ذلك المجال بحيث تأخذ القواعد والمعايير المعتمدة الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية القائمة بين مختلف البلدان بعين الاعتبار، وينبغي أن تشجع تلك القواعد والمعايير على تنفيذ أنشطة فكرية ابتكارية، وتراعي مختلف وجهات نظر البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأضاف الوفد أنه ينبغي أن تحظى حقوق كل الشعوب بالأولوية للاستفادة من التقدم الناجم عن العلوم والتكنولوجيا، وأن من الضروري بالتالي تعظيم دور المؤسسات المتوسطة الحجم في البلدان النامية، ومن المهم أيضاً أن تتعهد البلدان المتقدمة بتنفيذ التزاماتها للتأكد من أن الشركات التي تحمي الملكية الفكرية تضطلع بمهمة نقل التكنولوجيا أيضاً. وقال إن حقوق الملكية الفكرية ينبغي أن تكون في خدمة التنمية، وإنه لا ينبغي أن تكون غاية في حد ذاتها، وإن من المهم للغاية التطرق في المناقشات إلى أهداف السياسة العامة الواردة في إعلان الألفية والقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وأوضح الوفد أنه لا يعني بذلك أن العمل الذي اضطلعت به الويبو حتى الآن لا يتعلق بالتنمية على الإطلاق، وإنما يرى أن التنمية يجب أن تكون دعامة أساسية للمنظمة. وأضاف أن التنمية لا تقتصر على مجرد تقديم المساعدة التقنية، وأن المساعدة التقنية تستدعي أخذ الشروط المتعلقة بالمعايير في الحسبان، ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، وأن ذلك هو الغرض من الاقتراح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية".

٧٧- ونوه وفد روسيا بأهمية تحليل الآراء والتوصيات العديدة التي أدلى بها في الاجتماع، والتنبيه إلى أن تلك التوصيات قد تؤثر في نظام الملكية الفكرية وفي نشاط الويبو بصورة خاصة. وأضاف أن الويبو تضطلع بعملها بنجاح، وأنها أنشأت إطاراً جيداً لإحراز التقدم الصناعي والثقافي من خلال الأنظمة السارية في مختلف البلدان، وأنها طورت أنشطتها بحيث شملت عدداً متزايداً من المجالات. وأكد الوفد أنه ينبغي ألا يعوق تطور أنشطة الويبو أي عائق، حتى تتم الاستفادة المأمولة من اقتصادات الدول الأعضاء، وعلى الأخص اقتصادات البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر، وكذلك البلدان النامية والمتقدمة. ورأى الوفد أن مساعدة البلدان النامية على تحديث وتحسين أنظمتها الخاصة بالملكية الفكرية ينبغي أن تظل إحدى أولويات الويبو. ومن أجل تنفيذ تلك المهمة، وضعت الويبو منذ وقت قصير عدة برامج وخطط عمل وطنية وإقليمية لمساعدة مختلف البلدان، وقدمت لها مساعدات خاصة. وينبغي مواصلة العمل في ذلك المجال وتطويره، ولكن ينبغي أن يظل ذلك في نطاق إمكانية ميزانية الويبو. وأشار الوفد إلى أنه ينبغي النظر بكل عناية فيما إذا كان من المستحسن إنشاء أو عدم إنشاء هيئات جديدة في مجال التنمية، وأضاف أنه ينبغي أن ترمي الجهود الرئيسية المبذولة الآن إلى تحسين عمل الهياكل الموجودة حالياً، وأنه قد يكون من المفيد وضع برنامج للشراكة في الويبو كهيئة للتعاون في مجال حقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي من شأنه أن يساعد عمل الويبو في مجال التنمية ويعزز الوصول إلى اتفاق في الآراء.

٧٨- وأعرب وفد السودان عن شكره للمدير العام للويبو الدكتور كامل إدريس وفريقه على الدور الإنمائي البالغ الأهمية الذي تؤديه المنظمة في البلدان النامية. كما أعرب عن شكره على المساعدات العديدة التي تقدمها المنظمة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بما فيها السودان. وأشار الوفد إلى أن برامج التنمية التي وضعتها المنظمة لتطوير الموارد البشرية والتكنولوجيا والثقافة في مجال الملكية الفكرية في كل بلد هي عظمة الأهمية حتى وإن تغيرت من بلد لبلد آخر، وإلى أنه يقدر عالياً تلك البرامج حق قدرها سواء كانت في شكل تخطيط للتنمية أو حتى استراتيجيات في مجال الملكية الفكرية، لأن الغرض الإجمالي المتوخى منها هو رفع معايير الملكية الفكرية والمساعدة على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد، والانتفاع بالملكية الفكرية إلى أقصى حد لزيادة منافعها. ولفت الوفد النظر إلى بحوث المنظمة العلمية ذات الخلفية الإنمائية والقانونية التي كشفت عن الرابطة الوثيقة بين الملكية الفكرية والتنمية، وعلى الأخص العلاقة الوثيقة بين هذين العاملين في العالم العربي. وأعلن الوفد أن المراجعة المتواصلة للمعاهدات الدولية التي تشرف المنظمة على إدارتها تعود بفائدة كبيرة على الدول الأعضاء، وأشار على وجه التحديد إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تثبت اهتمام المنظمة الكبير بضرورة متابعة ورصد أعمالها. وأضاف الوفد أن بإمكانه اعتماد أي اقتراح يستهدف تحسين دور المنظمة الإنمائي، نظراً لأهمية ذلك النشاط بالنسبة للبلدان النامية بوجه عام، شرط ألا يؤدي ذلك إلى أن تتحمل المنظمة نفقات إضافية. وصرح الوفد أنه لا يساند فكرة إنشاء صكوك أو هيئات أخرى، بغية تفادي ازدواجية الجهود أو النفقات في مجال الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن هياكل المنظمة الحالية كافية ولا تحتاج سوى إلى تطوير عملها. وأثنى الوفد على الدور الفعال الذي تؤديه أكاديمية الويبو، لا سيما الدور الذي تضطلع به في تدريب الموارد البشرية، الأمر الذي من شأنه تعزيز الدور التربوي للجامعات وغيرها من المؤسسات، والمساعدة على تلقين ثقافة الملكية الفكرية، وتحسين التعاون بين مختلف البلدان، وإرساء قاعدة سليمة لتطوير كفاءة الموظفين العاملين في مجال الملكية الفكرية في المستقبل، ودعم التنمية الاقتصادية بالتالي. وأشار الوفد إلى أن استراتيجيات التنمية المعتمدة في البلدان النامية تواجه تحديات عديدة، ويرجع ذلك أساساً إلى الاختلافات في التربية والتنمية والتكنولوجيا بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، كما يرجع إلى صعوبة نقل التكنولوجيا وإلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجهها البلدان المعنية. ولذلك، لا يناشد الوفد الويبو، وإنما يناشد البلدان المتقدمة لتأدية دور فعال في نشر المعارف وتيسير نقل التكنولوجيا بتكلفة معقولة إلى البلدان النامية. وأشار إلى أن التنمية المتوازنة ممكنة عملياً في حالة مراعاة الأحكام المتعلقة بالحماية. وأيد الوفد الاقتراح الذي قدمته المكسيك، والذي يجعل تحديداً من التنمية غاية في حد ذاتها. كما صرح الوفد أن الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة، بهدف وضع برنامج للشراكة في الويبو وإنشاء قاعدة بيانات تربط بين البلدان النامية والمتقدمة على أساس الموارد المتوفرة حالياً للمنظمة، من شأنه أن يخدم مصالح كل الدول الأعضاء ويساعد على تنميتها.

٧٩- وأعلن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه يشاطر البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا باسم المجموعة باء، وأعرب عن شكره للوفود التي شاركت في رعاية مختلف الاقتراحات والدراسات على مساهمتها القيمة. وصرح الوفد أنه يرغب في تقديم ردود فعل موجزة بشأن تلك المساهمات. فبالنسبة للدراسات التي شاركت في رعايتها البرازيل والأرجنتين ومجموعة البلدان الاثنا عشر الإضافية، قال إنه يتفق مع وفد سويسرا الذي أوضح أن الويبو أدرجت التنمية كجزء لا يتجزأ من مهمتها منذ انضمامها إلى أسرة منظمات الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤. وأبدى الوفد ترحيبه بالمناقشات المتواصلة بشأن الملكية الفكرية والتنمية منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة، وأعرب عن شكره من جديد للوفود التي شاركت في إتاحة الفرصة لمناقشة تلك المسألة المهمة. وأيد الوفد بكل قوة الجهود التي تبذلها الويبو في سبيل بحث الاحتياجات الإنمائية في كل أعمالها، سواء تعلقت تلك الأعمال بوضع القواعد والمعايير أو تقديم المساعدة التقنية أو توفير خدمات بشأن الملكية الفكرية. ورأى أن اعتبارات

التنمية هي جزء لا يتجزأ من مهمة الويبو، بل ينبغي أن تكون كذلك، غير أنه لاحظ أن الاقتراحات التي قدمتها البرازيل والأرجنتين والوفود الأخرى المشاركة في رعاية تلك الاقتراحات تشير القلق، لأنها ألمحت على ما يبدو إلى أن الويبو تهمل مشاغل التنمية، وإلى أن عدم توازن الملكية الفكرية يضر بالأهداف الإنمائية العالمية. وقال الوفد إنه لا يوافق على هاتين الفكرتين. وأشار إلى أن الملكية الفكرية أداة مهمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى أنها تشجع الإبداع المحلي والاستثمار ونقل التكنولوجيا، كما أوضح ذلك المدير العام للويبو في كتابه الصادر بعنوان "الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية". وألمح الوفد إلى أن الخبرة التي اكتسبتها بلدان نامية عديدة تشهد على أن الملكية الفكرية قد سهلت تنميتها بدلاً من إعاقتها، وإلى أن بإمكان الويبو وأنظمة الملكية الفكرية أن تسهم فقط في إيجاد جزء من الحل، ولذلك يجب التوجه إلى الهيئات الدولية الأخرى المختصة أساساً بالتنمية أو التجارة لبحث المسائل المتصلة بالتنمية الأساسية الأخرى. وأشار الوفد إلى أنه لا يمكن لكل البلدان أن تحقق ذات المنافع من الملكية الفكرية في ذات الوقت، وإلى أن الملكية الفكرية وحدها لا يمكن أن تحقق التنمية، كما أقر بذلك المشاركون في تقديم الاقتراحات. وصرح الوفد أن من الخطأ الاعتقاد بأن القليل من الملكية الفكرية يسهم في التنمية، وبأن الملكية الفكرية وحدها تحقق التنمية. ورأى أن الويبو لا تزال تتناول البعد الإنمائي في كل أنشطتها، وأن رؤية الويبو الحالية للألفية كما وافقت عليها الدول الأعضاء تتمثل في دعم استراتيجيات الملكية الفكرية التي تيسر التقدم، وأن البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمواً نشطة إلى حد بعيد في كل أنشطة الويبو، بما في ذلك وضع القواعد والمعايير. وأشار الوفد إلى أن معاهدات الويبو تتيح المرونة للبلدان النامية كما لاحظ ذلك وفد كولومبيا. وإلى أن الالتزامات الأساسية الواردة في معاهدات الويبو تترك المجال مفتوحاً للخيارات السياسية الفردية. وقال الوفد إنه يهمل معرفة هوامش المرونة التي لا تتوفر في معاهدات الويبو وكيفية تقييدها للخيارات السياسية أو إعاقتها للتنمية، وإنه يرحب بإجراء حوار حقيقي حول تلك المسألة المهمة. وأضاف أنه يتضح من المفاوضات التي أجريت مؤخراً بشأن المعاهدات في الويبو أنه لم يمنع أي بلد من تقديم أي مسألة أو اقتراح. وعلاوة على ذلك، خصصت الويبو موارد طائلة لمساعدة البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً على تنفيذ إطار للملكية الفكرية من شأنه تعزيز الإبداع المحلي والنمو الاقتصادي، مع أخذ ظروف واحتياجات وأهداف محددة بعين الاعتبار. وخلال العقد السابق، سمح النجاح المالي للويبو بمضاعفة ميزانيتها ثلاث مرات تقريباً، بما في ذلك الميزانية المخصصة للتعاون لأغراض الأنشطة الإنمائية. وأدخلت الويبو بالتالي جدول أعمال بشأن التنمية في عملها. وأعلن الوفد أن الولايات المتحدة تتعهد بالعمل مع كل الأطراف لإعادة توجيه برامج الويبو عند الضرورة، وأنها تعتقد بأن من الممكن إجراء ذلك دون تعديل اتفاقية الويبو أو الإدلاء بتصريحات سياسية رفيعة المستوى أو إنشاء هيئات جديدة في الويبو. وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية تساند تماماً أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وترى أنه يتعين على الويبو أن تستمر في تأدية دور مهم في تعزيز التنمية عن طريق دعم الانتفاع بأنظمة الملكية الفكرية بصورة فعالة. ووافق الوفد على اقتراحات البرازيل والأرجنتين، التي تقضي بإعداد برامج الويبو بشأن التنمية حسب الطلب، وبدعم إدارة الويبو من خلال مدونة قواعد سلوك تضمن شفافية أعمال المنظمة والرقابة عليها داخلياً. ورأى الوفد مع ذلك أن نظام الملكية الفكرية الدولي، بما يتضمنه من مرونة، يدعم التنمية، وأعلن أنه يتفق مع المملكة المتحدة والمكسيك بأن الإطار الدولي الحالي يشمل مرونة وخيارات سياسية كافية للوفاء باحتياجات البلدان النامية. ورأى أيضاً أن فكرة تعزيز فهم الملكية الفكرية على أساس واسع النطاق داخل البلدان، كما اقترحت ذلك المكسيك، قد حان وقتها، وأنه ينبغي أن تساعد الويبو وشركاؤها على تحقيق ذلك الهدف. وأكد الوفد أن الويبو قد أسهمت إسهاماً كبيراً في مجال التنمية، وينبغي أن تواصل ذلك بتعميق خبرتها بالملكية الفكرية وتوسيعها بدلاً من تقليصها. وأعلن الوفد أنه يؤيد الفكرة التي اقترحتها المملكة المتحدة والبلدان الأخرى خلال الدورة، والتي تفيد بأن بالإمكان تعميق فهم القضايا

المطروحة بإجراء مناقشات حقيقية في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية. وصرح الوفد بأنه يتطلع إلى مواصلة المناقشات وتعزيز التفاهم المتبادل بشأن تلك القضايا.

٨٠- وأعرب وفد النرويج عن شكره للمكتب الدولي على تنظيم الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، وشكر أيضاً البلدان التي تقدمت باقتراحات مكتوبة. ورأى الوفد أن اقتراحات البرازيل والأرجنتين واقتراحات وملاحظات البلدان الأخرى مهمة للغاية وتوفر أساساً جيداً لمواصلة العمل، وأضاف أن البعد الإنمائي يمثل حجر الأساس في عمل الويبو، وقال إنه يساند لذلك فكرة بحث الأهداف في إطار جدول أعمال التنمية وتأثيرها في مداولات الويبو في المستقبل. وأضاف الوفد أن أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية تمثل أهمية خاصة لعمل الويبو المتعلق بوضع جدول أعمال بشأن التنمية. وذكر الوفد بأنه أعلن في الجمعية العامة سنة ٢٠٠٤ ما يلي: "من أجل ضمان الترابط بين الجهود الرامية إلى وضع جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو والجهود المبذولة في مجالات أخرى، ينبغي التأكد من أن المندوبين وواضعي السياسات الوطنية هم على دراية تامة بأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وجدول أعمال الدوحة بشأن التنمية الذي وضعته منظمة التجارة العالمية"، وبأنه لاحظ أن "احتياجات وطلبات البلدان النامية فيما يتعلق بالتدريب ونقل التكنولوجيا تتفاوت إلى حد كبير، وأن تقديم حلول على الصعيد العالمي في هذا الصدد قد يكون أكثر مشقة من تقديم حلول مطابقة لاحتياجات كل بلد. وينبغي أن ينعكس ذلك المنظور في كل التدابير الجديدة التي تتخذ في الويبو". ولذلك، أعرب الوفد عن سروره لأن نهج تقديم المساعدة حسب الطلب حاز على تأييد كبير. وبالنسبة للمساعدات التي تقدمها الويبو إلى البلدان النامية في مجال الملكية الفكرية والتشريعات، رأى الوفد أنه يمكن تحسين تلك المساعدة على أساس المعارف والخبرات الجديدة، وأن من المرتقب أن يسهم الاجتماع الحالي إسهاماً مهماً في ذلك الصدد. وأعلن الوفد أن خلق الكفاءات يمثل حجر الأساس في كل عمل، بما في ذلك تشريعات الملكية الفكرية. غير أنه ينبغي إجراء تحليلات صحيحة للتوصل إلى خيارات نيرة بشأن تنفيذ تشريعات الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن بإمكان المناقشات أن تساعد على التقدم إلى الأمام وزيادة تأكيد أهمية خلق الكفاءات. وأكد تعهده بالمشاركة بصورة بناءة في أعمال الاجتماع، وتطلعته إلى إحراز نتائج إيجابية. وأشار في الختام إلى أن مسؤولية نجاح الاجتماع تقع في النهاية على كاهل كل وفد.

٨١- وأعلن وفد كينيا أن ما يبرر نظام الملكية الفكرية هو أنه يجب أن يدعم الابتكار والإبداع وتحقيق الثروة والحد من الفقر. وقال إن السعي لتحقيق الثروة والحد من الفقر يبرز الرابطة بين الملكية الفكرية والتنمية، وإن كينيا بصفتها بلداً نامياً ترى أن الوقت قد تأخر كثيراً لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. ولذلك، أيد الوفد دون أي تحفظ الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، كما أيد تماماً بيان مجموعة البلدان الأفريقية الذي أدلى به وفد المغرب. وأكد مسانده للاقتراح الذي تقدمت به البرازيل والأرجنتين، والذي شاركت كينيا في رعايته. وأضاف أن كينيا تعلق أهمية كبيرة على مسألة نقل التكنولوجيا وحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية وتطوير مساحة ومرونة للسياسة الوطنية. ورأى الوفد أيضاً أنه لا ينبغي النظر إلى جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على أنه يدعم حماية الملكية الفكرية، بل ينبغي أن تكون له آلية ذاتية لدعم السياسة الوطنية، ويتيح المساحة والمرونة اللازمين لاختيار استراتيجيات بشأن النمو الاقتصادي. وأقر الوفد بأن الويبو تتبع نهجاً مسانداً للتنمية في أنشطتها، وأعرب في هذا الصدد عن عرفانه بالجميل للدورات التدريبية العديدة التي نظمتها الويبو في بلده بشأن خلق الكفاءات. ونتيجة لذلك، فإن أعمال المعهد الكيني للملكية الصناعية مؤتمتة حالياً. وبفضل جهود الويبو أيضاً، جرت مراجعة الأوضاع المتعلقة بالملكية الفكرية في كينيا. وكرر الوفد موقفه وقال إنه لا ينبغي النظر إلى جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على أنه مرادف للمساعدة التقنية أو التعاون التقني أو المشاركة في أنشطة الويبو. وأضاف أن جدول أعمال

الويبو بشأن التنمية يجب أن يتضمن مسألة التنمية المستدامة وتحليلاً لتكلفة ومنافع حماية الملكية الفكرية. ومن الأهمية بمكان معاملة البلدان معاملة مختلفة ومراعاة مستويات تنميتها الصناعية والتكنولوجية في سياق جدول أعمال التنمية. ورأى الوفد أن النفاذ إلى الاختراعات والتكنولوجيا هو إشارة إلى فعالية جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وبالمثل، فإن مسائل الصحة العامة والطب الاجتماعي هي مهمة للغاية. وأشار الوفد في هذا الصدد بأن جدول أعمال التنمية يجب أن ينظم الممارسات المناهضة للمنافسة، وعلق باختصار على اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأيد بيان المملكة المتحدة المتعلق خاصة بدعم القدرات العلمية والتكنولوجية في أفريقيا. وفيما يتعلق باقتراح الولايات المتحدة الأمريكية، قال إن فكرة إنشاء قاعدة بيانات للويبو وإيجاد شراكة في الويبو هي فكرة إيجابية شرط أن تكون مكملة لجدول أعمال الويبو بشأن التنمية. غير أن ضعف البنية الأساسية في القطاع الرقمي وتكنولوجيا المعلومات يمثل عقبة رئيسية لفعالية ذلك الاقتراح. وعلى الرغم من ذلك، فإن اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إيجابي في سياق المناقشات بشأن جدول الأعمال. وكرر الوفد أن مسألة وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية تمثل اقتراحاً مطروحاً منذ وقت طويل.

٨٢- وأيد وفد السنغال البيان الذي أدل به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، والبيان الذي أدلت به بنن باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً. ورأى الوفد أن المناقشات بشأن جدول أعمال التنمية تتسم بأهمية خاصة، وذلك لأن التنمية تحتل مركز الصدارة في جدول الأعمال الدولي لسنة ٢٠٠٥، وأنها ستكون محل تقييم الجمعية العامة للأمم المتحدة للأهداف الإنمائية للألفية في سبتمبر/ أيلول في نيويورك. وأعلن الوفد أنه ما زالت تفرض قيود على النفاذ إلى التكنولوجيات الحديثة في البلدان النامية، وذلك بالرغم من الالتزامات الملزمة التي تنص عليها أنظمتها المتعلقة بالملكية الفكرية، والتي يفترض أنها تساند النفاذ. وعلاوة على ذلك، فإن التدابير المتخذة لخلق الكفاءات ليست كافية لحفز نقل التكنولوجيا والمعارف. ورأى الوفد أنه لكي تتمكن البلدان من دعم السياسات المناسبة لنقل التكنولوجيا وزيادة قيمة مواردها الطبيعية وتحويلها، وخلق وظائف للشبان والنساء، يجب أن تتضمن الشراكة الوارد ذكرها في التوصيات تدابير من شأنها تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتمويل نقل التكنولوجيا وتطوير الأبحاث. ولذلك، أثنى الوفد على جهود الويبو، في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة على الأخص، وفي إنفاذ الحقوق على الوجه المناسب أيضاً. كما أثنى بصورة خاصة على تعهد الويبو في مجال الإدارة الجماعية للحقوق. وأعلن الوفد أن السنغال تسعى لوضع نظام يسمح بتقييم الحقوق، وتفكر ملياً في كيفية وضع الملكية الفكرية في قلب التنمية، وتعتقد أن من المهم للغاية وضع إطار للتنوع الثقافي، لأن من شأن مراعاة التنوع الثقافي أن يحيل الملكية الفكرية إلى أداة للتنمية المستدامة. وأعلن الوفد أن من الضروري للدول الأعضاء في الويبو أن تبت في مسألة الانفتاح بالأبحاث المتعلقة بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور. وأضاف أنه يجب مراعاة مستويات تنمية الدول الأعضاء عند مناقشة خطة العمل المتعلقة بالتنمية، وأن النفاذ إلى شبكة الانترنت كشف عن تنوع مستويات تنميتها. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية الرامي إلى إنشاء قاعدة بيانات للشراكة على موقع الويبو على شبكة الانترنت، كما أشار إلى البيان الذي أدل به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية، والذي لفت النظر إلى ضرورة إنشاء صندوق للتضامن الرقمي بغية الحد من الفارق الرقمي. وأعرب الوفد عن أمله في التوصل إلى توصيات تتفق عليها الوفود في نهاية الدورة، وعن مساندته لفكرة إعداد نص موحد يسمح بالتقريب بين مختلف الاقتراحات، ويصبح من ثم أساساً للمفاوضات.

٨٣- وأعلن وفد سري لانكا أنه يؤيد البيان الذي أدلت به سنغافورة باسم مجموعة البلدان الآسيوية، وأشار إلى أن الأمم المتحدة ستحتفل هذا العام بالذكرى الستين لتأسيسها، وإلى أنها شرعت في إجراء

سلسلة من المناقشات بغية تحديد التحديات الرئيسية للألفية الجديدة. وتساءل الوفد كيف يمكن خلق تفاهم جديد يجمع بين كل المسؤوليات والتعهدات والاستراتيجيات والمؤسسات في نظام جديد متماسك وفعال ومنصف. وأشار إلى أن بلده أوضح في هذا الصدد أنه ينبغي للدول أن تدعم قدرة الأمم المتحدة على معالجة القضايا المتعلقة بالاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية في المقام الأول. ورأى الوفد بالتالي أن من المناسب تماماً في الدورة الحالية أن تكثف الدول الأعضاء مناقشاتها بشأن الاقتراح الرامي إلى إدراج جدول أعمال بشأن التنمية في كل أنشطة الويبو. كما رأى أن بعض الملاحظات والاقتراحات شددت على ضرورة دعم برنامج الويبو للتعاون التقني، وأن بلده استفاد من ذلك البرنامج الذي تنفذه الويبو بمبادرة من المدير العام الدكتور كامل إدريس، من أجل خلق الكفاءات في البلدان النامية. وأعرب الوفد عن ارتياحه للنهج المقترح والرامي إلى الربط بين النقاش الجاري في الدورة والأهداف الإنمائية للألفية، وعلى الأخص الهدف رقم 8، الذي سيكون محل نقاش في اجتماع القمة في نيويورك في شهر سبتمبر/ أيلول. وأضاف أن من شأن ذلك أن يكون نقطة انطلاق لأيّة مشاورات إقليمية مقترحة. وأكد الوفد ارتياحه لاتخاذ قرار يرمي إلى إعداد تقرير ينظر فيه في الدورة التالية للجمعية العامة، وأضاف أن البلدان النامية ساندت دائماً التدابير الإصلاحية الرامية إلى معالجة عجز الإصلاحات الديمقراطية، وأكد ضرورة إجراء مشاورات شاملة شفافة وغير رسمية بين الدول الأعضاء. واختتم كلمته قائلاً إنه يعتقد أن الدورة الحالية هي بداية طيبة لابتكار عناصر شراكة جديدة بشأن التنمية داخل الويبو.

٨٤- وأعلن وفد باراغواي أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد جامايكا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعبر عن شكره لمجموعة "أصدقاء التنمية" ولوفود المملكة المتحدة والمكسيك والولايات المتحدة على اقتراحاتها، وأثنى على الأنشطة التعاونية التي تضطلع بها الويبو لدعم الأنظمة الوطنية للملكية الفكرية، لا سيما عن طريق برامجها التدريبية والمساعدة التي تقدمها في إعداد استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن الويبو تباشر عملها وفقاً للاختصاصات المخولة لها من الدول الأعضاء، وإلى أنه يرى أن الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها، وأضاف أنه يتعين التوصل إلى توازن ملائم بين حقوق المبتكرين والمبدعين من جهة ومصالح المجتمع من جهة أخرى لكي يصبح نظام الملكية الفكرية فعالاً. واستطرد الوفد قائلاً إن السياسات النموذجية التي تتسم بمستويات مرتفعة للحماية تخلق شروطاً يصعب على البلدان النامية تنفيذها، ويمنعها بالتالي من الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. وأكد الوفد أهمية الاجتماع، وأوضح أنه يزمع مساندة كل الاقتراحات الواقعية والمعقولة التي ستقدم في الاجتماع.

٨٥- وأعلن وفد فرنسا أنه يؤيد تماماً البيان الذي أدلت به إيطاليا باسم المجموعة باء والبيان الذي أدلت به لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي، وأوضح بعض المسائل فقال إن فرنسا على قناعة بأنه يمكن للملكية الفكرية أن تؤدي دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات، وشكر بالتالي البرازيل والأرجنتين على استهلال مناقشات في هذا الصدد، وكذلك الوفود التي تقدمت بعدئذ باقتراحاتها. وأشار الوفد إلى أن تلك المناقشات جاءت في وقتها، لأنه سيعقد في شهر سبتمبر/ أيلول من هذا العام مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات لاستعراض إعلان الألفية. وينبغي أن تسهم الويبو جنباً إلى جنب مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ولفت الوفد النظر إلى أن بلده لا يزال يعالج المسائل المتعلقة بالتنمية، كما يشهد على ذلك صندوق الويبو الاستئماني. ورأى الوفد أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتمد موقفاً بناءً بشأن المسائل المطروحة للبحث، وتحاول الاستفادة من كل الأعمال المنجزة في السابق بفضل المكتب الدولي والذي يستحق عمله الترحيب. وقال الوفد إن من المهم أن تقيم الويبو ما لأنشطتها من تأثير في التنمية، وإن بلده يرى أنه لا غنى عن ذلك التقييم حالياً لكي تتمكن الدول الأعضاء من التوفيق بين احتياجات البلدان

المستفيدة من جهة والأنشطة التي تضطلع بها الويبو من جهة أخرى، ولكي تتمكن المنظمة من تعزيز فعالية أنشطتها. ورأى الوفد أن من شأن تعزيز هيئات المنظمة الموجودة حالياً أن يسمح بإدراج البعد الإنمائي في أنشطة الملكية الفكرية الأخرى. وأعرب الوفد عن أمله في إجراء المناقشات بروح بناءة، وفي دعم المحفل المتعدد الأطراف الذي هو الويبو.

٨٦- وأعلن وفد تركيا أن من المهم التشديد على الجانب الإنمائي للملكية الفكرية ودور الويبو بهذا الصدد، وأن الوثائق والآراء التي تطرقت إلى مسألة التنمية مفيدة للغاية. وأضاف أن الاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين والبرازيل أدى إلى إجراء مناقشات مثمرة، وأن وثائق الولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة تضمنت عناصر إيجابية من شأنها إثراء النقاش. غير أن الوفد لاحظ أنه ما زال هناك بعض الغموض في صياغة إطار وتفاصيل بعض المسائل، بما في ذلك جوانبها التصورية والعملية. ورأى الوفد أنه ينبغي أن تكون التنمية ضمن اختصاص الويبو دائماً، غير أنه تبين له من النقاش الحاجة إلى تفهم دور الويبو واستراتيجيتها وأنشطتها بهذا الصدد سواء حالياً أو في السابق أو في المستقبل. وأشار الوفد إلى أن وثيقة المملكة المتحدة لفتت النظر إلى مسائل مختلفة يتعين دراستها دراسة مستفيضة، وإلى أن من شأن فهمها على وجه أفضل أن يوجه أنشطة الويبو الوجهة الصحيحة في المستقبل. واقترح الوفد إنشاء فريق عمل لدراسة تلك المسائل بالتفصيل، والتنسيق بين مختلف الوثائق والآراء والاقتراحات، والنظر ملياً في مناهج العمل المحتملة والآراء المطروحة في الاجتماع، من قبل وفد باكستان مثلاً.

٨٧- وأقر وفد اليابان مثل الأعضاء الآخرين بأهمية التنمية وأنشطة الويبو. ونظراً إلى أن المنظمة تباشر برامج عدة تتعلق بالتنمية بعد موافقة الدول الأعضاء عليها، خلص الوفد إلى أن الدول الأعضاء أقرت بما للتنمية من أهمية في الويبو حالياً ومستقبلاً. وعند النظر في مسألة التنمية في الويبو، ينبغي ألا تنسى الدول الأعضاء أن التنمية ليست المسألة الوحيدة التي تهتم بها المنظمة. وينبغي أن تفكر في ما يمكن لها أن تقدمه لتحقيق التنمية في سياق الملكية الفكرية. ومن أجل مناقشة العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية في الويبو، ترى اليابان أن من الضروري معرفة ما ينفذ حالياً من أنشطة متصلة بالتنمية في كل دولة عضو وفي الويبو. ونوه الوفد باقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى إنشاء قاعدة بيانات لمعرفة البلدان المانحة والمستفيدة من التعاون وإطار ذلك التعاون. وأضاف أنه سيكون بإمكان الدول الأعضاء بالتالي الإلمام تماماً بالأنشطة المتصلة بالتنمية، وسيسمح ذلك للويبو بإعادة النظر في الأنشطة التعاونية التي سبق لها أن نفذتها. ورأى الوفد أن من المفيد الاستماع إلى رأي البلدان النامية المستفيدة حالياً من أنشطة الويبو التعاونية، وأن من المهم السعي إلى الحفاظ على فعالية وشفافية تلك الأنشطة، كما اقترحت ذلك المملكة المتحدة و"مجموعة أصدقاء التنمية". ومن المهم أيضاً تفادي ازدواجية الأنشطة داخل الويبو بغية استخدام موارد المنظمة المحدودة بصورة معقولة كما اقترحت ذلك المكسيك. وأضاف الوفد أنه يتعين على الدول الأعضاء عندما تباشر أنشطة تتعلق بالتعاون التقني أن تستعلم مقدماً عن احتياجات البلدان المعنية لتلبية احتياجاتها على الوجه المناسب، كما اقترحت ذلك "مجموعة أصدقاء التنمية". وأخيراً وليس آخراً، قال الوفد إنه يؤيد العديد من الآراء الواردة في الوثيقة التي قدمتها المملكة المتحدة، وإن بلده يشاطر الرأي القائل بأن تنسيق الأنشطة يعود بالفائدة على البلدان النامية التي تتبع نظاماً فعالاً بشأن البراءات، بغض النظر عن مستوى تنميتها.

٨٨- وأشار وفد السلفادور إلى تصريحه السابق، وأعلن أن بلده يسعى بكل حزم إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة كوسيلة لضمان أفضل مستوى معيشة لسكانه. وفي ذلك المجال، شملت جهود السلفادور الملكية الفكرية بغية التوصل إلى حماية حقوق الملكية الفكرية على نحو متوازن. وأضاف الوفد أنه يتعين على الويبو أن تواصل بذل كل الجهود الممكنة لدعم حماية حقوق الملكية الفكرية على

أساس متوازن بين أصحاب الحقوق وعامة الجمهور. وفي الختام، عبّر الوفد عن شكره للوفود التي تقدمت باقتراحات ترمي إلى تعزيز النقاش حول تلك المسألة المهمة.

٨٩- وأعلن وفد كوبا أن التنمية ما زالت تمثل أحد التحديات الأكثر أهمية وتعقيداً التي تواجه المجتمع الدولي في الألفية الجديدة، كما شهدت على ذلك أعمال المحافل الدولية المختلفة التي عقدت على أعلى المستويات. وأضاف أن السعي لإيجاد حلول للانشغالات والمشكلات التي تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً هو الشغل الشاغل للمجتمع الدولي، كما تبرهن على ذلك الأهداف الإنمائية للألفية بكل وضوح. ورأى الوفد أن السنة الراهنة تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للتنمية، نظراً للاجتماعات المهمة التي عقدت في إطار الأمم المتحدة والإصلاحات المقترحة ومؤتمر قمة الألفية المرتقب عقده بعد خمس سنوات. وأضاف الوفد أن جدول أعمال التنمية المقدم في الاجتماع يمثل استجابة إيجابية تستهدف إدماج التنمية في كل أنشطة الويبو، وليس قصرها على هيئة فرعية محددة. وأشار كمقدمة منطقية إلى أنه ينبغي توفير حقوق الملكية الصناعية لكل البلدان، لضمان حمايتها وتحقيق التقدم التكنولوجي لصالح المجتمع. وأكد الوفد ضرورة كفاءة نقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي وتقديم الاستثمارات اللازمة لسد الفجوة المتزايدة الاتساع بين البلدان. وأوضح أن السياسات الوطنية للملكية الفكرية ينبغي أن تظل متمشية مع الاحتياجات التكنولوجية والثقافية والاجتماعية، وكذلك مع المصلحة العامة للبلدان النامية، وينبغي أن تكفل المرونة الضرورية. وأشار إلى أن الإسهام في تحقيق التنمية يتوقف على الإطار القانوني وطابع الحقوق المضمونة وطريقة ممارسة تلك الحقوق وهيكل السياسات العامة. وتحدث الوفد عن المساعدة التقنية فأشار إلى الاقتراح المطروح على الاجتماع في ذلك الصدد، وقال إنه يجب إدخال تغييرات على التعاون التقني لأغراض التنمية، وأقر بأن الويبو هي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تقديم المساعدة التقنية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، ورأى أن الندوات التي عقدت في أمريكا اللاتينية ساعدت على استحداث أنظمة وطنية للملكية الفكرية، وعلى خلق الكفاءات في الإقليم. وأكد الوفد ضرورة الالتفات إلى احتياجات البلدان النامية التي تتفاوت من بلد إلى بلد آخر، كما أكد أهمية تخصيص موارد مناسبة وكافية لتلبية تلك الاحتياجات. وأشار الوفد إلى أن البلدان النامية تواجه مشكلات عديدة ومختلفة الطابع، لأنها لم تسترد تكاليف تكيفها بالمعايير الدولية المتشددة للغاية للملكية. وأضاف أنه ينبغي لذلك إسداء المشورة لها بشأن العواقب الاقتصادية لتلك المعايير. ولفت الوفد النظر إلى أن البلدان الأقل نمواً تفتقر إلى القدرة والبنية الأساسية الضرورية لنقل التكنولوجيا إليها. ورأى أن من الضروري تحديد الوسائل الكفيلة بوضع نظام مناسب للملكية الفكرية لضمان نقل التكنولوجيا الضرورية إلى البلدان النامية. وفي الختام، أعلن أنه بصفتها شريكاً في تقديم اقتراح بشأن جدول أعمال للتنمية يساند بكل قوة البيان الذي أدلت به البرازيل والأرجنتين، وكذلك بيان مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

٩٠- وقال وفد سنغافورة إنه يؤيد البيان الذي أدلى به سابقاً باسم مجموعة البلدان الآسيوية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وأثنى على الاقتراح الذي تقدمت به الدول الأعضاء للنظر فيه في الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات، وأضاف أن العديد من الاقتراحات قدمت في وقت متأخر، وأنه لا يمكن له بالتالي سوى تقديم بعض التعليقات التمهيديّة، وأنه يتطلع إلى إجراء حوار بناء مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الآخرين. وفي ملاحظاته التمهيديّة، قدم الوفد تعليقات عامة عن الدور الذي تؤديه حقوق الملكية الفكرية في دعم التنمية، وأضاف أن تلك الحقوق هي من الأهمية بمكان لتحقيق الرخاء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل البلدان، وأن القدرة على الابتكار والإبداع هي القوة الجديدة المحركة للاقتصاد العالمي اليوم، وأن الرخاء الاقتصادي للبلدان يتوقف على قدرتها على استغلال وحصد أصول الملكية الفكرية. ولذلك أصبح الاستخدام الاستراتيجي للملكية الفكرية مهماً لخلق الثروة والوظائف واستغلال إمكانات السوق. ونبّه الوفد إلى أن للملكية الفكرية إمكانات كبيرة، إلا

أنها محدودة. وأقر بأن أي نظام وطني متين للملكية الفكرية هو شرط ضروري، ولكنه لا يكفي لتحقيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا على نحو دائم. وأضاف الوفد أن حقوق الملكية الفكرية لا يمكن أن تكون الدواء الشافي لكل العلل، وللاستفادة من منافع التنمية، وأنه يتعين الحفاظ على أنظمة الملكية الفكرية المتينة داخل إطار وطني واسع النطاق يشمل نظاماً مشجعاً للاستثمار وسياسات للتجارة الحرة وقوانين فعالة للمنافسة واستثمارات في التربية والتعليم وسياسات متينة لتطوير الموارد البشرية، وأولا وقبل كل شيء إطاراً ثابتاً للاقتصاد الكلي. ورأى الوفد أن اقتراح المملكة المتحدة مفيد لأنه يقدم نظرة قيمة بشأن مزايا وقيود تأثير الملكية الفكرية في التنمية، وكذلك بشأن دور الويبو في إدراج التنمية في عملها. وأضاف الوفد أنه يشاطر العديد من الآراء الواردة في ذلك الاقتراح بوجه خاص، ولكن دون قصرها على مسألة نقل التكنولوجيا وإصلاح اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية. وبالنسبة إلى الويبو، رأى الوفد أن البعد الإنمائي كان دائماً جزءاً لا يتجزأ من عمل المنظمة منذ انضمامها إلى أسرة وكالات الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤، وأن المساعدة الإنمائية التي تقدمها المنظمة لا تقتصر على التعاون التقني فحسب، بل تشمل أيضاً مساعدة البلدان على استكمال تشريعاتها المتعلقة بالملكية الفكرية، وتوفير خدمات جليلة للدول الأعضاء في هذا الصدد. ورأى الوفد أن برنامج الويبو للتعاون لأغراض التنمية ما زال ينفذ على نحو شامل يلبي الطلب، وأن المنظمة لم تنقطع عن التفكير في تنفيذ مبادرات جديدة خلاقة ومباشرة مجموعة من الأنشطة لمساعدة الدول الأعضاء التي تتفاوت فيها مستويات التنمية. وأشار الوفد إلى أن المناقشات التي تجري في الاجتماع تتيح الفرصة لتعزيز أنشطة الويبو ومساعدة البلدان النامية على الاستفادة إلى حد كبير من استغلال الملكية الفكرية، وإلى أن الويبو تملك القدرة على مباشرة عملها على نحو شفاف وفعال في حدود ولايتها. ولهذا السبب، قال الوفد إنه ليس هناك حاجة إلى تغيير اتفاقية الويبو أو إنشاء إجراءات أو هيئات جديدة لإدراج البعد الإنمائي في عمل المنظمة. وذكر الوفد مجالاً واحداً رأى أنه يجدر إدخال تحسينات عليه، وطلب لذلك إلى الويبو أن تكثف تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الواجهة الإنمائية لتحسين أنشطتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وفي الختام، رأى الوفد أن اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى إنشاء قاعدة بيانات بشأن الشراكة ومكتب للشراكة يتضمن عناصر مهمة من شأنها أن تساعد الويبو على زيادة التركيز على مشروعاتها المتعلقة بالتعاون الإنمائي. وأشار إلى أن ذلك الاقتراح يحافظ في الوقت ذاته على طابع البرامج الإنمائية للويبو، ويمكن تنفيذها في حدود الولاية الحالية للمنظمة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إن بلده انتفع ولا يزال ينتفع بأنشطة الويبو، وإن البعد الإنمائي هو جزء لا يتجزأ من عمل المنظمة. وأضاف أنه يتطلع إلى مواصلة النقاش مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح حول ذلك الموضوع البالغ الأهمية.

٩١- وأيد وفد المغرب البيان الذي قدم باسم مجموعة البلدان الأفريقية، موضحاً أن مسألة التنمية كانت دائماً محل اهتمام بلده. وأقر الوفد بالدور الذي تؤديه الملكية الفكرية كأداة لتحقيق التنمية. وأضاف أنه بعدما استمع بكل عناية إلى الاقتراحات الأربعة التي تقدمت بها البرازيل والولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة، يود أن يعبر لهذه الوفود عن شكره على إسهامها القيم في المناقشات. وتساءل الوفد عما إذا كان من الممكن النظر إلى تلك الاقتراحات الأربعة على أنها متكاملة. ونوّه بالجهود الحميدة التي يبذلها المكتب الدولي فيما يتعلق بالمساعدات التقنية والقانونية التي يقدمها لاستكمال وتحديث المكاتب الوطنية للملكية الفكرية، كما أعرب عن شكره للمكتب الدولي على المساعدة التي يقدمها لتطوير الموارد البشرية وتكوين الكفاءات. ورأى الوفد أنه يجدر التأكيد على برامج التنمية المستهدفة مع الأخذ بعين الاعتبار مستويات التنمية الاقتصادية والثقافية والتقنية المختلفة لمختلف البلدان. وأضاف أنه يعلق أهمية كبيرة على تبادل الخبرات المثمرة، وأن من شأن ذلك أن يعزز قضية الملكية الفكرية.

٩٢- وأعرب وفد البحرين عن اعتقاده الجازم بأن حماية الملكية الفكرية على وجه سليم من خلال مساندة الويبو للمكاتب الوطنية قد ساعدت إلى حد كبير في وضع برامج إنمائية على الصعيد الوطني. وأثنى الوفد على بيانات كل من الأردن والسودان، التي عبّرت عن آراء بلده بالنسبة إلى الملكية الفكرية والتنمية، وكذلك بالنسبة إلى الدور الذي تضطلع به الويبو في تقديم المساندة للبرامج الوطنية وفقاً لتوجيهات مديرها العام وكل هيئاتها. وأشار الوفد إلى أن بلده نظم عدة أنشطة وطنية بالتنسيق والتعاون مع الويبو على نحو دائم، وإلى أن آخر هذه الأنشطة كان مجموعة من البرامج التي بدأ تنفيذها خلال الأسبوع السابق. وأوضح الوفد أيضاً أن برامج الملكية الفكرية الكثيفة التي جرى تنفيذها على المستوى الإقليمي بالتعاون مع بلدان أخرى قد سمحت لبلده بتحقيق إنجازات عدة في وقت قصير للغاية بالاستناد إلى دراسات وخبرات الويبو. ورأى الوفد أن أهمية تلك الإنجازات تعود إلى زيادة التعاون والثبات والمساندة بغية تحقيق أهداف ومصالح مشتركة، وإلى الاستناد إلى ما أشير إليه في الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية. وبالإشارة إلى اقتراح الولايات المتحدة المتعلقة بقاعدة بيانات الويبو بشأن الشراكة، أعرب الوفد عن أمله في أن يوضح وفد الولايات المتحدة الآلية التي ستسمح لمثل هذا البرنامج بأن يتكامل بالنجاح.

٩٣- وأعرب وفد أندونيسيا عن تقديره العميق لجميع موظفي المكتب الدولي لنجاحهم في إعداد الاجتماع، وقال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد سنغافورة باسم مجموعة البلدان الآسيوية ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وكرر تقديره للويبو لدورها في تطوير نظام الملكية الفكرية الدولي، وفي تعزيز استخدامه كأداة للتنمية في البلدان النامية، بما فيها أندونيسيا. وأقر الوفد بأن بلده استفاد إلى حد بعيد من الويبو لتطوير نظامه الخاص بالملكية الفكرية من خلال مختلف أشكال المساعدة القانونية والتقنية، كمل استفاد إلى حد ما من تنفيذ واستخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وأعرب عن تقديره لتلك المساندة والمساعدة. وأضاف الوفد أن أندونيسيا كبلد جديد نسبياً في تنفيذ نظام الملكية الفكرية بالمقارنة بغيرها من البلدان التي اعتمدت ذلك النظام منذ سنين عدة ما زالت احتياجاتها عديدة لضمان تنفيذ نظام الملكية الفكرية، الذي يرتقب منه أن يشجع الابتكار والإبداع على الصعيد المحلي والاستثمار ونقل التكنولوجيا. وأقر الوفد أيضاً بأن الملكية الفكرية وحدها بإمكانها فقط أن تسهم في تقديم جزء من الحل، ورأى بالتالي أنه بالإضافة إلى المسائل ذات الصلة التي طرحها وفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوثيقة IIM/1/2، يمثل التنسيق بين السلطات المختصة والمساندة الإيجابية من أصحاب المصالح شرطاً لا غنى عنه لضمان النجاح. وأشار الوفد إلى الصعوبات التي واجهها بلده للتأكد من تنفيذ النظام على الوجه المناسب، بما في ذلك استحداث التشريعات والمؤسسات وتطوير الموارد البشرية وشن حملات لتوعية الجمهور، وللتحقق أيضاً من التنسيق الملائم بين السلطات المختصة في تناول المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية. وأشار إلى أن بلده حقق حتى الآن نجاحاً متواضعاً في تحسين القدرة الإبداعية والابتكارية المحلية والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وقال إنه يأمل أن يجرى نقاش مثمر في الاجتماع، وإنه يؤيد كل مبادرة ترمي إلى الإسهام في إدراج البعد الإنمائي في كل مجالات أنشطة الويبو.

٩٤- وأعرب وفد الأرجنتين عن تقديره للاقتراحات الأخرى المقدمة في الاجتماع وقال إنها تدل على رغبة سائر الأعضاء في الاشتراك في الحوار الدائر حول إنشاء جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. ولاحظ في الوقت ذاته أن الاقتراحات الثلاثة التي تقدمت بها ثلاث دول أعضاء في الويبو تجمعها صفة واحدة وهي حصر نطاق جدول الأعمال بشأن التنمية في عنصر واحد ألا وهو عنصر التعاون التقني. وقال إن الأرجنتين، بصفتها أحد مؤيدي إنشاء جدول أعمال بشأن التنمية، لا توافق على ذلك المنظور الضيق للموضوع. وقال إن الاقتراح الرامي إلى إنشاء جدول أعمال بشأن التنمية والذي قدمه وفد بلده إلى جانب وفود أخرى في سبتمبر/أيلول الماضي، والإضافات الأخرى التي قدمت

ذلك اليوم بشأن أربع قضايا تناولها ذلك الاقتراح، كلها كانت اقتراحات ملموسة ومعدودة وتحتوي على ترتيبات عملية من أجل إنفاذها. وأوضح بعبارة أخرى أن تلك الوثيقة ليست سوى بيان يلقي وإنما وثيقة تتناول بصورة محددة السبل الكفيلة بتحقيق الأهداف المقترحة. ودعا بالتالي وفود باقي الأعضاء ولا سيما تلك التي تقدمت في هذا الاجتماع ببعض الاقتراحات حول التعاون التقني، إلى تقديم اقتراحات بشأن العناصر الأخرى التي ينبغي إدراجها في جدول الأعمال بشأن التنمية، كما هو مبين في اقتراح سبتمبر/أيلول والذي أحاطت به علماء الجمعية العامة آنذاك. ولاحظ وفد الأرجنتين أن البيانات التي تم تقديمها في هذا الاجتماع كانت بيانات عامة وفهم أن ذلك مرده ضيق الوقت المتاح بين تاريخ توزيع الوثائق وموعد الاجتماع بالإضافة إلى كون الوثائق معقدة، ولذلك فإنه يرى أن العمل الموضوعي ينبغي أن يبدأ في الاجتماع الأول للفريق الحكومي الدولي بالاستناد إلى اقتراح أصدقاء التنمية كمرجع للعمل. وقال إن الاقتراحات الأخرى قد تساهم في إنشاء جدول أعمال لتناول جانب واحد أو أكثر من الموضوع، ولكنها لا يمكن بطبيعة الحال أن تحل محل الاقتراح الرامي إلى إنشاء جدول الأعمال بشأن التنمية الذي تم تقديمه في سبتمبر/أيلول. وأدلى وفد الأرجنتين فيما بعد ببعض التعليقات التمهيدية حول اقتراحات الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والمكسيك. وابتدأ باقتراح الولايات المتحدة مشيراً إلى أن الفرضية التي يقوم عليها الاقتراح، أي الفكرة التي يقوم عليها البرنامج المقترح للشراكة في الويبو، تختلف عن منظور البلدان التي اشتركت في رعاية جدول الأعمال بشأن التنمية. ولاحظ أن الولايات المتحدة ركزت اقتراحها بشأن التنمية على تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية. وباستثناء الإشارة إلى بعض العناصر التي تعتبر على أنها تعوق نقل التكنولوجيا، صرح وفد الأرجنتين أنه لا يوافق على الحجج التي ترد في الوثيقة. وقال إن أصدقاء التنمية وهم يقدرّون المساعدات التقنية التي توفرها الويبو فإنهم يتقدمون باقتراحات الهدف منها توجيه تلك المساعدات إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. وقال إن اقتراح الولايات المتحدة يركز حسب ما يبدو على متابعة برامج ذي محورين في مجال المساعدة التقنية يؤدي فيه برنامج الشراكات في الويبو دور المحور من أجل تمكين البلدان النامية من الانتفاع الاستراتيجي بالملكية الفكرية وتحقيق أكبر قدر ممكن من مزايا عمل الويبو في مجال التنمية. وبيّن وفد الأرجنتين في هذا الصدد أن بلده لا يعتبر المساعدة التقنية عنصراً مهماً في جدول أعمال التنمية ملاحظاً أن البعد الإنمائي لا يقوم فقط عليها كما يوحي بذلك اقتراح الولايات المتحدة. ورأى الوفد أن المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا كما وردا في اقتراح الولايات المتحدة تنقصهما بعض العناصر. فذكر أولاً أن تعزيز فعالية المساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا يقتضي الاستناد إلى احتياجات الأعضاء ومطالبها ويستوجب التخطيط لهما وإنجازهما في ضوء ذلك الواقع فضلاً عن التزام الشفافية في إدارتهما والتقرير عنهما وتقييمهما. واستطرد قائلاً إن أنشطة المساعدة التقنية لا بدّ من أن تكون محايدة أي ألا توجه إلى تلبية احتياجات أو مصالح غير تلك الخاصة بالعضو الذي يستفيد منها ولا بدّ أيضاً من أن تتولى إنجازها جهات مستقلة. وأوضح أن السبيل إلى تحقيق أعلى قدر من الفوائد من المساعدة التقنية هو إسنادها بآليات للتقييم على غرار ما هو وارد في الاقتراح. وأوجز وفد الأرجنتين قائلاً إن اقتراح أصدقاء التنمية يدعو إلى مزيد من الفعالية في تنفيذ برامج المساعدة التقنية حتى يمكن الاستجابة إلى احتياجات كل البلدان. وأشار في هذا الصدد إلى أن الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق ذلك ينبغي ألا تكون قائمة على منظور البلدان المتقدمة التي توفر المساعدة بل يجب أن تكون مستوحاة من الاحتياجات الفعلية للبلدان المستفيدة وأن تأتي بعد تحليل وتقييم مسبق للظروف الخاصة بكل بلد. ثم انتقل وفد الأرجنتين إلى وثيقة المملكة المتحدة فأشار إلى أنها تستند بقدر كبير إلى تقرير مفوضية حقوق الملكية الفكرية التي كانت قد أنشأتها المملكة المتحدة سنة ٢٠٠١. وأضاف قائلاً إن بعض نتائج التقرير والاقتراح معترف بها في الاقتراح الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية وتم إدراجها فيه، ذلك الاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين وبلدان أخرى. وأدرك الوفد قيمة الوثيقة إذ أنها تقرّ من البداية بلن

جدول الأعمال لا يقتصر على التعاون التقني بل يشمل موضوعات أخرى أيضا منها ولاية الويبو والتفاوض بشأن المعاهدات ومسألة نقل التكنولوجيا. وأشار إلى أن تلك الوثيقة وإن كانت تبرز تلك الجوانب فهي تدل على تفضيل المملكة المتحدة لحل يحصر موضوع التعاون التقني في إطار اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية مع إضافة قضيتي التنمية ونقل التكنولوجيا. ويأسف وفد الأرجنتين لأن ذلك هو ما جعل المملكة المتحدة، رغم جهودها الملحوظة في الاقتراب من المبادئ التي طرحها الوفود التي اقترحت إنشاء جدول أعمال بشأن التنمية، تبتعد عن تلك الوفود بما طرحته من اقتراحات. وتحدث عن موضوع دور المنظمة ولاحظ أن الوثيقة تؤكد الدعم الشامل الذي توفره حاليا حكومة المملكة المتحدة للويبو في ضوء استنتاجات مفوضية حقوق الملكية الفكرية، أي ضرورة تغيير الولاية الحالية للويبو كي تعمل من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. وأشار إلى أن المملكة المتحدة تصرح في وثيقتها بأنها لم تقتنع بتغيير ولاية الويبو وفقا لاقتراح "أصدقاء التنمية". وعن موضوع التعاون التقني، قال وفد الأرجنتين إن الوثيقة وإن كانت تقرّ ببعض مواطن النقص وانعدام آليات المراقبة، فإن اقتراحها في هذا الصدد ليس سوى العمل على تعزيز اللجنة الدائمة حتى تؤدي دورها كمحفل لمناقشة جميع قضايا التنمية، وأنها تنتهي بالإعلان عن تأييدها لاقتراح الولايات المتحدة. وبالنسبة إلى مسألة التعاون التقني، لاحظ الوفد أن الوثيقة تقترح بأن تتولى اللجنة الدائمة استلام المعلومات من الخبراء في الدول الأعضاء. واعتبر الوفد أن ذلك لا يكفي لا سيما بالنظر إلى الاقتراح الذي قدّمه سلفا عن موضوع التعاون التقني. وقال إن الوثيقة تخصص فصلا كاملا لموضوع تنسيق قوانين البراءات. ولاحظ أن ذلك الفصل يكرّر اقتراح المجموعة الثلاثية معتبرا أنه لن يضرّ بالتنمية لا في البلدان النامية ولا في البلدان الأقل نموا. وعن البلدان الأقل نموا، أحاط الوفد علما بأن الاقتراح لا يضيف سوى مرحلة انتقالية في تنفيذ المعاهدة. وأشار الوفد إلى أن الاقتراح، أي اقتراح معاهدة قانون البراءات الموضوعي، يرمي إلى رفع معايير الحماية (وسبق له في محافل أخرى أن أعرب عن رأيه في هذه المسألة) ورأى أنها تقلص هامش المرونة المتاح للبلدان على الصعيد الوطني بموجب المعاهدات الدولية. وذكر بأن الاقتراح المشار إليه، والذي لا يزال محط تركيز، قد قوبل بالرفض في مناسبتين سابقتين في السنة الماضية وهما اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات والجمعية العامة. وعن موضوع نقل التكنولوجيا، قال الوفد إن وثيقة المملكة المتحدة تعتبر أن النقاش ينبغي أن يتواصل في إطار الفريق العامل التابع لمنظمة التجارة العالمية والمعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا، إذ ترى أنه موضوع يخرج عن نطاق عمل الويبو، وأوضح وفد الأرجنتين في هذا الصدد أنه لا يتفق وذلك الرأي. ثم أشار إلى الجزء الأول من الوثيقة الذي يتطرق بإسهاب للأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب الوفد عن أسفه للنظرة المتحيزة إزاء تلك الأهداف وإزاء إعلان الأمم المتحدة للألفية، إذ أن هناك جوانب لها صلة مباشرة بالملكية الفكرية لكنها غير مذكورة في الجزء الأول من الوثيقة رغم أن الهدف الثامن يتعلق بموضوع له أثر مباشر في الملكية الفكرية ألا وهو النفاذ إلى الأدوية، وهي مسألة لم يتناولها اقتراح المكسيك. وأشار الوفد إلى العنوان الفرعي ١-٢ وقال إن الفقرة الأولى تحتوي على تصريح مبالغ فيه إذ تدعي بأن الملكية الفكرية عنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للإنسانية جمعاء. وقال الوفد إن العديد من البلدان الصناعية بدأت منذ زمن ليس بالبعيد في تطبيق حماية البراءات بالنسبة إلى موضوعات معينة، وأيا كانت نقطة البداية فإنها لم تطبقها سوى بعد أن وضعت أسسا متينة لصناعاتها الوطنية. ويرى الوفد أن الاقتراح لا يأتي بأية اعتبارات إضافية تسمح بإجراء تقييم سليم للمبادئ التي يقوم عليها. ثم تحدث عن الفقرة الثانية وقال إنها تصف مشكلة التنمية بأنها قضية تطرح باستمرار في مناقشات الويبو، وتساءل الوفد عن أي سياق تمت مناقشة تلك القضية باستمرار. وانتقل إلى الفقرة الثالثة تحت العنوان الفرعي ذاته والتي تنطرق إلى الاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين ووفود أخرى في سبتمبر/أيلول الماضي. ولاحظ مع الأسف أن في تلك الفقرة محاولة للتخفيف من شأن المناقشات التي دارت حول الموضوع في سبتمبر/أيلول والتقليل

من وزن القرار الذي اعتمده الجمعية العامة آنذاك. واعتبر أن من غير الصواب التطرق إلى الاقتراح وتحليله من منظور عام وأن من الأولى النظر في خصوصياته وتفاصيل الاقتراحات الواردة فيه. وتطرق الوفد إلى الفقرة الرابعة تحت العنوان الفرعي المذكور والتي استرعت أيضا انتباهه إذ تذكر اجتماعا انعقد في الدار البيضاء. وقال إن الفقرة استرعت انتباهه لأنه يرى أن من غير السليم الاستشهاد باجتماعات عمل انعقدت دون حضور جميع الأعضاء. ورأى أن ذلك الاجتماع لم يتناول المسائل التي تخص البلدان النامية وإنما ركز أساسا على اهتمامات البلدان المتقدمة واحتياجاتها، مثل الاقتراح المتعلق بمعاهدة قانون البراءات الموضوعي. وأضاف قائلا إن الأعضاء في الويبو لم تشارك كلها في ذلك الاجتماع بل ولم تدع كلها إلى حضوره وإنه من غير الصواب الاستشهاد به وينبغي عدم تنظيم اجتماعات من هذا القبيل في المستقبل. وانتقل وفد الأرجنتين في تعليقه إلى العنوان الفرعي ٢ ولاحظ أنه لا يحتوي على أية إشارة إلى اتفاق ترييس، وهو كان في رأيه عنصرا حاسما في اعتماد البلدان النامية لمعايير حماية أعلى في العقد الماضي. وقال إن البلدان النامية فعلا قد اعتمدت معايير حماية أعلى في العقد الماضي لكنه تساءل هل كان ذلك ناتجا عن طلب الاقتصاد الوطني أم استجابة لمقتضيات اتفاق ترييس في إطار منظمة التجارة العالمية. وتحدث الوفد أيضا عن نقطة أثارت بعض القلق في العاصمة الأرجنتينية بعد تحليلها وهي واردة تحت العنوان الفرعي ٢-٢ وتخص التطرق إلى موضوع إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على أنه مشكلة تعني البلدان النامية فقط. وتساءل الوفد في هذا الصدد عن الأسباب التي قد تدعو إلى التركيز فقط على البلدان النامية في موضوع الإنفاذ في حين أن المشكلة تطرح في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء وتؤثر فيها معا، فضلا عن أن موضوع الإنفاذ مرتبط بجدول أعمال التنمية كي يخص البلدان النامية وغيرها من البلدان الأخرى. وانتقل الوفد للحديث عن قائمة الاقتراحات الواردة تحت العنوان الفرعي ٣ وقال إنها تعتبر أن التعاون مع البلدان النامية ووضع الاستراتيجيات وتنفيذها بما يتيح للشباب فرص عمل شريفة ومربحة، هو من أهداف إعلان الأمم المتحدة للألفية وله علاقة مباشرة بنظام الملكية الفكرية. وصرح بأن جمهورية الأرجنتين لا ترى من جهتها أية علاقة مباشرة بين حقوق الملكية الفكرية وتوفير فرص عمل شريفة ومربحة للشباب كما هو محدد في إعلان الألفية. وعلق الوفد على الاقتراح الثامن تحت العنوان الفرعي ٣، والذي يفيد بأن الملكية الفكرية وسيلة لتحقيق التوازن والاستقرار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فأوضح قائلا إن حقوق الملكية الفكرية بذاتها لا توفر الاستقرار بين تلك البلدان بل إن على الدول ذاتها، عند تحديد نطاق حقوق الملكية الفكرية ووضع الأحكام التي تنظمها، أن تسعى إلى تحقيق التوازن اللازم من خلال تشريعاتها. وعن الاقتراح التاسع، قال الوفد إن الأرجنتين قد ترى أن حقوق الملكية الفكرية إذا كانت تعتبر كأدوات، كما هو وارد في الاقتراح، فلا يمكن أن تكون أدوات حسنة أو سيئة بل استعمالها هو الذي قد يكون حسنا أو سيئا، ويعتمد ذلك بالتحديد على الهدف من استعمالها وكيفية الاستفادة منها. أما فيما يتعلق بالاقتراح في حد ذاته، صرح الوفد أنه لا يشاطر ما ورد فيه من أن نشر الملكية الفكرية في مجتمعات البلدان النامية يمكن تحقيقه فقط من خلال التأكيد على المزايا والفرص التي تتيحها الملكية الفكرية، ويجب أن تكون الأنشطة المنجزة في ذلك الصدد موضوعية كما يجب الإعلان عن تكلفتها كما يعلن عن مزاياها والفرص التي تتيحها ولا بد من التصريح بأن حقوق الملكية الفكرية ليست حقوقا مطلقة. وأكد على ضرورة العمل بصدق في هذا المجال ومراعاة المستهلك والمجتمع ككل حرصا على احترام حقوق مالكي الملكية الفكرية وفي الوقت ذاته إطلاع المستهلك عموما وسائر فئات المجتمع المعنية على حقوقهم إزاء حقوق الملكية الفكرية. وأكد وفد الأرجنتين أن المسألة في مفهومه لا تقتصر فقط على تعميم الملكية الفكرية وإنما تشمل أيضا توعية المجتمع عامة بماهية حقوق الملكية الفكرية ونطاقها. وشدد على ضرورة التوفيق بين حقوق مالكي الملكية الفكرية وحقوق المستهلك وعلى ضرورة توعية المستهلك وتثقيفه بضرورة احترام حقوق الغير كما ينبغي الحرص على أن تحترم حقوقه أيضا.

٩٥- وأعلن وفد السويد أنه يؤيد المجموعة باء، كما يؤيد تماماً البيان الذي أدلى به وفد لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي. ورأى الوفد أن المقدمة المنطقية الأساسية تقضي بإدراج البعد الإنمائي في عملية وضع القواعد والمعايير والسياسة الشاملة للملكية الفكرية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. وأضاف أنه لا يرى أي تنازع أساسي بين الحماية الفعالة للملكية الفكرية من جهة والاهتمام بالتنمية المتوازنة والمستدامة من جهة أخرى. ورأى الوفد أن مراعاة مستويات التنمية المختلفة واستحداث أنظمة متوازنة للحماية وضمان المرونة تمثل مهمات أساسية في عملية وضع القواعد والمعايير بشأن الملكية الفكرية. وانطلاقاً من ذلك المبدأ، رحب الوفد بالاقتراحات المطروحة على الاجتماع. وبالنسبة إلى الاقتراح الأول والاقتراح التالي المقدمين من الأرجنتين والدول الأخرى المشاركة في رعاية الاقتراحين، قال الوفد إنه ينبغي التشديد بصورة أكبر على قضايا التنمية في أنشطة الويبو، ورأى أيضاً أن من الضروري فحص آثار التنمية فحفاً متعمقاً لكي يمكن استغلال مزايا نظام الملكية الفكرية على الوجه الكامل. وأعلن الوفد أنه ينبغي تنسيق التعاون الإنمائي المرتبط بالملكية الفكرية على الصعيد العالمي، وأيد اقتراح الولايات المتحدة في ذلك الصدد، ورأى أن التعاون ينبغي توفيره بناء على الطلب. وعبر الوفد أيضاً عن مساندته للاقتراح المكسيكي وللوثيقة التي عرضتها المملكة المتحدة. واختتم كلمته قائلاً إنه يتطلع إلى إنجاز عمل بناء ومثمر والوفاء بولاية الجمعية العامة.

٩٦- وأدلى وفد البرازيل ببعض التعليقات الأولية على الاقتراحات التي تقدمت بها بلدان أخرى. ورأى أن اشترك الولايات المتحدة والمكسيك والمملكة المتحدة في مناقشة مسألة تخص البلدان النامية في الويبو أمراً إيجابياً. وأشار إلى أن عواصم البلدان سوف تحتاج إلى مزيد من الوقت لدراسة الاقتراحات المقدمة. وأبرز بعض العبارات الواردة في اقتراح الولايات المتحدة وخص بالذكر التأكيد بأن الملكية الفكرية وحدها لا تحقق التنمية وإنما هي جزء فقط من الحل. وقال إن تلك الفكرة تلتقي مع بعض جوانب الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل مع "أصدقاء التنمية". وقال إن الفقرة ذاتها من اقتراح الولايات المتحدة تحتوي على جوانب سلبية جداً إذ فيها سعي إلى الربط بين ظاهرة الرشوة والفساد والابتزاز وبين التنفيذ غير السليم لحقوق الملكية الفكرية. وتسائل عن البلدان المستهدفة بذلك القول. وقال إن في تلك العبارة تلميح سلبي ربما يرتبط بالبلدان النامية. وشدد على أن أية إشارة من ذلك القبيل تعتبر غير سليمة. واستطرد الوفد قائلاً إن الاقتراح الذي تقدم به "أصدقاء التنمية" لا يسعى إلى تحويل الويبو إلى وكالة من وكالات الأمم المتحدة المختصة أساساً بالتنمية، كما يدفع به اقتراح الولايات المتحدة، وإنما جعلها تدرك قضايا التنمية وتمكينها من تناول تلك المسائل بتحليل أعمق وخبرة أكبر. وشدد الوفد على أن جدول الأعمال بشأن التنمية يرمي إلى توسيع نطاق دور الويبو كمنسق لنظام الملكية الفكرية بطريقة تسهم بقدر أكبر في التنمية. وأشار في الوقت ذاته إلى أن اقتراح أصدقاء التنمية لا يذكر الحاجة إلى إنشاء هيئات جديدة. بل المقترح هو أن تؤخذ قضايا التنمية في الاعتبار في جميع أنشطة المنظمة وهيئاتها ومناقشاتها وألا تطرح في هيئة جديدة تنشئها الويبو خصيصاً لذلك الغرض. ولاحظ أن الولايات المتحدة تعتبر التنمية من بين التحديات الموهلة التي تواجه المجتمع الدولي، وقال إن البرازيل تشاطر ذلك الرأي. واستطرد وفد البرازيل قائلاً إن مواجهة تلك التحديات الموهلة يقتضي مراعاة التباين في مستويات نمو البلدان واختلاف الظروف المحلية عند وضع معاهدات جديدة وتنفيذها في مجال الملكية الفكرية. وأوضح أن اقتراح الولايات المتحدة الرامي إلى إعداد قاعدة بيانات وإنشاء مكتب للشركات كوسيلة للتوفيق بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمسلعة التقنية والتمويل من خارج الميزانية العادية إنما يتعارض مع مبدأ استقلالية أنشطة الويبو للتعاون التقني وتوجيهها لتلبية الطلبات المحددة. ووصف الوفد اقتراح الولايات المتحدة بأنه نوع من "التعاقد من الباطن" في مجال التعاون التقني إذ سيضع البلدان المستفيدة من التعاون رهينة في أيدي الشركات المانحة من القطاع الخاص والتي ربما تكون ذاتها من مالكي حقوق الملكية الفكرية. وتحدث عن وثيقة

أصدقاء التنمية وقال إن اقتراحهم يندرج في سياق أعمّ ويرمي إلى إنشاء إطار عمل للويبو لا ينحصر في دعم تنفيذ معايير أعلى لحماية الملكية الفكرية في البلدان النامية وإنما يسعى أيضا إلى مساعدة تلك البلدان على الاستفادة من هوامش المرونة المتاحة في اتفاقات الملكية الفكرية. وأحاط الوفد علما بأن مكتب الشراكات الذي تقترحه الولايات المتحدة لن يكون هيئة جديدة وإنما سيكون وحدة جديدة يتم إنشاؤها داخل الأمانة مثل مكتب الويبو للتقييم والبحث الذي يقترحه أصدقاء التنمية إذ سيكون أيضا كخدمة إضافية داخل بنية المنظمة. ولاحظ الوفد أن اقتراح الولايات المتحدة يلمح بصراحة إلى ضرورة تغيير بعض المجالات في أمانة الويبو من أجل تحسين العمل في مجال التعاون التقني وتحقيق مزيد من الفعالية من حيث التكلفة. وقال إن الحل الذي تقترحه الولايات المتحدة يقوم على مفهوم خصخصة الموارد وتكليف الجهات المانحة بإنجاز الأنشطة، أي عدم الاعتماد على موارد الميزانية العادية للويبو. وأضاف قائلا إن ذلك يعني تعريض أنشطة التعاون التقني لمزيد من التأثير من قبل مالكي الحقوق الذين ربما هم الأكثر اهتماما بتمويل أنشطة التعاون التقني في إطار خاص سعيا إلى تعزيز إنفاذ حقوقهم في أسواق البلدان النامية. واعتبر الوفد أن مسألة التمويل الخارجي ودور الجهات المانحة سيكون موضع قلق لدى العديد من البلدان النامية. وقال إن دور الأمانة كمشرف على إجراءات الوساطة والشراكة من خلال قاعدة البيانات دور يشوبه الغموض. وتساءل أيضا كيف سيساهم ذلك النظام المقترح في جعل أنشطة الويبو للتعاون التقني أكثر خدمة للتنمية وأكثر حيادا واستجابة للطلبات. وأعلن الوفد فيما بعد أنه يشاطر الرأي الوارد في نهاية اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية والذي يفيد بأن جهود الويبو في التصدي لاحتياجات التنمية ينبغي أن تتجلى في جميع أنشطة الويبو، سواء تعلق الأمر بوضع القواعد والمعايير أو التعاون لأغراض التنمية أو تقديم خدمات الملكية الفكرية. ثم انتقل الوفد إلى الوثيقة التي تقدم بها وفد المكسيك وقال إن بداية الوثيقة تحتوي على اقتباس مبتور وانقائي من الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن إعلان الألفية هو وثيقة ذات نطاق أوسع بكثير وتحتوي على عدة اعتبارات بشأن التنمية والقضاء على الفقر وقضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة إلى البلدان النامية. ثم أشار إلى البيان الذي أدلى به وفد الأرجنتين سلفا والمثال الذي ساقه بشأن وثيقة المكسيك، فشدّد على أهمية الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بضمان أدوية متوافرة ومتيسرة لمزيد من سكان البلدان النامية. وقال إن ذلك يقتضي قدرا من المرونة في مطالب حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها على الأدوية. واستطرد قائلا إن وثيقة المكسيك تشير أيضا إلى إعلان الدار البيضاء. وقال إن الجميع يدرك أن ذلك الإعلان لم يحظ لا بدعم البرازيل ولا بدعم أصدقاء التنمية، وأشار إلى البيان الذي أصدره أصدقاء التنمية في ذلك الشأن. وقال إن بلدانا نامية أخرى قد أعربت عن رأيها في عدم شرعية إعلان الدار البيضاء. وقال إن الإعلان ليس أساسا لاستئناف أية مفاوضات داخل الويبو. وأعلن وفد البرازيل أن عوضا عن السعي إلى خلق نوع من الاتفاق الزائف على أساس إجراءات وإعلانات على غرار إعلان الدار البيضاء، فإنه يفضل أن يرى المنظمة تعمل لمزيد من الثبات والديمقراطية والشفافية.

٩٧- وقال وفد البرازيل إن الوثيقة التي تقدمت بها المكسيك تشير إلى تزايد الطلب على مكاتب البراءات الوطنية نتيجة لكثرة المطالبات بموضوعات ومواد جديدة تتعلق بحماية الموارد الوراثية والمعارف التقليدية من قبل مجتمعات الشعوب الأصلية. وأعرب الوفد عن استغرابه لذلك البيان وطالب بتقديم أدلة واقعية عن ذلك الارتفاع السريع في عبء عمل مكاتب البراءات الوطنية نتيجة لحماية المعارف التقليدية. وأضاف قائلا إن أغلبية طلبات البراءات في البرازيل مثلا خلال السنوات القليلة الماضية تأتي من قطاع صناعة الأدوية. وشكك في أن تكون المعارف التقليدية قد طرحت أي تحدّ أمام مكاتب البراءات الوطنية. ولاحظ أن المكسيك تؤيد إنشاء آلية للتقييم داخل الويبو تعنى بتقييم مدى الامتثال للمعايير الدولية بشأن حقوق الملكية الفكرية في البلدان المستفيدة من التعاون التقني. وتساءل الوفد كيف يمكن أن يخدم ذلك قضية الملكية الفكرية والتنمية، وأضاف قائلا إن ذلك يتعارض وفكرة البحث عن هوامش المرونة في النظام من أجل إفادة مجتمعات البلدان النامية. وأعلن أن

البرازيل لن تؤيد تلك المبادرة التي تؤدي إلى رفع المعايير الدولية لحماية الملكية الفكرية بالنسبة إلى البلدان النامية المستفيدة من التعاون التقني مما يفرض عليها شروط إنفاذ لا تخضع لها البلدان المتقدمة ويجعل حياة البلدان النامية أصعب. وأعرب الوفد عن عدم ارتياحه للإشارة الواردة في وثيقة المكسيك حول المواطن العادي في البلدان النامية ومستواه المعرفي المتدني. وقال إن وثيقة المكسيك تصرح بأن البلدان النامية لا تدرك فوائد الملكية الفكرية لأن أفراد المجتمع يجهلون ماهية الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إن الافتراض بأن الشخص العادي في البلدان النامية جاهل ولا يدرك مزايا نظام الملكية الفكرية مسألة يجب التركيز عليها في الويبو، وأن الافتراضات من هذا القبيل تؤدي إلى التقليل من قدرة المجتمعات النامية على استيعاب فوائد نظام الملكية الفكرية وتقييمها لوحدها. وأشار أيضاً إلى أن وفد المكسيك يعلن أنه يوافق على النهوض بتنمية الشعوب عموماً شريطة ألا يؤثر ذلك في احترام معايير الحماية الدولية وفي وضعها ضمن الإطار المعمول به حالياً وشريطة ألا يفتح باب مفاوضات أخرى إلى جانب تلك الجارية حالياً سواء داخل المنظمة أو في إطار منظمة التجارة العالمية. ووصف وفد البرازيل ذلك الموقف بأنه يؤيد إبقاء الوضع على ما هو عيره، وليس ذلك ما يرمي إليه جدول أعمال الويبو بشأن التنمية. وقال إن البرازيل ترغب في تغيير الوضع الراهن وتدعيم عمل الويبو وتوسيع نطاقه ليشمل البعد الإنمائي. وقال إنه يفهم أن الاقتراح المكسيكي يدافع على نظام الملكية الفكرية الدولية القائم وربما صيغة منه تكون أقل مرونة من خلال فرض الامتثال لقواعده كشرط للحصول على التعاون التقني في المنظمة. ثم تحدّ الوفد عن اقتراح المملكة المتحدة فقال إنه يدل على مجهود أكبر في إبداء تعاطف أكثر مع قضية التنمية وذلك باستعمال التقرير الذي أصدرته في سنة ٢٠٠٢ مفوضية حقوق الملكية الفكرية للمملكة المتحدة، والتي استندت إلى خبرات أشخاص ذوي مؤهلات متنوعة وجنسيات مختلفة ومنهم خبراء من البلدان النامية لهم اطلاع على العلاقة بين الملكية الفكرية والتنمية. ورحب الوفد باستعانة المملكة المتحدة بتلك الوثيقة. وعن موضوع هوامش المرونة التي يمكن إتاحتها للبلدان النامية، أعرب الوفد عن قلقه من أن حكومة المملكة المتحدة تفكر في منحها لبعض البلدان النامية فقط وليس لكلاً، ورأى في ذلك محاولة لتطبيق نوع من الترتيب والنقسيمة على البلدان النامية. واستطرد قائلاً إن الإقرار بأن نظام الملكية الفكرية وحده لا يضمن للبلدان بلوغ أهدافها الإنمائية أمر إيجابي أيضاً وكذلك القول بأن نظام الملكية الفكرية يجب أن يراعي الظروف الخاصة بكل بلد على حدة. ولاحظ أن اقتراح المملكة المتحدة ينطوي على بعض السلبيات في الحلول التي يتقدم بها للمشكلات المحددة. ورأى الوفد أن المملكة المتحدة قد رجعت إلى الحل ذاته المقدم في وثيقة الولايات المتحدة ألا وهو إمكانية حل قضايا التنمية فقط من خلال تعزيز اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية وإعادة تركيز عملها. وقال إن ذلك المنهج يحصر قضايا التنمية في مسألة بسيطة هي زيادة أنشطة التعاون التقني. ولاحظ أن الوثيقة تدافع أيضاً عن المفاوضات حول تنسيق متطلبات الحماية بموجب البراءات في العالم وهو هدف يحظى بدعم البلدان النامية لكن بالشروط التي تم تحديدها في لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون البراءات وفي إعلان الدار البيضاء. وأشار إلى أن عملية التنسيق كما تقترحها البلدان المتقدمة سوف تؤدي إلى رفع المعايير الدولية الدنيا من جديد وإلى تقليص هوامش المرونة المتاحة بناء على اتفاقات الويبو واتفاق تريبس. وأعرب الوفد بالتالي عن قلقه إزاء ذلك الموقف ملاحظاً بأنه موقف لا يراعي التنمية. وقال الوفد إن وثيقة المملكة المتحدة تقر بأن هيئات الويبو مختصة للنظر في بعض جوانب نقل التكنولوجيا فيما يتعلق بالملكية الفكرية مباشرة. ولاحظ مع ذلك أن المملكة المتحدة تكتفي باقتراح يرمي إلى إحالة المسألة إلى الفريق المعني بالتجارة ونقل التكنولوجيا الذي أنشئ في منظمة التجارة العالمية بموجب الفقرة ٣٤ من إعلان الدوحة. وأعرب الوفد عن تأييده لذلك العمل في منظمة التجارة العالمية بيد أنه غير متفائل لآفاق نقاش موضوعي حول هذه المسألة في إطار ذلك الفريق. ورأى وفد البرازيل أن نقل التكنولوجيا هو جزء من توازن نظام الملكية الفكرية وينبغي بالتالي مناقشته بكامله في إطار الويبو.

٩٨- وأعلن وفد إيطاليا أنه يريد استكمال البيان الذي أدلى به باسم المجموعة بـاء، وبيان وفد لكسمبرغ الذي يمثل الجماعة الأوروبية. وأضاف أنه استمع بكل عناية إلى بيانات زملائه وغيرها من بيانات الوفود الأخرى، وأنه على اقتناع بأن التنمية تتسم بأهمية بالغة لكل البلدان، النامية والمتقدمة على السواء، كما أنه على اقتناع بأهمية التعاون الدولي. ففي مجال الملكية الفكرية، تباشر إيطاليا عدة برامج دولية للتعاون التكنولوجي بالاشتراك مع بلدان أخرى أو مع منظمات دولية. كما أنها تباشر أنشطة تعاونية بالاشتراك مع الويبو كل سنة. وأضاف الوفد أنه لا يريد أن يقتصر حديثه على التعاون التقني فحسب، بل يريد أيضا أن يتحدث عن التدريب والثقافة وثقافة الملكية الفكرية. واستطرد قائلاً إنه على الرغم من صياغة أول قانون للملكية الفكرية في إيطاليا في سنة ٧٠٠ قبل الميلاد، إلا أن الأمر يتطلب نشر المعرفة بشأن الملكية الفكرية على الدوام بغية تحقيق ثقافة حقيقية بهذا الصدد. ولذلك، أوضح الوفد أن معرفة الملكية الفكرية وإدارتها واحترامها هي من شأن كل بلد. وبما أن الجميع لا يتحدث عن الملكية الفكرية، وإنما عن حقوق الملكية الفكرية، فإن من شأن ذلك أن يصبح مسألة اقتصادية، وينبغي أن يتذكر الجميع ذلك الجانب المهم لأن التنمية يمكن أن تكون تنمية ثقافية أو تنمية تكنولوجية أو تنمية اقتصادية. وأعلن الوفد عن مسانדתه للدور المهم الذي تضطلع به الويبو، وعن مسانדתه أيضاً لأنشطتها.

٩٩- وأعلن وفد أثيوبيا أنه تزايد الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة لحفز النمو الاقتصادي، وتعزيز التنمية الاجتماعية والثقافية في عدد كبير من البلدان. غير أن منافع الملكية الفكرية لا توزع على نحو منصف بين البلدان، فما زالت البلدان الأقل نمواً مناطق هامشية. وأضاف أن من البديهي أن الركيز الأساسي لأي مؤسسة ناجحة للملكية الفكرية يرتكز بصورة خاصة على إطار قانوني ملائم لحماية الملكية الفكرية وإنفاذها وتسويقها، والحفاظ في نفس الوقت على المصلحة العامة، كما يرتكز على هيكل تنظيمي فعال وشفاف لإدارة نظام الملكية الفكرية، وعلى شبكات تربط بين مكاتب الملكية الفكرية، وعلى قوة عمل خبيرة تقنياً وماهرة إدارياً، وعلى شبكة اتصال نموذجية لاقتسام المعارف والنفاذ إلى المعلومات ونشر الملكية الفكرية. وقال الوفد في ذلك السياق إنه يسره أن يلاحظ أن الويبو واصلت مساعدة البلدان الأقل نمواً على نحو يتماشى مع مصالحها وأهدافها الإنمائية واستراتيجياتها والتزاماتها الدولية، وساعدتها على وجه التحديد في وضع وتنفيذ استراتيجية وسياسة مناسبتين للملكية الفكرية، وفي إنشاء المؤسسات واكتساب المهارات في إدارة نظام الملكية الفكرية. والتمس الوفد من الويبو أن تكثف جهودها لضمان تزويد أعضائها الأكثر ضعفاً بمؤسسات وطنية نموذجية وفعالة للملكية الفكرية.

١٠٠- وأعرب وفد ترينيداد وتوباغو عن شكره لمجموعة أصدقاء التنمية على الوثيقة المفصلة التي قدمتها وأوضحت فيها القضايا التي طرحت في سبتمبر/ أيلول - أكتوبر/ تشرين الأول من السنة السابقة على الجمعية العامة للويبو في الوثيقة WO/GA/31/11. وعبر الوفد عن شكره أيضاً على الوثائق الأخرى التي قدمتها المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، لأنها ساعدت على توضيح الاقتراحات الأصلية للبرازيل والأرجنتين. وأقر الوفد بأن الويبو اضطلعت بدور رائد في تطوير الملكية الفكرية، وبأنها أسهمت إسهاماً جليلاً في ذلك المجال. وأعرب عن امتنانه وتقديره للويبو التي ساعدت بلده على زيادة قدرته على حماية الملكية الفكرية. غير أنه خلال السنين الأخيرة، اكتشف الوفد أن أي مكتب للملكية الفكرية يباشر عمله بنجاح ويعتمد على موظفين أكفاء وتكنولوجيا متقدمة ويستند إلى قوانين حديثة للملكية الفكرية لا يكفل بالضرورة أن تؤدي الملكية الفكرية إلى التنمية، وإنما يكفل تشجيع الابتكار والإبداع على الصعيد المحلي والاستثمار ونقل التكنولوجيا ويخدم بوجه عام كأداة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأيد الوفد بيانات الوفود المساندة للمواقف الموضحة باختصار في الوثيقة IIM/1/4، ووافق بوجه عام على البيانات التي أدلى بها وفد جامايكا باسم مجموعة

بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورأى أن الاقتراحات الواردة في الوثيقة التي أعدتها "مجموعة أصدقاء التنمية" تعزز قدرة الويبو على التأثير بصورة إيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كل البلدان، وبصورة أكبر في البلدان النامية. وأعلن مع ذلك قلقه من إجراء توصيات محددة وردت في تلك الاقتراحات، وأنه لا يوافق تماماً على الاقتراح الرامي إلى إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحث كوسيلة لدعم مهام الويبو. وأوضح قائلاً إن الهدف الأساسي من إنشائه، كما هو مبين في الوثيقة موضع النقاش، هو "توفير آلية شفافة مستقلة وموضوعية تقم فيها برامج أنشطة الويبو بالنسبة إلى تأثيرها الإنمائي بوجه عام وتأثيرها في النشاط الإبداعي والابتكاري والنفوذ إلى المعارف والتكنولوجيا ونشرها (الفقرة ٢٩)". وتساءل الوفد بالتالي عما إذا لم يكن من الأفضل إجراء التقييم على نحو شامل ومكثف، وأضاف أنه منزعج إلى حد ما من فكرة إنشاء "مكتب" كما جاء في الفقرة ٢٨ أو "وحدة" كما جاء في الفقرة ٣٠، وتكليف ذلك المكتب في الفقرة ٣٠ بتقديم تقارير "سنوية" عن عمله. وقال إن من الواضح أن تلك الترتيبات تتوقع تنظيمه لمدة تتجاوز السنتين كحدّ أدنى، وإلحاقه بمنظمة، وحصوله على كل وثائق المنظمة بالكامل ودون أي قيد، ودون أن تكون له علاقة بالرئيس التنفيذي للمنظمة. وعلى الرغم من أن الوثيقة IIM/1/4 طرحت بعض الأفكار الواضحة بشأن كيفية تسيير عمل ذلك المكتب من منظور تنظيمي وإداري محض، إلا أنها لم تكن واضحة في أجزاء أخرى. وفي الختام، أعرب الوفد من جديد عن مساندته للاقتراحات بوجه عام، وخاصة الاقتراحات الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية.

١٠١- وأعرب وفد ملاوي عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين والبرازيل و"مجموعة أصدقاء التنمية"، والذي يرمي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. كما أعرب عن تأييده للاقتراح الذي أدلى به وفد المغرب باسم مجموعة البلدان الأفريقية ووفد بنين باسم البلدان الأقل نمواً. وأعلن الوفد أنه يرى أن من شأن وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية أن يكفل تنسيق عمل الويبو المتصل بقضايا التنمية المهمة، ويستكمل العمل الذي تؤديه المنظمة من خلال برامجها للتعاون الإنمائي، الأمر الذي سمح لبلدان مثل ملاوي بتطوير برامجها المتعلقة بالملكية الفكرية. ورأى الوفد مع ذلك أن المساعدة ينبغي أن تتجاوز المساعدة التقنية التي تقدمها المنظمة حالياً إلى البلدان النامية، وينبغي أن تكون أكثر تركيزاً على الاحتياجات الخاصة للبلدان المعنية. وأعلن الوفد أن ملاوي تقوم حالياً بمساعدة الويبو بمراجعة دور الملكية الفكرية في التنمية الوطنية، وأعرب عن أمله في أن تتغير نظرة حكومة بلاده إلى الملكية الفكرية ودورها في التنمية.

١٠٢- وعبر وفد المكسيك عن شكره للوفود التي ساندت اقتراح الحكومة المكسيكية بروح بناءة، وقال إنه على وعي بأن مختلف الاقتراحات المقدمة تمثل خطوة أولى في عملية دبلوماسية طويلة الأمد يجب أن تبذل الجهود فيها للتوفيق بين مختلف المواقف والتوصل إلى اتفاق في الآراء. وأشار الوفد إلى الوثيقة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية" في الأسبوع السابق، وأضاف أنه سيفحص محتوياتها بكل عناية وسيشرح موقفه بهذا الصدد في القريب العاجل. وفي الختام، عبّر الوفد عن رغبته في التسجيل في محضر الجلسة أنه يرى أن من المهم للغاية الحفاظ على جو من الاحترام والصدقة والمجاملة الدبلوماسية، وتفادي الإهانات التي لا ضرورة لها بصرف النظر عن الاختلافات الموضوعية. وبناء عليه، فإنه لا ينكر دهشته واضطرابه من التعليقات التي قدمها ممثلاً الأرجنتين والبرازيل بشأن اقتراح المكسيك، لا سيما أن الاجتماع محفل للنقاش المتعدد الأطراف في جو دبلوماسي. وقال إنه أحاط علماً بالأسلوب والنبرة والصفات التي استخدمها الممثل الدبلوماسي لجمهورية الأرجنتين، وسينقلها إلى السفارة المكسيكية بالكامل لاتخاذ الإجراءات المناسبة. واختتم الوفد كلمته طالباً من الرئيس أن يدرج تلك الملاحظات في المحضر الختامي أو في ملخص الرئيس.

١٠٣- وأعرب وفد الجزائر عن تأييده للبيان الذي أدلى به باسم مجموعة البلدان الأفريقية، وأضاف أن ذلك البيان لم يكن استجابة للاقتراحات الأربعة المطروحة لوجود بعض الاختلافات التي أثرت في النهج. وأكد الوفد أن النهج أخذ في اعتباره بوجه عام الفجوة التي تفصل البلدان الغنية عن البلدان النامية، وأنه أسهم في الجهود المبذولة لإعادة تركيز مجرى العولمة الحالي. وأشار أيضاً إلى أنه تمت الموافقة على ذلك النهج بناء على الأهداف الإنمائية للألفية واتفق آراء مونتيري وخطة عمل الدوحة. وتساءل الوفد عما إذا كانت هناك وسائل أخرى لتنفيذ ذلك النهج، بخلاف تعزيز البعد الإنمائي، في كل الأنشطة التي تباشرها الويبو. ورأى أن الاقتراحات تمثل أساساً سليماً للغاية لمواصلة النقاش، كما رأى أنها لا تسعى إلى إنشاء هيئة جديدة أو عملية جديدة للتنمية، فليس ذلك هو المقصود منها، وإنما جوت صياغتها بالأحرى كمساهمة في الجهود الرامية إلى تنسيق سياسات وبرامج التنمية المنفردة للغاية وبدون أي أثر دائم في الوقت الراهن. وأضاف الوفد أنه لا ينظر إلى الملكية الفكرية على أنها غاية في حد ذاتها، وإنما كأداة للتنمية، وأن الاستخدام المناسب لتلك الأداة هو موضوع النظر في الاجتماع. وأوضح أن النظام الحالي يمنح لأصحاب الحقوق حماية أكبر بكثير مما يمنحه للحق في التنمية، وأن حماية أصحاب الحقوق، عند ارتباطها بالملكية الفكرية، تصبح عائقاً للتنمية عندما تعوق البلدان النامية عن خلق بيئة تسمح بإيجاد أنشطة جديدة والقدرة على الابتكار وروح المنافسة المنصفة. واختتم الوفد كلمته قائلاً إنه يسعى إلى التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن تنفيذ نهج يجب ألا يقتصر على أن يكون مجرد أضغاث أحلام أو مجرد برامج للمساعدة التقنية، بل يجب أن يفي باحتياجات العالم النامي جزئياً.

١٠٤- وأخذ وفد الأرجنتين الكلمة فأوضح أنه تحدث بصفته الممثل المعتمد من حكومة الأرجنتين، وأنه تصرف بالتالي بناء على تعليمات واضحة وصريحة من حكومة بلاده، كما فعل في أي اجتماع آخر أو في أي محفل دولي آخر.

١٠٥- وأعرب ممثل الاتحاد الأفريقي عن شكره للمكتب الدولي، وبصورة خاصة للمدير العام للويبو الدكتور كامل إدريس، على تنظيم ذلك الاجتماع المهم ودعوة الاتحاد الأفريقي إلى المشاركة فيه. وأشار إلى موقف أفريقيا بشأن المبادرة الرامية إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وبشأن مختلف الاقتراحات التكميلية التي قدمها المتحدث باسم أفريقيا، وفد المملكة المغربية، ومختلف الوفود الأفريقية، والمتحدث باسم البلدان الأقل نمواً. وأضاف أن الآراء والاهتمامات التي أعرب عنها تعكس تماماً آراء واهتمامات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، وأنه يؤيدها تماماً. وقال ممثل الاتحاد الأفريقي إنه يرغب مع ذلك في تأكيد الأهمية الكبيرة التي يعلقها الاتحاد على ذلك النقاش، لأن التنمية في جوانبها المختلفة هي في صميم الاستراتيجيات التي تتماشى مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ولذلك، يؤيد الاتحاد وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، ويقدر الوعي المتزايد بالملكية الفكرية من حيث ارتباطها بالتنمية. وأضاف ممثل الاتحاد الأفريقي أنه على قناعة بأن مختلف أنشطة التعاون والمساعدة التقنية التي نفذت في أفريقيا خلال السنوات الأخيرة بمعاونة الويبو قد ساعدت بلا شك في تحقيق تلك التنمية الإيجابية. واستطرد قائلاً إن العديد من البلدان الأفريقية قد استفادت من برامج تحديث المرافق الوطنية الأساسية للملكية الفكرية وتطوير الموارد البشرية وخلق الكفاءات. وقد بذلت تلك الجهود أساساً من أجل إجراء الإصلاحات القانونية، ولا تزال تبذل بصورة معقولة لدعم تنسيق أنظمة الملكية الفكرية في أفريقيا. ومضى يقول إن الويبو والاتحاد الأفريقي ينفذان برنامجاً مشهوراً تمنح بموجبه الجوائز والمكافآت كل سنتين لأفضل مخترعين أفارقة، الأمر الذي من شأنه الحث على الابتكار والمنافسة وإثراء ثقافة الملكية الفكرية وتحقيق نتائج إيجابية في البلدان الأفريقية. وفي الختام، أعرب عن أمله في أن يساعد جدول أعمال الويبو بشأن التنمية على أن تباشر المنظمة عملها بمزيد من الحيوية، ويساعد أفريقيا على السير في درب التنمية المستدامة.

١٠٦- وقال ممثل المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات إن منظمته تعير اهتماماً كبيراً لمختلف الاقتراحات التي قدمت في الوثائق، وأعرب عن شكره لكل البلدان على البيانات التي أعدتها للاجتماع. وأضاف أنه يشاطر الرأي القائل بأن الملكية الفكرية تضطلع بدور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأعرب عن اعتقاده بأن جهود الويبو في ذلك المضمار جديرة بالذكر، وبأن عمل المنظمة مفيد وفعال في المناقشات، وبأنه قد يكون من المفيد الاطلاع على أنشطة الويبو، ووضع سجل لمساعي المنظمة المتعلقة بتطوير الملكية الفكرية في البلدان، مما يسمح لها بإدراك إلى أي حد تعمل الويبو بصورة فعالة ووفقاً لدستورها وأنشطتها. وأضاف أن منظمته على يقين بأن من شأن ذلك أن يسمح بالتحقق من أن الويبو تباشر عملها وفقاً لولايتها كوكالة متخصصة للأمم المتحدة، وأن أنشطتها وأعمالها تطابق غايات وأهداف مختلف البلدان وتتفق مع ميوانيتها. واستطرد قائلاً إنه لا يعتقد أنه هناك حاجة إلى فحص ولاية المنظمة من جديد أو إنشاء هيئات جديدة مخصصة للتنمية على وجه التحديد، لأنه تم إنشاء أفرقة عاملة مخصصة للتنمية في المنظمة خلال السنوات الأخيرة. وأعلن أن إحدى أولويات عمل الويبو منذ البداية تمثلت في مساعدة مكاتب البراءات التابعة للدول الأعضاء في المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات، وأن تلك المكاتب ما زالت فتية لأنها أنشئت عقب المرحلة السوفياتية، أي منذ عشر سنوات تقريباً، وما زالت في حاجة إلى المساعدة. وأوضح أن برنامج منظمته للتنمية خلال السنوات الخمس المقبلة يستهدف اتخاذ تدابير ملموسة، ليس لتطوير منظمته فحسب، بل كذلك لاتخاذ تدابير محددة لتطوير علاقتها بالمنظمات الدولية للانتفاع على أفضل وجه بما تقدمه من مساعدات. ولفت نظر الويبو إلى احتياجات تلك المنطقة، وإلى أنها ليست المنظمة الوحيدة التي تركز عملها حالياً على الملكية الفكرية، وإلى أنه ينبغي أن تدعم تنسيقها وجهودها مع المنظمات الأخرى. وأوضح أن بإمكان المنظمات الإقليمية أن تشارك الويبو في مجال التنمية بصورة أنجع، وأن من المفيد في هذا الصدد التعاون تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الإقليمية التي تتمثل مهمتها في التأكد من وضوح وسهولة الإجراءات المتعلقة بالملكية الفكرية في مناطق محددة. واختتم ممثل المنظمة الأوروبية الآسيوية للبراءات كلمته قائلاً إن بالإمكان تنسيق المساعدة التي تقدمها الويبو إلى البلدان على نحو أفضل، وإن منظمته تؤيد التدابير المحددة التي اقترحتها المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة و"مجموعة أصدقاء التنمية".

١٠٧- وأقر ممثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بأهمية تقييم التأثير الإنمائي لحقوق الملكية الفكرية. ولهذا الغرض، قال إن الأونكتاد يندرس المسائل التالية: أولاً، ينفذ الأونكتاد بالاشتراك مع المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة مشروعاً بشأن حقوق الملكية الفكرية والتنمية. والأهداف الرئيسية للمشروع هي: (أ) تحسين إدراك التأثير الإنمائي ليس لاتفاق تريبس فحسب، بل كذلك لحقوق الملكية الفكرية بوجه عام، (ب) وتيسير مشاركة البلدان النامية في المفاوضات الجارية بشأن المسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية في الويبو وفي منظمة التجارة العالمية، (ج) ومساعدة السلطات الوطنية بوجه عام في تنفيذ واعتماد سياسات بشأن حقوق الملكية الفكرية في السياق الواسع النطاق للنمو والتنمية، وأخيراً (د) لفت النظر إلى هوامش المرونة المتضمنة في اتفاق تريبس و"صكوك الملكية الفكرية الأخرى، وتيسير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بالتالي بالتنسيق مع الأهداف السياسية الأكثر اتساعاً.

١٠٨- وثانياً، تدارس الأونكتاد بعض المسائل المتعلقة ببرامج الحاسوب مفتوحة المصدر. ولهذا الغرض، نظم في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ اجتماعاً للخبراء بشأن برامج الحاسوب مفتوحة المصدر وأثارها السياسية والإيمانية، كمساهمة له في الجهود المبذولة لسد الفارق الرقمي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وثالثاً، اضطلع الأونكتاد بدور نشط في تشجيع النقاش بشأن حماية المعارف التقليدية. ففي فبراير/ شباط ٢٠٠٤، اشترك الأونكتاد وأمانة الكومنولث في تنظيم دورة تدريبية بشأن "عناصر

الأنظمة الوطنية الخاصة لصون وحماية وتعزيز المعارف التقليدية والأنشطة والممارسات والخيارات الإبداعية بغية وضع إطار دولي لها". ورابعاً وأخيراً، يسهر الأونكتاد على تنفيذ تفويض كلفه به مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر الذي عقد سنة ٢٠٠٤ في ساو باولو لتقييم جدوى السياسات الرامية إلى تشجيع الأنشطة الإبداعية المحلية وخلق الكفاءات، بما في ذلك دور حقوق الملكية الفكرية. وكلف الأونكتاد أيضاً بإجراء تحليل على المستوى الإقليمي للبعد الإنمائي لجوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، بما في ذلك إدخال تحسينات على عملية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والأبعاد والآثار الإنمائية لوضع وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وكذلك حماية المعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، واقتسام المنافع على نحو منصف وعادل، دون الإخلال بالعمل الجاري في محافل أخرى. وفي الختام، قال ممثل الأونكتاد إن منظمته تتابع باهتمام أنشطة الويبو الحالية، وإنها على استعداد لتقديم مشورتها التقنية، لا سيما فيما يتعلق بالآثار الإنمائية للملكية الفكرية وعلاقتها بالتجارة ونقل التكنولوجيا.

١٠٩- وأعرب ممثل منظمة الصحة العالمية عن تقديره لمبادرة الويبو المهمة والتي جاءت في الوقت المناسب. وأشار إلى أن الهدف الأساسي لمنظمته يتمثل في "تحقيق أعلى مستوى ممكن للصحة لجميع الشعوب"، وإلى أنها تسترشد في سعيها إلى تحقيق ذلك الهدف ببعض المبادئ الأساسية، بما فيها أن "التنمية غير المتساوية في مختلف البلدان في تعزيز الصحة ومكافحة الأمراض تمثل خطراً مشتركاً". وأضاف أنه يدرك بالتالي ما للأهداف الإنمائية من أهمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لتحقيق أهداف الصحة العامة، وأنه ينتهز الفرصة لتوضيح وجهات نظر منظمته وأنشطتها في مجال حقوق الملكية الفكرية والصحة العامة على أمل أن تسهم في المناقشات. وأشار إلى أن جمعية الصحة العالمية طلبت في قراراتها المتتالية منذ سنة ١٩٩٩ أن تتحقق الويبو من أن استراتيجيتها الطبية تتناول بالبحث مسألة مهمة، ألا وهي تأثير الاتفاقات التجارية الدولية في الصحة العامة والحصول على الأدوية. والتمست جمعية الصحة العالمية بصورة خاصة أن تتعاون الويبو مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لمراقبة وتحليل ما للاتفاقات التجارية الدولية من تأثير في الصحة والمستحضرات الصيدلانية، بغية مساعدة الدول الأعضاء على تقييم ووضع سياسات صيدلانية وصحية وتدابير تنظيمية من شأنها زيادة التأثير الإيجابي لتلك الاتفاقات والحد من تأثيرها السلبي. وفي هذا الصدد، أعربت جمعية الصحة العالمية (في قرارها WHA 56.27 الصادر في مايو/ أيار ٢٠٠٣) عن "انشغالها بالنظام الحالي لحماية البراءات، خاصة فيما يتعلق بالحصول على الأدوية في البلدان النامية" وطلبت بإلحاح أن تكيّف الدول الأعضاء "التشريعات الوطنية للانتفاع تماما بهوامش المرونة المتضمنة في اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبيس)". وطلب القرار ذاته إلى المدير العام أن ينشيء هيئة محدودة المدة لتقديم اقتراحات ملموسة في مجال حقوق الملكية الفكرية والنشاط الإبداعي والصحة العامة. كما أن القرار WHA 57.14 الصادر في مايو/ أيار ٢٠٠٤ طلب بإلحاح إلى الدول الأعضاء أن "تشجع على أن تأخذ الاتفاقات التجارية الثنائية في الاعتبار هوامش المرونة المتضمنة في اتفاق تريبيس والمعترف بها في إعلان الدوحة الوزاري بشأن اتفاق تريبيس والصحة العامة". وبناء عليه، فإن وجهات نظر منظمة الصحة العالمية ومواقفها السياسية وتعاونها التقني بشأن المسائل المتصلة بالملكية الفكرية والصحة العامة تسترشد بالقرارات السابقة ذكرها، وكذلك بالنهج المعتمد في إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبيس والصحة العامة. وأوضح ممثل منظمة الصحة العالمية أن منظمته تنظر إلى إعلان الدوحة على أنه حدث مهم أقر بضرورة أن تكون حماية الملكية الفكرية متناسقة مع أهداف الصحة العامة، وأن برنامج المنظمة للتعاون التقني يعكس التزامها بالتنفيذ الفعال لإعلان الدوحة، وأنه يسر المنظمة بالتالي أن تشارك وتسهم في المناقشات لمعرفة أفضل الوسائل الكفيلة بإنفاذ إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبيس والصحة العامة، بغية تحقيق الهدف الرامي إلى توفير الأدوية للجميع. وفي هذا السياق، ترى منظمة الصحة العالمية أن المناقشة البناءة للمسائل التالية ستكون إسهاماً مهماً في الجهود

الرامية إلى إنفاذ إعلان الدوحة: أولاً، توفير معلومات سهلة المنال وشفافة بشأن المركز القانوني للبراءات المتعلقة بالأدوية. وقد كان أحد العوامل الحاسمة لإنفاذ إعلان الدوحة على نحو فعال تيسر معلومات دقيقة ومستكملة بشأن المركز القانوني للبراءات المتعلقة بالأدوية. ففي العديد من البلدان، لا يزال هناك شك كبير في وجود براءات بشأن أدوية معينة، والمعلومات في هذا الصدد لا تتوفر دائماً في شكل سهل الفهم. وفي بعض البلدان، قد تكون الأبحاث بشأن البراءات باهظة التكاليف ومضیعة للوقت، وتتسبب في تأخر توريد الأدوية. فما هي التدابير التي يمكن اتخاذها لكي يكون المركز القانوني للبراءات المتعلقة بالأدوية أكثر شفافية؟ تعتقد منظمة الصحة العالمية أنه ينبغي اتخاذ التدابير الكفيلة بتشجيع أو فرض الكشف عن البراءات المتعلقة بالأدوية. فمن العسير بصورة متزايدة تجاهل الصعوبات المترتبة على انعدام شفافية أو توفر المركز القانوني للبراءات المتعلقة بالأدوية لتوريد الأدوية الضرورية لعلاج الأمراض الفيروسية مثلاً. وبالإمكان أن تباشر مهمة الكشف في البداية المنظمات الإقليمية أو المتعددة الأطراف أو مكاتب البراءات، في حالة استحالة ذلك على المستوى الوطني. وتعتقد منظمة الصحة العالمية أنه سيؤدي ذلك إلى تحقيق بعض المزايا، وعلى الأخص تسهيل عملية توريد الأدوية بصورة أكيدة وسريعة، وتشجيع شفافية وفحص البراءات المتعلقة بالأدوية. ووفقاً لممثل منظمة الصحة العالمية، تتمثل المسألة الثانية في أن تتجه سياسات الصحة العامة إلى استصدار براءات عن الأدوية، ذلك أن المنظمة ترى أن هناك أسباباً وجيهة لإدخال منظور الصحة العامة في نظام البراءات. فالهند مثلاً أخذت أهمية الصحة العامة في اعتبارها صراحة عندما وضعت تشريعاتها الحديثة بشأن البراءات، وبإمكان البلدان النامية الأخرى أن تحذو حذوها عند وضع تشريعاتها ومراجعتها وتنفيذها. ويشمل ذلك إعداد أدلة مبسطة وعملية بشأن استصدار براءات عن الأدوية، وينبغي أن يضع تلك الأدلة فاحصو البراءات بالاشتراك مع خبراء في الصحة العامة. وتشجع منظمة الصحة العالمية ذلك التعاون المشترك بين الوكالات، بغية تيسير اتخاذ قرارات مستنيرة تكفل أن تكون حماية الملكية الفكرية متناسقة مع أهداف الصحة العامة. وعلى البلدان النامية أن تعتمد مثل هذه الأدلة وتكييفها بحيث تكون ملائمة لإحتياجاتها وأولوياتها المحددة في مجال الصحة العامة. واختتم ممثل منظمة الصحة العالمية كلمته قائلاً إن منظمته على استعداد تام للإسهام في مناقشة تلك المسائل، وإنها تتطلع إلى إجراء نقاش بناء بهذا الصدد في الويبو.

١١٠- وقال ممثل مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ إن المجموعة تأوي أغلبية البلدان الأقل نمواً وأغلب البلدان الضعيفة في العالم. ولهذا السبب، يستدعي الأمر النظر في وضع جدول أعمال بشأن التنمية تحت رعاية الويبو. وأضاف أن أمانة المجموعة تؤيد تماماً الدعوة إلى تعزيز وإنعاش دور الويبو في إعداد وتنفيذ جدول أعمال بشأن التنمية. وفي هذا الصدد، قال إنه يشارك الآخرين في امتداح الوفود التي تقدمت باقتراحات أو ساندت فكرة وضع جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو، وبصورة خاصة الاقتراحات المفصلة التي قدمتها "مجموعة أصدقاء التنمية". وأشار إلى أن مجموعة دول أفريقيا والكاريببي والمحيط الهادئ ما زالت تعاني من تأثير التخلف في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى الأخص انتشار الفقر والأمراض وسوء معدلات التبادل التجاري وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية وتوسع الفجوة التكنولوجية بالمقارنة بالبلدان المتقدمة. وأعلن أن من المهم للغاية أن يساند المجتمع الدولي إدماج بلدان المجموعة السابق ذكرها والبلدان النامية الأخرى في الإطار الاقتصادي العالمي بوجه عام، وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف بوجه خاص، من أجل إيجاد حل مناسب لمشكلات التخلف. وبالنسبة إلى الملكية الفكرية والويبو، من المهم أيضاً الإقرار بضرورة اعتماد قواعد ومعايير بشأن الملكية الفكرية تتلاءم مع الإحتياجات الإنمائية لبلدان المجموعة. ويستدعي الأمر تقديم المساعدة إلى بلدان المجموعة والبلدان النامية الأخرى كي تستفيد بوجه كاف ومناسب من حقها في هوامش المرونة والاحتفاظ بمساحة سياسية لأهدافها واستراتيجياتها الإنمائية، كما صرحت بذلك وفود عديدة. وينبغي تحقيق ذلك على وجه كامل في برامج

للويبو للمساعدة التقنية. وأكد ممثل المجموعة أن الويبو تنتمي إلى أسرة منظمات الأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة تتكفل أساساً بتعزيز التنمية، وأنه ينبغي بالتالي أن تدمج الويبو حالياً أولويات التنمية في كل أنشطتها وتعززها تماماً، وأن تسهم إسهاماً حيويًا في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار ممثل المجموعة إلى مثال آخر يتعلق باتفاق تريبس والصحة العامة، ويسمح للبلدان بالحصول على الأدوية. وأضاف أنه ليس من مصلحة الويبو أن تقف جانبا، ونوه بدور المساعدة التقنية بالارتباط بالمعالج الواسعة النطاق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وقال إن المجموعة مقتنعة بالدور القيم لبرامج الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية، وإنها ترى أن بإمكان الويبو أن تحسن تعاونها التقني وبرامج المساعدة بتلبية احتياجات وطلبات البلدان المستفيدة. وفي الختام، ألح ممثل المجموعة على ضرورة تعاون الجميع في زمن محدد لكي يمكن وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية في أقرب وقت ممكن.

١١١- وأعرب ممثل جامعة الدول العربية عن ارتياحه لدرجة ومستوى التعاون بين الجامعة العربية والويبو، لا سيما منذ أن عكس ذلك التعاون عزم البلدان العربية على تطوير أنظمة الملكية الفكرية سواء فيما يتصل بالنظام القانوني للملكية الفكرية أو لاستكمالها أو لمراجعة القوانين العربية. ورأى ممثل الجامعة العربية أن تلك المساعي هي من بين المسائل التي تريد الجامعة العربية أن تحظى بالبعد الإنمائي وبقيمتها الحقيقية لأن هناك أيضاً صلة بين الاختراع والتنمية، نظراً لأن كل أشكال التنمية وفي كل المجالات تقوم أساساً على قدرة مساعي الإنسان وعلى الاختراعات، وتتطلب التنظيم وتعويض صاحب الحق عن اختراعه، وتسمح للشخص الذي يستخدم هذه الاختراعات بالانتفاع بها. ورأى ممثل الجامعة العربية أن هناك حاجة إلى تحقيق توازن بين المنافع التي تخدم التنمية، وحاجة إلى تحقيق تلك الأهداف. ولذلك، عززت أمانة الجامعة العربية علاقتها بالويبو من خلال إبرام اتفاقات بين الجامعة العربية والويبو. وهذه الاتفاقات التي أجريت في الأمانة العامة أو في أحد البلدان العربية، أسهمت في بلورة نظام الملكية الفكرية، وفي مساعدة البلدان العربية على التغلب على نقاط ضعفها، وزادت قيمة الملكية الفكرية من خلال المحافل التي عقدت بمشاركة المسؤولين عن مكاتب الملكية الفكرية في البلدان العربية، وبمشاركة خبراء من البلدان العربية وكذلك من المنظمات الدولية والويبو. كما عقدت دورات تدريبية للمسؤولين عن الملكية الفكرية في البلدان العربية لتمكينهم من استخدام الأدوات المرتبطة بالملكية الفكرية وفقاً للقوانين التي وضعتها المنظمة. ومن أجل جعل العلاقة بين الويبو والجامعة العربية دائمة والربط بين مختلف إدارات ومكاتب الملكية الفكرية وخلق بيئة مناسبة لتبادل الآراء، أنشئت وحدة خاصة ربطت بمكتب الأمين العام. وعلى الرغم من أهمية ذلك التعاون من حيث الكم والكيف، فإن مسألة التنمية وعلاقتها بمكاتب الملكية الفكرية استدعت دائماً النظر إلى إليها واستعراضها بسبب عبء التنمية في البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية، واقتضت مواصلة الجهود. وقد تطلب الأمر أيضاً البحث عن الوسائل الكفيلة بزيادة فعالية التعاون الإقليمي أو الدولي، والمجالات التي تشكل فيها الويبو الركن الأساسي ومركزاً للخبرة الدولية الوافدة من بلدان عدة. وأعرب ممثل الجامعة العربية عن استعداده للإسهام في تطوير البعد الإنمائي نظراً لأنه يمثل أحد أهداف الويبو، التي أحرزت نتائج مهمة في هذا المجال، كما أعرب عن ارتياحه للجهود التي يبذلها مكتب البلدان العربية للتنمية الاقتصادية، وشكره على جهوده الرامية إلى دعم الروابط بين الجامعة العربية والويبو.

١١٢- وأعلن ممثل المكتب الأوروبي للبراءات أن المكتب يضم حالياً ثلاثين دولة عضواً، وأن المكتب هو المنظمة التقنية المكلفة بإجراءات منح البراءة الأوروبية. وأضاف أن أحد القرارات الأولى للمجلس الإداري حث على مشاركة المكتب فيما كان يعرف سابقاً بالمساعدة التقنية، والتي كانت تعرف منذ ٢٥ سنة بالتعاون التقني. وفي الوقت الراهن، يضم المكتب أكثر من ٤٠ موظفاً، وينفذ برامجه

بالتعاون مع الدول الأعضاء. وقد نفذ الجزء الأول من برنامجه بناء على برنامج للويبو، كما أنه ينفذ حالياً برامج مختلفة بالاشتراك مع العديد من البلدان أو المنظمات الإقليمية المشاركة في الاجتماع، علماً بأن اللجنة الأوروبية تمول نصف برامجه، وبأن البرامج تشمل كل مجالات الملكية الفكرية، وبأنه أنشئت لهذا الغرض مكاتب في عدد كبير من البلدان. وأضاف أن المكتب الأوروبي للبراءات يضع برامجه بناء على طلب شركائه، ويجري مناقشات معهم لإعداد برامج شاملة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات. وأوضح أن المكتب بصفته هيئة تقنية لا يسعه أن يسهم بصورة مباشرة في نقاش اليوم، ولكن بإمكانه فقط أن يدلي ببعض نتائج خبرته. وإذا كانت عبارة "جدول أعمال بشأن التنمية" قد وردت مؤخراً في مداوالات المحافل بشأن الملكية الفكرية، فإن المكتب استخلص من تجربته بأن البلدان التي تفاوض معها تستخدم معايير عدة للتنمية يمكن الاطلاع عليها حالياً في الوثائق. ويعني ذلك أن التفاوت بين مختلف الآراء المعرب عنها في مجال التعاون على الأقل يتسم بأهمية أقل مما يبدو. وبطبيعة الحال، ولما كان العالم يتغير، لذلك يواصل المكتب الأوروبي للبراءات تعديل برامجه على ضوء ذلك التغير وتبعاً لنتائج الاجتماعات الحالية ورؤية مجلسه الإداري.

١١٣- وعرف ممثل المؤسسة المعنية بالمعلومات الإلكترونية للمكتبات منظمته بأنها مؤسسة دولية تسهر على توفير المعلومات الإلكترونية للمكتبات على أوسع نطاق ممكن في البلدان النامية وفي البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر. وتشمل شبكة المؤسسة نحو ٤٠٠٠ مكتبة رائدة تخدم ملايين المنتفعين بها في ٥٠ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق والشرق الأوسط. وتهتم المؤسسة أساساً بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وهي بوصفها عضواً في الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات تؤيد الكلمة التي أدلى بها ممثل الاتحاد في الاجتماع. وأكد ممثل المؤسسة أن المكتبات التي تمكن المواطنين من تدبير أمورهم بأنفسهم وتيسر الإدارة الحكيمة وتطور المجتمعات هي ضرورية للتربية والبحث، وتؤثر تأثيراً مباشراً في النمو الاقتصادي وطريقة الحياة، وأن المكتبات التي تزيد معدلات معرفة القراءة والكتابة وتشجع على القراءة تعزز تطور سوق المنتجات الإعلامية على الأجل الطويل، وخاصة الصناعات المحلية. وتستخدم المكتبات قوتها الشرائية على الأجل القصير لمساندة وتشجيع تلك الصناعات. وأضاف أن المؤسسة تعتقد أن هذا هو السبيل المعقول والدائم لتعزيز النشاط الفكري الخلاق، وأن الويبو كان لها تأثير كبير في التشريعات والسياسات الوطنية لحق المؤلف، وأن القرارات التي اتخذت في جنيف والمشورة التي قدمتها أمانة الويبو كان لها تأثير مباشر في الخدمات المكتبية المقدمة في البلدان النامية. وقد تطرقت تلك الخدمات إلى الاحتياجات التربوية الأساسية والنفوذ إلى مصادر المعرفة والعلوم والبحث والثقافة والتسلية، والمعلومات الأكثر لزوماً لرعاية الصحة والمعالجة من الإيدز وفيروسه مثلاً. ولفت النظر إلى أن المؤسسة تنظر بقلق شديد إلى الاتجاهات العالمية التي تحبذ في أغلب الأحيان عدداً قليلاً من أصحاب الحقوق على حساب المجتمع ككل، وخاصة في البلدان النامية، وإلى أنها ترى أنه ليس من الإنصاف أن تلتزم البلدان النامية بأنظمة صارمة للغاية في حين أن البلدان المتقدمة لم تلتزم بها عندما كانت في مرحلة التنمية. واستشهد ممثل المؤسسة بالأمثلة التالية: زيادة مدة حماية حق المؤلف، مما يؤدي إلى انخفاض الملك العام الذي تتوقف عليه فرص التعلم والابتكار؛ والحقوق الجديدة بشأن المعلومات الرقمية؛ والتدابير الحمائية التقنية التي تحول دون استفادة المستعملين من الاستثناءات القانونية؛ والترخيص غير القابلة للتداول التي تلغي أحكام الاستعمال المشروع؛ واتفاقات التجارة الحرة التي تؤدي إلى ارتفاع معايير الملكية الفكرية. وأضاف أن العديد من البلدان النامية تعاني من انخفاض معدلات معرفة القراءة والكتابة وعدد المقيدون في المدارس الابتدائية، وأن مكتبات جامعية بالكامل تخلو من المراجع الأساسية فيما عدا مجموعات صغيرة من الكتب المتخصصة والقديمة. واستطرد قائلاً إن قوانين حق المؤلف غير المتوازنة وغير المتكافئة حالت دون نفاذ الطلبة والمدرسين إلى مصادر العلم أو فرضت تكاليف إدارية باهظة، وإنه ينبغي استعادة ذلك التوازن، كما ينبغي الامتناع عن فرض معايير الملكية الفكرية المرتفعة على البلدان

النامية. وأضاف أن المؤسسة ترى أنه ينبغي أن تدرج الويبو بوصفها وكالة للأمم المتحدة، البعد الإنمائي في أنشطتها الرئيسية، وأن تسمح بالمرونة الملائمة للأولويات الإنمائية المحلية. واستدرك قائلاً إنه يشاطر الرأي الذي يفيد أن الويبو ليست وكالة مركزية للتنمية، ولكنها الوكالة الوحيدة المختصة بالملكية الفكرية وينبغي لها بالتالي أن تدعم أنظمة مرنة ومتوازنة بشأن الملكية الفكرية لصالح جميع أعضائها، وليس لأعضائها الأغنياء فحسب. ولذلك، تنتهز المؤسسة الفرصة المتاحة لها لمناقشة جدول أعمال الويبو بشأن التنمية، وتشكر كل البلدان التي أسهمت في تلك المناقشات. وأعرب ممثل المؤسسة عن تأييده لاقتراحات مجموعة البلدان الأربعة عشر ومجموعة أصدقاء التنمية بوجه خاص، وارتأى أنها ستضع الويبو في مصاف المنظمات الدولية الأخرى وتعزز صداقتها بين المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصالح الآخرين الذين يعملون في البلدان النامية، مما يؤدي إلى شراكة حقيقية ومثمرة بين واضعي السياسات والمجتمع المدني. وأيد بصورة خاصة الاقتراح الرامي إلى اعتماد نهج مماثل لنهج الأمم المتحدة لتصريف المسائل الإدارية، وإدراج قضايا التنمية في إجراءات وضع القواعد والمعايير، وإنشاء مكتب مستقل للتقييم، وتقييم التأثير الإنمائي والمساعدة التقنية على نحو شفاف ومتوازن. وأعرب عن أمله في أن تتخذ الدول الأعضاء في الويبو التدابير اللازمة لاعتماد جدول أعمال ملموس وبناء بشأن التنمية، وقال إنه يتطلع إلى المشاركة في أعمال الويبو مدفوعاً بروح التعاون والاحترام المتبادل.

١١٤- وأوضح ممثل غرفة التجارة الدولية أن الغرفة تمثل شركات صغيرة وكبيرة من جميع القطاعات في العالم، ومن بينها عدد كبير في البلدان النامية وفي البلدان الأقل نمواً. وأكد أن الأعمال التجارية في جميع أنحاء العالم تخلق الوظائف والثروة، وتوفر للمستهلكين إمكانية الحصول على السلع والخدمات التي قد يحتاجونها. كما أكد أن الغرفة بحفاظتها على عضويتها وولايتها العالمية تساند برامج الويبو ومواصلة تقديمها وتحسينها وتطويرها بغية تعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من نظام الملكية الفكرية، كأحد عناصر إطار سياسي واسع النطاق لتعزيز التنمية. وأشار إلى برامج المساعدة التي تقدمها مثلاً اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون لأغراض التنمية المرتبطة بالملكية الفكرية، وهي اللجنة المعنية بالعديد من المسائل المتعلقة بالجوانب الإنمائية لنظام الملكية الفكرية. وارتأى أن حماية الملكية الفكرية شرط ضروري مسبق للتنمية ونقل التكنولوجيا، وأنه يجب دعمها بتدابير سياسية أخرى لتحقيق أغراضها بالكامل. ومن أمثلة تلك التدابير الإضافية الضرائب وأنظمة الاستثمار وحوافز الإنتاج والسياسات التجارية وقواعد المنافسة والسياسات التربوية. ونظراً للدور المركزي للملكية الفكرية في هذا السياق، أيد ممثل غرفة التجارة الدولية برامج الويبو الحالية والمقبلة الموجهة للتعاون مع البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً، والتي تزيد الوعي بنظام الملكية الفكرية والانتفاع به على أفضل وجه، ورأى أن ولاية وأنشطة الويبو الحالية تسمح بنقاش وتنفيذ المسائل المرتبطة بالملكية الفكرية والتنمية داخل هيئات الويبو الحالية.

١١٥- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المنتجين الصيدليين إلى أن من المهم أن تفحص الويبو العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية والتنمية، وإلى أهمية دور الويبو بهذا الصدد. وقال إن الاتحاد يرى أن مساعدة الويبو التقنية كانت مفيدة للبلدان النامية وساعدتها في الانتفاع بنظام الملكية الفكرية لتحقيق أهدافها الإنمائية والسياسية. وأشار إلى المناقشات المتعلقة بوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية، وشجع الويبو على تركيز عملها لمساعدة البلدان النامية على تحسين استخدامها لنظام الملكية الفكرية من أجل دعم أنشطتها الإبداعية، وأضاف أنه لا ينبغي النظر إلى النقاش الجاري على أنه نقاش بين الشمال والجنوب. وأوضح ممثل الاتحاد أن حقوق الملكية الفكرية تخدم مصالح المبدعين في البلدان النامية، مستشهداً بالأمثلة التالية: توصل مبتكرون أرجنتينيون إلى تحسين المنتجات الزراعية وحماية ابتكاراتهم بموجب حقوق الملكية الفكرية. واكتسبت البرازيل خبرة كبيرة في تصميم وإنتاج الطائرات

التي شملتها بالحماية بموجب البراءات. واستخدم المخترعون الصينيون كلاً من النظام الوطني للبراءات ومعاهدة التعاون بشأن البراءات لحماية ابتكاراتهم، بما في ذلك استصدار براءات عدة كل سنة بشأن منتجات تستند إلى الطب الصيني التقليدي، الأمر الذي كشف عما يمكن الانتفاع به من المعارف التقليدية والموارد الوراثية المحلية بموجب نظام البراءات للنهوض بالصحة العامة. والتعديلي الذي أدخل مؤخراً على قانون الهند بشأن البراءات، والذي أدخل من جديد براءات المنتج إلى الهند، وسيوفر إمكانية حماية الابتكارات الهندية في مجالات الصيدلة والبيولوجيا والنسيج، وسيقود الهند إلى الطليعة في مجال البحث والتطوير. وتحدث ممثل الاتحاد عن الهند، وقال إنه لاحظ أن العديد من الشركات الهندية أيدت تعزيز نظام حماية البراءات على أساس أنه يحفز الاستثمار والابتكار في الهند. وأضاف أن الشركات الهندية قدمت نحو ٨٠٠ طلب براءة إلى الويبو خلال السنة السابقة، أي أكثر من ضعف عدد طلبات البراءات منذ أربع سنوات. ووفقاً لرأي خبير في الملكية الفكرية، من المرتقب أن يؤدي نظام حماية البراءات الجديد إلى حصول الهند على ملايين الدولارات من الاستثمارات الأجنبية الجديدة في الأبحاث، وإلى اختيار شركات دولية عديدة المهندسين والعلماء وواضعي البرامج الموهوبين في الهند لتخطيط الإنتاج وتطوير الأدوية وإجراء الاختبارات الطبية. وأوضح ممثل الاتحاد أن البراءات وحقوق الملكية الفكرية الأخرى التي تحفز الابتكار في البلدان النامية تعود عليها بمنافع عدة، وأنه ينبغي أن تنظر الدول الأعضاء عند استعراض عمل الويبو في ضوء جدول أعمال التنمية في كيفية الانتفاع بنظام البراءات بدلاً من التركيز على الاستثناءات التي يتيحها ذلك النظام، كما اقترحت ذلك بعض الدول. وفي الختام، ذكر أن قطاع الصناعات الصيدلانية طلب بإلحاح إلى الدول الأعضاء في الويبو أن تنظر إلى حقوق الملكية الفكرية على أنها جزء مكمل وبناء من جدول أعمال التنمية، وأن تستمر مساعدة الويبو التقنية في تحسين الانتفاع بحقوق الملكية الفكرية من أجل تعزيز الأنشطة الابتكارية كأداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١١٦- وأوضح ممثل الاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات أن الاتحاد منظمة مدنية تمثل نحو ١٥٠٠ منتج موسيقي في ٧٨ بلداً في العالم، وأنه يقدم خدماته إلى صغار المنتجين في كولومبيا والبرازيل وشيلي والأرجنتين وفي بلدان أخرى. وأعرب ممثل الاتحاد عن شكره للسماح له بالمشاركة في الاجتماع وبحث موضوع مهم مثل الصلة بين التنمية والملكية الفكرية، علماً بأنه ليس موضوعاً جديداً بالنسبة للويبو أو بالنسبة لحق المؤلف والحقوق المجاورة، وبأن قطاع صناعة الموسيقى يرى أنه مفيد بصفة خاصة للعالم النامي. وأضاف أنه عرض عدداً من الاقتراحات المحددة للغاية في الوثيقة التي قدمها التحالف المعني بتطوير الأنشطة الابتكارية، وأن الاتحاد يرى أنه ينبغي أن تتجه كل الجهود التقنية في المستقبل إلى نفس الاتجاه، كما ينبغي مراعاة القواعد الأساسية لحق المؤلف، الأمر الذي مكن المنتجين وفناني الأداء الأعضاء في الاتحاد من تحويل مواهبهم الفنية إلى أشكال تعبيرية ثقافية يمكن التمتع بها في بلدانهم، كما يمكن أن يتمتع بها الجمهور في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن الاتحاد بصفته منظمة مدنية على علم بمواقف وأفكار المنتجين وفناني الأداء في العديد من البلدان، وبأنهم يتفقون جميعاً على أن حق المؤلف يمثل أداة أساسية لتطويرهم الفني والمهني. ووفقاً للاتحاد، يحمي حق المؤلف صغار وكبار المنتجين في كل بلد، ولذلك ينبغي أن تواصل الدول الأعضاء في الويبو بذل جهودها لكي تصبح تلك الحماية رمزاً للتنمية في المستقبل. وأضاف أن الاتحاد يقر بأهمية التوصل إلى توازن بين تلك الحقوق وحق استعمال الجمهور للمصنفات الفنية بوجه عام، والتذكير في نفس الوقت بأن أصحاب الحقوق يمثلون جزءاً من الجمهور الذي ينتفع بالموسيقى والكتب والأفلام كمصدر للإلهام والإثراء الشخصي. وقال إن تحقيق التوازن بين حقوق المؤلف الحالية كان الشغل الشاغل للمجتمع الدولي الذي وجد حلاً له في الاتفاقيات الدولية، وفي معاهدتي الويبو لسنة ١٩٩٦ بشأن حق المؤلف والأداء والتسجيل الصوتي. وأيد الاقتراح الرامي إلى اتخاذ إجراءات معينة في الويبو لتعزيز حقوق فناني الأداء. وأضاف أن الاتحاد بصفته عضواً في التحالف يدعو إلى اتخاذ

تدابير عملية في الويبو لإنشاء شركات تختص بإنتاج وتوزيع السلع الثقافية، وأنه يستهدف أساساً إنتاج السلع الثقافية لمصلحة الجمهور بوجه عام.

١١٧- وأوضح ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام أن للاتحاد منشآت لإنتاج الأفلام السينمائية في العالم، وأن القطاع الصناعي يشمل جانباً ثقافياً قوياً ودافعاً نشيطاً للعناصر الاقتصادية في العالم. ولفت النظر إلى أن قطاع المصنفات السمعية البصرية يتطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المهمشة في أغلب الأحيان، والتي يتوقف بقاؤها على حقوق الملكية الفكرية، وتحتاج إلى حماية تلك الحقوق. ورأى ممثل الاتحاد أنه ليس من المجدي تركيز المناقشات على أساس أن هناك ثغرة بين المنتجين والمبتكرين من جهة، واحتياجات الجمهور والمستعملين من جهة أخرى. وأضاف أن الصناعة السمعية البصرية القوية هي ضمان للطلب، وعامل مهم للمواطنين وللصالح العام. ولفت النظر إلى أن هذا التوازن يرد في قوانين ومعاهدات حق المؤلف، وإلى أنه ينبغي إقرار واحترام الحقوق الحصرية للمنتجين والمبتكرين لأن من شأن ذلك أن يسهم بصورة إيجابية في ميزان المدفوعات في بلدانهم. وذكر أن آلاف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يمثلها الاتحاد في القارات الأربع هي مؤسسات صديقة للتنمية، ودعا الدول الأعضاء إلى ملاحظة قيمة ذلك في قوانين حق المؤلف والحقوق المجاورة، والإقرار بأهمية الإطار القانوني لأنه ينشر الطاقة الابتكارية في جميع أنحاء العالم.

١١٨- وأشار ممثل الجمعية الأرجنتينية، وهي منظمة مختصة بتطوير وحماية الملكية الفكرية، إلى الأزمة التي وقعت مؤخراً في الأرجنتين، بالنسبة إلى ظاهرة الصناعة السمعية البصرية على وجه التحديد. وأضاف أن الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي واجهتها الأرجنتين تمثلت في استبعاد وتهميش منتجات خاصة، وفي تجزئة المسؤوليات الاجتماعية فيما يتعلق بالصحة والأمن على الأخص. وتأثر هذا الجانب الاجتماعي والثقافي في كل أنحاء العالم، وكان السبب الرئيسي لذلك الفيلم. ورأى ممثل الجمعية أن السينما تكشف من بين جملة عناصر عما تكنه من موسيقى ومظاهر خارجية ومفاهيم جمالية، وأنها تعتبر مرآة نفسها، وتكشف عن ثقافتها وإيمانها بالعمل نحو مستقبل مشترك. وقد أدى ذلك إلى نظام يحمي ويضمن الإنتاج السينمائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار ممثل الجمعية في الختام إلى أن ٧٤ سينما افتتحت في سنة ٢٠٠٤.

١١٩- وأيد ممثل المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية البيانات التي أدلت بها مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة البلدان الأقل نمواً والاتحاد الأفريقي، كما أيد تعليقاتها بشأن الجهود التي يبذلها المكتب الدولي لدعم العلاقة بين التنمية والملكية الفكرية. وأضاف أن اهتماماته انعكست في كل الاقتراحات المقدمة، وأنه إذا نظرنا إلى الشراكة حسب مدلولها الأوسع، تعين علينا أن نقر بأنها تحدد البلدان على إدراج بُعد الملكية الفكرية في استراتيجياتها الإنمائية. وأضاف أن بإمكان المؤسسات المسؤولة عن التنمية أن تدرج البعد الإنمائي في مشروعاتها وبرامجها الإنمائية، وأن بإمكان الويبو أيضاً أن تعزز الأنشطة الإنمائية شريطة أن تتحمل مسؤولية تنسيق هذه العملية الحيوية وتتبع نظاماً للتقييم بهذا الصدد. ونتيجة لذلك، يصبح نظام الملكية الفكرية أكثر توازناً وإنصافاً ومراعاة لكل جوانب المعرفة. ويرى البعض أن هذا النهج هو أكثر إنصافاً لأنه يعزز نقل التكنولوجيا، وأكثر نفعاً لأنه يساعد أفقر بلدان العالم على حماية ابتكاراتها. وفي سياق التعاون مع الويبو، نفذت المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية عدداً من المبادرات التي كان الغرض منها دعم العلاقة والصلة بين الملكية الفكرية والتنمية، ونفذت بوجه خاص مبادرة تستهدف تعزيز الطب التقليدي وهي المبادرة التي ساندها بيان أدلى به رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة. والهدف من هذه المبادرة هو إدراج بُعد الملكية الفكرية في استراتيجيات التنمية في هذا المجال بالتحديد. وشرعت المنظمة أيضاً في تنفيذ مبادرة بشأن خلق

الكفاءات اللازمة لمراكز البحث من أجل تعزيز نقل التكنولوجيا، كما شرعت في تنفيذ مشروع يرمي إلى تسجيل البيانات الجغرافية. ورأى ممثل المنظمة أنه ينبغي متابعة وتقييم تلك المبادرات. ولكل هذه الأسباب، رأى أن كل الاقتراحات المقدمة تعكس اهتمامات المنظمة ومصالحها. واختتم كلمته مكرراً أن الاقتراحات تمثل أساساً سليماً للنقاش الذي سيسمح للجميع بالتوصل إلى أفضل الوسائل الكفيلة بإيجاد حل للمسائل المطروحة.

١٢٠- وأوضح ممثل المنظمة الإقليمية الأفريقية للملكية الفكرية أن المنظمة تمثل ١٦ بلداً أفريقياً، وأنها تلتزم بآمال دولها الأعضاء وكذلك بآمال المجتمع الدولي. وأعرب عن أمله في التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن كيفية الانتفاع بالملكية الفكرية كأداة فعالة للنمو الاقتصادي.

١٢١- وأوضح ممثل الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الفكرية أن أعضاء الاتحاد يفدون من أكثر من ٨٠ بلداً، وأن الاتحاد منظمة دولية بمعنى الكلمة لهذا السبب. وأضاف أن أعضاء الاتحاد يمثلون المبتكرين أو أصحاب حقوق الملكية الفكرية، كما أنهم غالباً ما يمثلون المنتفعين بحقوق الملكية الفكرية والأشخاص الذين يريدون إبطال حقوق الملكية الفكرية. ولذلك، يدعو الاتحاد دائماً إلى اعتماد نهج متوازن فيما يتعلق بالابتكار وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية والانتفاع بها. وأعلن ممثل الاتحاد أننا نشترك في العيش في كوكب واحد وصلت فيه بعض المناطق إلى مستويات عالية من النمو، في حين تخلفت بعض المناطق الأخرى. وفي هذا السياق، يمكن قياس مستوى النمو بطرائق عديدة، مثل توفر المياه النظيفة والأغذية الكافية والسكن والتعليم المدرسي والجامعي إلخ. وأثناء الاجتماع، لم يقل أي وفد إن الويبو لم تستخدم قدراتها ومواردها سابقاً لتعزيز تنمية الدول الأعضاء، بل على العكس عبرت وفود عديدة عن ارتياحها وتقديرها لإسهام الويبو في تحسين الأوضاع السائدة في عدد كبير من البلدان، وكان هناك إجماع عام على مضاعفة ذلك الإسهام. وأضاف ممثل الاتحاد أنه يعتقد أن بإمكان اقتراح الولايات المتحدة أن يحقق تقدماً سريعاً، إذ إن من شأن قاعدة بيانات الويبو المقترحة بشأن الشراكة، وبوجه خاص مكتب الشراكة المقترح، أن يستكملا الجهود التي بوسع الويبو والدول الأعضاء أن تبذلها. وأكد أنه ليس بإمكان الملكية الفكرية وحدها أن تعالج المشكلات محل النقاش، وذكر بهذا الصدد بالبيان الذي أدلى به وفد النيجر وأعلن فيه أنه ينبغي أن تباشر الويبو مهمة تنسيق وإدارة الأنشطة التعاونية مع المنظمات الأخرى، وعلى الأخص مع منظمات الأمم المتحدة. ورأى أن هذه التطورات ينبغي أن تكون جزءاً من عمل الويبو المتبادل مع المنظمات الأخرى، وأن قاعدة بيانات الويبو بشأن الشراكة ومكتب الويبو للشراكة قد يكونا خطوة أولى في عملية شاملة وسريعة. وأضاف أن بالإمكان تنفيذ مبادرات أخرى، شريطة أن تنفذ في إطار هياكل وآليات الويبو الحالية، مع مراعاة احتياجات أصحاب المصالح في الملكية الفكرية. واختتم ممثل الاتحاد كلمته قائلاً إنه لا ينبغي محاولة عمل المستحيل.

١٢٢- وعرف ممثل الجمعية الدولية للناشرين جمعيته قائلاً إنها اتحاد لجمعيات الناشرين الوطنية، وإنها تضم ٧٨ عضواً من ٦٨ بلداً في العالم، وأغلبها من البلدان النامية. وأعلن ممثل الجمعية أنه بوصفه ناشراً للكتب الأدبية والتربوية في أفريقيا سيتحدث كشاهد على ما يجري في هذا المجال في القارة الأفريقية، وأوضح أن النشر يخضع لسيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في كل البلدان النامية، وتمتد جذوره في الصناعة الثقافية التقليدية، ويتوقف إلى حد كبير على السياسات الحكومية، لا سيما في المجالات المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة والتربية وإدارة حق المؤلف. واستشهد بالكاميرون كمثال على تمكن الناشرين المحليين فيها من زيادة حصتهم في سوق الكتب المدرسية من ١١% إلى ١٥% في السنوات الأخيرة، وأشار إلى السياسة الوطنية بشأن الكتب المدرسية التي شرعتها حكومة الكاميرون في تطبيقها في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٠، وأضاف أنه

تبيّن من التجربة أن حق المؤلف ليس غاية في حد ذاته، غير أنه يؤدي دوراً أساسياً في التنمية، وبإمكانه أن يحوّل القوة البشرية إلى قوة مهمة للبلدان الأفريقية ويثري المجتمعات الأفريقية من الناحيتين الثقافية والاجتماعية. وأعلن أن الويبو تؤدي دوراً لا يمكن الاستعاضة عنه في هذا القطاع، إذ إنها تسمح بتبادل الأفكار بشأن الأنشطة الإبداعية، وبمشاركة الخبرات بشأن طريقة إدارة حق المؤلف والحقوق المجاورة، بغية تشجيع العاملين الحقيقيين في هذا المجال، من معالجين تقليديين وحكّاء القرى الأفريقية وباحثين وكتاب وناشرين ونقاد أدبيين. وأضاف أن حق المؤلف يؤدي دوراً مهماً في الاستراتيجيات الإنمائية، وأنه أداة مفيدة لتطوير اللغات الوطنية في القارة الأفريقية، ولفت نظر الويبو إلى أهمية الحفاظ على اللغات المحلية الأفريقية مثل السواحلية والهاوسا واللغة العربية وغيرها من اللغات المستخدمة عبر الحدود، وقال إن من شأن ذلك أن يشجع احترام حقوق الملكية الفكرية. ولفت النظر إلى ضرورة اعتماد سياسات إنمائية تستهدف تعلم القراءة والكتابة وإنشاء المكتبات ودور الكتب وإلغاء الضرائب المفروضة على الكتب. وعلى الرغم من أن بعض البلدان الأفريقية قد بذلت جهوداً كبيرة في هذا الصدد، إلا أنه ينبغي أن تضع الويبو استراتيجيات إنمائية بالتنسيق مع الوكالات الدولية الأخرى. واستطرد ممثل الجمعية قائلاً إن القرصنة تمثل كارثة ثقافية حقيقية لجميع الناشرين في أفريقيا، وأكبر عائق للثقافة المحلية الفنية والمتنوعة. ورأى أن مكافحة القرصنة تستلزم تنفيذ تعهدات الويبو والعديد من التدابير التي لا ينبغي أن تكون تدابير قانونية بالضرورة، ولفت النظر إلى أن القرصنة قضت على عمل المؤلفين والناشرين والتراث الثقافي الأفريقي بأكمله. واختتم ممثل الجمعية كلمته داعياً كل الوفود والمنظمات غير الحكومية إلى الإسهام في الوثيقة المفصلة التي أعدتها الجمعية.

١٢٣- وأعرب ممثل الاتحاد الدولي للمستهلكين وحوار المستهلكين عبر الأطلنطي عن شكره للأمانة والدول الأعضاء على موافقتها على اعتماد المنظمات غير الحكومية بصورة مؤقتة، وأوضح أن الاتحاد يساند ويربط ويمثل مجموعات ووكالات المستهلكين في العالم أجمع، ويضم في عضويته أكثر من ٢٥٠ منظمة في ١١٥ بلداً، ويحاول جاهداً النهوض بمجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً بالدفاع عن حقوق جميع المستهلكين وعلى الأخص الفقراء والمهمشين والمحرومين. أما حوار المستهلكين عبر الأطلنطي، فهو تحالف يضم ٦٥ جمعية للمستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، ويهتم عدد كبير من أعضاء الاتحاد والتحالف بنشر المجلات والكتب والرسائل الإخبارية وصفحات الوب. وقد استضافت المنظمات اجتماعاً في لشبونة سنة ٢٠٠٣ بشأن برنامج عمل الويبو. واستضاف التحالف في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٤ اجتماعاً في جنيف بشأن مستقبل الويبو، وانضم إلى مئات المجموعات والخبراء الذين اعتمدوا إعلان جنيف بشأن مستقبل الويبو، وساندوا الاقتراح الطموح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية" بغرض وضع جدول أعمال بشأن التنمية، والسعي إلى تغيير وجهة الويبو من حيث مهمتها وإدارتها وبرنامج عملها. وأكد ممثل الاتحاد والتحالف أن القواعد المتعلقة بالمعارف ينبغي أن تدعم النشاط الابتكاري والإبداع والتنمية، وتحترم في الوقت ذاته حقوق الإنسان وضرورة حماية المستهلكين، وأضاف أن الاتحاد والتحالف يشعرون بالقلق لأن الويبو بعيدة عن أي تفكير حديث بشأن الإبداع. وأضاف أن النقاش بشأن الملكية الفكرية غالباً ما يكون نقاشاً إيديولوجياً للغاية، يركز على افتراضات غير مثبتة وأحياناً كاذبة بصدد المنافع التي تعود من توسيع نطاق حماية الملكية الفكرية، دون الالتفات على نحو كاف إلى التكاليف التي يفرضها ذلك النظام على المجتمع. وقال إن العديد من الشركات التجارية تشارك اليوم في نقاش حول الدور الحقيقي للملكية الفكرية في مساندة الإبداع، وإن عدداً كبيراً من الشركات الصيدلانية الضخمة أنشأت احتكاراً يعرف بـ SNPS consortium لإعداد قاعدة بيانات علمية مفتوحة المصدر ومتاحة للجمهور بشأن المعلومات المتعلقة بالموارد الوراثية. وأضاف أن الانترنت تعتمد على معايير مفتوحة المصدر ومبتكرة من خلال هيئات مثل فرقة الانترنت العاملة المعنية بالعلوم الهندسية (IETF) واحتكار الوب العالمي (W3C)،

كما تعتمد على برامج الحاسوب المجانية. وعلاوة على ذلك، أعلنت شركة (IBM) أنها غيرت فكرها بصدد السياسة المتعلقة بالبراءات، وقالت إنه يتعذر التحكم فيها في الولايات المتحدة الأمريكية. وجاء في جريدة نيويورك تايمز يوم الاثنين السابق للاجتماع أن الشركات الصناعية أصبحت تعيد النظر في استراتيجياتها المتعلقة بالملكية الفكرية لمعرفة ما ينبغي اقتسامه وما ينبغي تملكه. وحتى شركة مايكروسوفت بدأت تنقسم بعض رموز برامج الحاسوب، وأصبحت منزوعة من عجز حكومة الولايات المتحدة عن تقييم البراءات المتعلقة بالبرامج الحاسوبية على النحو المناسب. وأضاف أن غرفة التجارة الأمريكية هي الخصم الرئيسي لقانون جديد بشأن قواعد البيانات، وأن اللجنة الأوروبية تنتظر فيما إذا كان ينبغي أن تعدل أو تلغي توجيهات قواعد بياناتها، التي رأى البعض أنها تضر بالإبداع. والشركات الإبداعية الجديدة مثل (Google) تقدم خدمات ساعدت إلى حد كبير في النفاذ إلى المعارف، إلا أنه يتعذر عليها العمل دون فرض قيود واستثناءات على الحقوق الحصرية لأصحاب حق المؤلف. وذكر المندوب أنه قدمت اقتراحات جديدة وعديدة لتمويل الإبداع، فمثلاً اقترح الكونغرس الأمريكي إنشاء صندوق لتمويل استحداث الأدوية، واعترف في اقتراحه بالحاجة إلى حوافز للاستثمار في أدوية جديدة، ولكن من خلال نموذج جديد يفصل سوق الإبداع عن سوق الإنتاج. ومن المرتقب أن تصبح الأدوية الجديدة منتجات غير مصنوعة ويحدد سعرها تبعاً لتكلفة التصنيع والتوزيع، ويحصل المبتكرون (الناجون) للأدوية الجديدة على مكافأة قدرها ٦٠ بليون دولار أمريكي في السنة لمدة عشر سنوات، على أساس تحسين الرعاية الصحية. وذكر المندوب أنه قدمت بعض الاقتراحات المتعلقة بسياسات جديدة للمشتريات الحكومية لبرامج الحاسوب، من شأنها أن تدعم الوصل بين تلك البرامج وإمكانية عملها معاً. وصرح أنه ينبغي أن تكون الويبو على وعي بمناهج الإبداع الجديدة وتستفيد منها، كما ينبغي أن تبذل بنفسها ولا تكون ملزمة بمهمة مهجورة، أي توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية إلى ما لا نهاية بغض النظر عن العواقب المترتبة على ذلك. وينبغي أن تساند قواعد الملكية الفكرية الجديدة نماذج الأعمال التجارية والحوافز الإبداعية التي تدعم النفاذ إلى المعارف بدلاً من إضعافها. ويمكن وصف أنظمة الملكية الفكرية بأنها تنظم المعرفة، غير أنها مثل غيرها من الأنظمة تتعرض للمخاطر بسبب أنشطة جماعات الضغط التي تريد الحماية من المنافسة على حساب الصالح العام. وذكر ممثل الاتحاد والتحالف أنه يتفق مع "مجموعة أصدقاء التنمية" في أنه ينبغي أن تتوقف الويبو عن بذل جهودها لتنسيق معايير عالمية لاستصدار البراءات، نظراً لمشكل سياسة البراءات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن تمتنع عن دعم اقتراح ضار وغير ضروري يرمي إلى وضع معاهدة لمنظمات الإذاعة وشبكات الوب، وأن تعدل أيضاً عن إعداد معاهدة بشأن حماية قواعد البيانات. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن تتطرق إلى المجالات التي يمكن لها أن تجد حلاً لمشكلات وتجاوزات معروفة بشأن نظام البراءات. وينبغي بالتالي أن تنظر لجنة الويبو الدائمة المعنية بالبراءات في البنود التالية من جدول الأعمال: (١) تحديد دور أكثر إيجابياً وفعالية للويبو للنظر في المشاغل المتزايدة بشأن جودة البراءات، بما في ذلك تحليل أسباب قلة جودتها ومختلف الاستراتيجيات الرامية إلى استبعاد البراءات قليلة الجودة؛ (٢) النظر في اقتراحات منظمة الصحة العالمية الرامية إلى دراسة مسألة شفافية البراءات في البلدان النامية؛ (٣) النظر في تنفيذ الفقرة ٤ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة بصورة ملائمة؛ (٤) استعراض تنفيذ المادة ٤٠ من اتفاق تريبس المتعلقة بمراقبة الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة؛ (٥) حل مشكلات المنظمات النموذجية، وعلى وجه خاص تلك التي تهتم بالوصل بين سلع المعرفة الأساسية مثل برامج الحاسوب أو الإنترنت النموذجية. وعلاوة على ذلك، اقترح ممثل الاتحاد والتحالف أن تركز لجنة الويبو الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة على بنود جدول الأعمال التالية: (١) الاقتراح الشيلي الرامي إلى مناقشة مسألة تنفيذ هوامش المرونة التي يتيحها اتفاق تريبس لحماية دور الكتب والمربين إلخ.؛ (٢) القيود والاستثناءات الأساسية الضرورية لحماية الإنترنت، بما في ذلك أجهزة البحث؛ (٣) النفاذ إلى الأبحاث

التي تمولها الحكومة؛ (٤) آليات اختيارية جديدة لدعم النفاذ إلى المعارف، مثل حقوق الإبداع التوفيقية، أو اقتسام محفوظات محطة الإذاعة البريطانية؛ (٥) تنفيذ المادة ٤٠ من اتفاق تريبس لارتباطها بالسلع المشمولة بالحماية بموجب حق المؤلف؛ (٦) مراقبة الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة فيما يتعلق مثلاً بالبرامج الحاسوبية والمجلات الجامعية والمدرسية أو توزيع الموسيقى؛ (٧) استخدام المشتريات الحكومية أو أية تدابير أخرى لدعم الوصل بسلع المعرفة الأساسية؛ (٨) تأثير تدابير حماية التكنولوجيا ونظام إدارة الحقوق الرقمية على المستهلكين. وأيد ممثل الاتحاد والتحالف الاقتراح الرامي إلى إعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف، وأوصى اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات واللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة بمناقشة العناصر الممكنة لتلك المعاهدة. ومن بين جملة موضوعات، اقترح مناقشة الحدود الدنيا للقيود والاستثناءات المفروضة على البراءات وحقوق المؤلف، والنفاذ إلى محفوظات الأبحاث الممولة حكومياً، وسياسة المشتريات الحكومية التي تساند الوصل ببرامج الحاسوب مفتوحة المصدر. واختتم كلمته قائلاً إنه يعتزم تقديم معلومات إضافية بشأن هذه الموضوعات، بما في ذلك تعليقات على العناصر الممكنة لمعاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف.

١٢٤- وأثنى ممثل مؤسسة البرامج الحاسوبية المجانية في أوروبا على اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية"، وذكر أن البرامج الحاسوبية هي الوسيلة الوسيطة التي تصف وتنظم المجال الرقمي، وأنها التقنية الثقافية الرقمية التي يستند إليها عصر المعلومات، مثلما كانت الزراعة والقراءة والكتابة أساسية لمراحل تطور الجنس البشري من قبل. وأضاف أن المؤسسة تذكر بأنه في مؤتمر القمة العالمية للأمم المتحدة بشأن مجتمع المعلومات، الذي انعقد في جنيف في ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٣، أقرت الدول الأعضاء جميعاً بأن النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل أحد التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة، وبأن الاتصالات عامل أساسي يسمح بإنشاء مجتمع المعلومات. وأشار إلى أنه يتبين من دراسة أعدها معهد فرانوفر بألمانيا أن ٨٠% من كل الصادرات الألمانية تتوقف على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأضاف أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أقرت في مؤتمر القمة السابق ذكره بأن توحيد المقاييس هو أحد الأعمدة الأساسية في بناء مجتمع المعلومات. وأعلن أن الصكوك التقليدية لمكافحة الاحتكارات غالباً ما لا تتلاءم مع التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنه يتعين لذلك اعتماد نهج أكثر طموحاً. ورأى من ثم أن المعايير القابلة للتنفيذ دون أي قيد هي إحدى الأدوات المعروفة لحماية المنافسة، ولذلك طلب إلى الويبو أن تدرج في سياساتها تدابير فعالة لضمان تنفيذ المعايير المتعلقة بالبرامج الحاسوبية دون أي قيد. وأيد الرأي القائل بأن اختيار نموذج برنامج الحاسوب هو أحد العناصر المهمة لمجتمع المعلومات، ولذلك شجع البحث وطلب إلى الدول الأعضاء تعزيز الوعي بآثار مختلف نماذج البرامج الحاسوبية. وأضاف أن الحركة العالمية المطالبة بحرية البرامج الحاسوبية قضت السنوات العشرين الماضية في تقديم نموذج يحمي المنافسة والتنمية المستدامة، وأن المشاركة المنصفة تتطلب الاستقلال عن المصالح الخاصة للدول والكيانات الأجنبية. وبما أن نموذج برنامج الحاسوب المجاني يمنح وحده حقوقاً وحرية متساوية لكل الدول الأعضاء ونقابات ومواطنيها، فإنه رأى أنه ينبغي أن تتأكد الويبو من أن كل أنشطتها تتوفر بالكامل بالبرامج الحاسوبية المجانية، وأكد أن نموذج البرامج الحاسوبية المجانية تؤدي دوراً حاسماً في فجر العصر الحالي للمعلومات، وأنه لو اختلفت البرامج الحاسوبية المجانية لاختلفت الانترنت أيضاً. وأعلن ممثل المؤسسة أنه يساند صراحة بيان "مجموعة أصدقاء التنمية" الذي جاء فيه أنه لا ينبغي تطوير أي أداة في حد ذاتها، ويساند أيضاً الاقتراح الرامي إلى إجراء حوار دائم. وذكر أن الدعامة الأساسية للابتكارات، مثل النفاذ إلى المعارف وحرية المشاركة في المجتمع والاقتصاد، ينبغي أن تصبح من جديد القاعدة، وليس الاستثناء، وذكر بأن خلق الثروة الحقيقية للأمم هو غرض الويبو المعلن، وبأن الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات يمكن أن يكون الخطوة الأولى لكي تصبح الويبو "المنظمة

العالمية للثروة الفكرية" لمجتمع المعلومات. ورأى أن الاجتماع يتيح فرصة فريدة، وأنه سيسهم بكل سرور في أعمال الاجتماع.

١٢٥- وأعلن ممثل مؤسسة جيتوليو فرغس بالبرازيل أنه يتحدث باسم مركز تكنولوجيا ومجمعات المؤسسة المذكورة بالبرازيل، وافتتح كلمته شاكرًا الدول الأعضاء وأمانة الويبو على اعتماد مؤسسته للمشاركة بصفة مؤقتة كمنظمة غير حكومية. وأعلن أنه لا يعارض ما يسمى بنظام الملكية الفكرية، وإنما يعارض سوء استخدام ذلك النظام. وأضاف أن بإمكان بعض حقوق الملكية الفكرية أن تحفز الأنشطة الإبداعية والابتكارية ونقل التكنولوجيا، إن استخدمت على الوجه السليم، وتبعا لمستوى تنمية كل بلد والمجال الذي تطبق فيه. غير أنه ما زال يتبين من الدراسات الاقتصادية الحكومية والأكاديمية أنه لم يلتفت كثيراً طوال سنين عديدة إلى تكاليف نظام الملكية الفكرية. واستشهد بمشروع القرار الذي تقدمت به البرازيل وبوليفيا في اجتماع اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦١، والذي جاء فيه أن النفاذ إلى المعارف غالباً ما تقيد البراءات والاتفاقات المماثلة الرامية إلى حماية أصحاب الحقوق واستغلال المستثمرين للطرائق والتقنيات والمنتجات الجديدة. ورأى أن ذلك النقاش لم يتطرق إلى البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فحسب، بل تطرق أيضاً إلى إمكانية النفاذ والمعرفة للجميع، بما في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في الشمال. ومن ثم، ذكر البرازيل كمثال للاستخدام الناجح للبرامج الحاسوبية المجانية وتراخيص الإبداع التوفيقية. وأعلن أن تلك النماذج أتاحت بعض الحرية للوصول إلى تنمية إضافية، مع احترام حقوق المؤلف في نفس الوقت. ولفت النظر إلى أن وزارتي الثقافة والتربية في البرازيل ساندتا برنامجاً للإبداع التوفيقية، وأن عدة وزارات وبلديات ساندت واعتمدت برامج حاسوبية مجانية، وأن الحكومة البرازيلية وفرت أكثر من عشرة ملايين دولار أمريكي باستخدام البرامج الحاسوبية المجانية خلال الاثني عشر شهراً السابقة. وبالإضافة إلى نجاح البرامج الحاسوبية المجانية في القطاع العام، فإن القطاع الخاص استفاد منها أيضاً. وذكر أن شركة (IBM) أعلنت أنها حققت أرباحاً تزيد على بليون دولار أمريكي في سنة ٢٠٠٢ من بيع برامج وأجهزة حاسوبية وخدمات تستند إلى البرامج الحاسوبية المجانية. ومن بين الأمثلة الأخرى لنجاح استخدام البرامج الحاسوبية المجانية في البرازيل، ذكر متاجر السوق المركزية (Carrefour) وبنك (HSBC) وبنك (ABN-AMRO). وأشار إلى أن البرامج الحاسوبية المجانية: (أ) تدعم الفعالية الاقتصادية، كما أنها لأسباب أخرى تقلل تحويل الإتاوات إلى البلدان الأجنبية لتسديد قيمة التراخيص، مما يساعد على توازن الميزان التجاري؛ (ب) وتدعم الأمن والاستقرار التكنولوجيين؛ (ج) وتزيد استقلالية البلد المستفيد وقدرته التكنولوجية؛ (د) وتحول دون الاعتماد على مورد محدد؛ (هـ) وتساعد على دعم النفاذ إلى المعارف بصورة ديمقراطية. واختتم كلمته قائلاً إنه لا ينبغي النظر إلى نظام الملكية الفكرية على أنه قاعدة، وإنما استثناء من تدفق المعارف دون أي قيد.

١٢٦- وأعرب ممثل مؤسسة الحدود الإلكترونية عن شكره للرئيس والدول الأعضاء وأمانة الويبو على قبول ١٧ منظمة غير حكومية بصفة مراقب مؤقت في الاجتماع، وذكر أن المؤسسة جمعية مدنية دولية لا تهدف إلى الربح، وأن لها مكاتب في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، وأنها تركز عملها لحماية الحريات المدنية وحرية التعبير والمصالح العامة في المحيط الرقمي. وأضاف أنها تمول من أعضائها البالغ عددهم عشرة آلاف شخص، وتصدر نشرة إخبارية أسبوعية يشترك فيها أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص في العالم. وأعلن أن المؤسسة تساند اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية"، لا سيما أنه جاء في الفقرة ١٣ من ذلك الاقتراح أنه "أصبح من الواضح أنه لا غنى عن النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ورفاهية شعوب العالم قاطبة". وأضاف أن تدابير حماية التكنولوجيا قد تحول دون النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا الضرورية للتنمية، وتوق نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية. وفي السنوات العديدة التي نفذت فيها تدابير حماية التكنولوجيا في

البلدان المتقدمة، فإنها لم تكن فعالة على الإطلاق لحماية أصحاب حقوق الملكية الفكرية، ولم توفر في الغالب الأساس الضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للمبتكرين المحليين وللصناعة الثقافية في البلدان النامية. وتسببت في إلحاق أضرار جسيمة وغير مباشرة بالمستهلكين والبحث العلمي وحرية التعبير وسياسة المنافسة واستحداث التكنولوجيا. كما أنها تسببت في خلق أخطار وخيمة في البلدان النامية التي لم تنشئ مؤسسات قانونية وإجراءات تنظيمية لكبح الآثار المفردة. وفي البلدان النامية، كانت تلك القوانين على الأرجح تتعارض مع استثناءات وتقييدات حق المؤلف، وتضر بالنفاذ إلى المعارف، وتزيد تكلفة النفاذ إلى المعلومات، وتوسع بالتالي الفجوة المعرفية بين البلدان المتقدمة والنامية، وتثبط البحث العلمي، وتفيد المنافسة المشروعة، وتعوق المستحدثات التكنولوجية، وتحول دون تطوير البرامج الحاسوبية المجانية ومفتوحة المصدر. وبالنسبة للبلدان التي لا تستورد السلع المتعلقة بالمعلومات المشمولة بالحماية بموجب حق المؤلف، قد يترتب على قوانين حماية التكنولوجيا أن تنتقل ثروة الاقتصادات المحلية إلى أصحاب حقوق أجنبية، دون أي ضمان بالاستثمار المتبادل في الاقتصاد الثقافي المحلي. وذكر ممثل المؤسسة أن الدول الأعضاء مطالبة حالياً بتنفيذ قوانين حماية التكنولوجيا في سياقات عدة: أولاً، بصفتها موقعة على معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف وعلى معاهدة الويبو بشأن الأداء والتسجيل الصوتي، وثانياً، لحماية البث بالإذاعة والكبل والويب في المعاهدة المقترحة بشأن الإذاعة والتي تجري مناقشتها حالياً في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة، وثالثاً، كجزء من المفاوضات الثنائية والإقليمية. وملافاً للعجلة في اعتماد هذه الالتزامات الجديدة، ينبغي أن تدرك كل دولة عضو ما سيجره ذلك من تكاليف على مصالحها واقتصاداتها الوطنية. ولذلك، تساند المؤسسة اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" الذي يرمي إلى تقييم ما لأنشطة الويبو الجديدة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير من أثر بصورة مستقلة وعلى أساس التنمية، كما تساند المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم المساعدة التقنية على نحو متوازن وغير متحيز. وقد أعدت المؤسسة دراسات توجيهية للوفود قدمتها إلى أمانة الويبو ووضعها خارج قاعة المؤتمرات. وتتضمن هذه الدراسات تحليلاً للمسائل السابق ذكرها وتوصيات مفصلة بشأن عمل الويبو الحالي. ولفت ممثل المؤسسة النظر إلى توصيتين بوجه خاص. أولاً، ينبغي أن تضع الويبو دراسة عن تكلفة تنفيذ تدابير حماية التكنولوجيا المصدق عليها قانوناً بالنسبة للبلدان النامية، وينبغي أن توفرها في يولييه/ تموز مصحوبة بتقرير عن جدول أعمال التنمية المعد لأعضاء الجمعية العامة. وثانياً، عند تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية لتنفيذ تدابير حماية التكنولوجيا، ينبغي أن تأخذ الويبو في اعتبارها هوامش المرونة المتاحة حالياً في الصكوك الدولية، وتحفظ بمساحة سياسية للبلدان التي تسمح قوانينها الوطنية الحالية المتعلقة بحق المؤلف ببعض الاستثناءات والتقييدات، وتتص على استثناءات جديدة ملائمة للاحتياجات الإنمائية المحددة للبلدان التي تقدم لها المساعدة. كما ساند ممثل المؤسسة بقوة المبادرات التي تهدف إلى تحقيق التوازن من جديد لأنظمة الملكية الفكرية التي أبطلتها قوانين حماية التكنولوجيا، مثل الاقتراح الرامي إلى النص على استثناءات وتقييدات إلزامية دنيا للمعوقين والاستعمالات التربوية ودور الكتب، والذي قدمته شيلي في دورة اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة المنعقدة في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤، وكذلك معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف. وارتأى أن من شأن هذه الاقتراحات أن تدعم عمل الويبو وتعزز قدرتها المؤسسية على تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان النامية الأعضاء فيها.

١٢٧- وأعلن ممثل مؤسسة دعم البنية التحتية للمعلومات المجانية أن المؤسسة منظمة لا تهدف إلى الربح، وأنها مسجلة في عدة بلدان أوروبية، وتكرس كل جهودها لنشر المعرفة وتطوير السلع المتعلقة بالمعلومات العامة والمتصلة بحق المؤلف والمنافسة الحرة والمعايير مفتوحة المصدر. وأضاف أن أكثر من ٥٠٠ عضو و ١٢٠٠ شركة و ٧٥ ٠٠٠ مؤيد عهدوا إلى المؤسسة بالتصرف باسمهم في القضايا السياسية العامة المتعلقة بحقوق الاستثناء والملكية الفكرية ومعالجة البيانات. ورغبة منه في

الإيجاز، أعلن أنه سيكتفي بالتشديد على مسألة واحدة طرحت بوضوح في الاقتراح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية" وجاء في الفقرة ٣٧ منه أن "وضع القواعد والمعايير على المستوى الدولي يغلب عليه نموذج ينظر إلى حقوق الملكية الفكرية على أنها الأداة الوحيدة والمفيدة دون غيرها للنهوض بالنشاط الفكري الخلاق. ولذلك، غالباً ما تصبح زيادة نطاق ومستويات حماية الملكية الفكرية غاية في حد ذاتها في المفاوضات الدولية التي لا تأخذ ضرورة تشجيع وتعزيز النفاذ إلى المعارف ونتائج الأنشطة الإبداعية بعين الاعتبار". وقال إن هذه هي الاتجاهات التي تؤيدها المؤسسة بكل قوة. وأضاف أنه إذا كانت الملكية الفكرية مفيدة في الظروف الملائمة، فهي ضارة دون أي شك في الظروف السيئة. ويرى أعضاء المؤسسة أن هذا الرأي ليس مجرد رؤية نظرية، وإنما هي إمكانية ملموسة. وقد تمثل الغرض الأساسي للمؤسسة، خلال السنوات الأخيرة، في حماية الصناعة الأوروبية للبرامج الحاسوبية من تهديد البراءات، لأن المؤسسة تعتقد أن البراءات المتعلقة بالبرامج الحاسوبية تعوق الإبداع بدلاً من مساعدته، وتحول دون استحداث معايير مفتوحة المصدر وضرورية لدعم البنية الأساسية للمعلومات في القرن الحادي والعشرين. وهذا الرأي ليس مجرد فكرة نظرية، وإنما هو رأي يسانده العديد من الأدلة والبراهين. ومن الأمثلة على ذلك، ذكر أن بنك ألمانيا كتب في تقرير صدر عنه في شهر يونيه/ حزيران من السنة السابقة أن "الحماية المتشددة للملكية الفكرية ليست أفضل الحلول دائماً. فالبراءات المتعلقة بالبرامج الحاسوبية والشائع استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي هي على وشك أن تصبح قانونية في أوروبا، تعوق الإبداع في الواقع". ومع ذلك، فإن عدداً كبيراً من وثائق الويبو تؤكد دون أي أساس نظري أو عملي ودون أي تمييز أن الملكية الفكرية مفيدة لصناعة البرامج الحاسوبية. فمثلاً، منشور الويبو الصادر بعنوان "الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاقتصادية" أعلن في مقدمته بقوة أن "هذا المنشور محرر انطلاقاً من منظور محدد، هو أن الملكية الفكرية جيدة". أما المؤسسة، فترى أن الحال ليس كذلك، فالملكية الفكرية ليست جيدة أو سيئة، وإنما هي أداة لا غير. ففي بعض الحالات، تفوق منافع الملكية الفكرية قيمة التكلفة، ولا تكون كذلك في غيرها من الحالات. وتساءل ممثل المؤسسة "كيف يمكن أن يكون الحال عكس ذلك؟"، وأكد أن مثل هذه التصريحات تستهدف فقط تشجيع رأي الويبو بأن حقوق الملكية الفكرية المتزايدة أصبحت غاية في حد ذاتها، حتى وإن أضرت تلك الحقوق بالمصلحة العامة بتقليل النفاذ إلى المعارف وتقييد النشاط الإبداعي وإعاقة المنافسة وفرض تكاليف باهظة تتحملها البلدان غير القادرة على تحملها. وأعلن ممثل المؤسسة أن إعادة تركيز مهمة الويبو على تحقيق توازن أكبر في الانتفاع بالملكية الفكرية، واستخدام طرائق بديلة لتعزيز الابتكار والإبداع، من شأنها فقط أن تعزز هيبة ومكانة هذه المنظمة، ومن شأنها أيضاً وذلك هو الأهم أن يزيد المنافع ويخفض التكاليف بالنسبة لأعضائها الذين وقعوا اتفاقات معها.

١٢٨- وأعلن ممثل رابطة المساهمين المستقلين في الأفلام والتلفزيون أن الرابطة تضم نحو ١٦٥ شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم ومنظمة بيع وإنتاج برامج سمعية بصرية، تمثل وتوزع مصنفات مبتكرة في القارات الخمس. وقال إنه لن يقدم لهذا السبب أي تعليق على المسائل المتعلقة بالبراءات أو العلامات، ولكنه يتفق مع كل الوفود على الإقرار بأهمية مساهمة المبتكرين في مجال حق المؤلف، بغض النظر عن بلدانهم أو نشاطهم. ولفت نظر الحاضرين في الاجتماع إلى الموقف المشترك للتحالف المعني بتطوير الأنشطة الابتكارية، الذي وقعت عليه الرابطة، وبيانات الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام، وهو عضو فيه، وورقة الموقف التي وزعها المجلس البريطاني لحق المؤلف. وأعلن أن الرابطة تعتبر نفسها "صديقة للتنمية"، وأيد الأوراق والمداخلات التي ساندت المساواة في تطبيق الملكية الفكرية المشمولة بالحماية بموجب حق المؤلف والمنافع الناجمة عنها، ورفض قبول الادعاء بأن المستفيدين من حق المؤلف يمثلون عقبة في سبيل التنمية. فعلى العكس، إذا منحت الحماية في البلدان التي تتوفر فيها إمكانات كبيرة أو صغيرة، فإنه يمكن تشجيع الابتكارات الوطنية وتمكينها من منافسة المصنفات التي تقدمها بلدان أخرى. وأضاف أن الرابطة ما زالت لا تعتقد

أن من شأن فرض التزامات إدارية جديدة على أي هيئة من هيئات الأمم المتحدة أن يحقق منافع سريعة أو كبيرة، وأن الدعم الحكومي الوطني لحق المؤلف هو أنجع وسيلة لضمان قيام منافسة عادلة بين المحاولات المحلية للابتكارات الثقافية، كما أوضحت ذلك الجمعية الدولية للناشرين. وأشار إلى أن الاتحاد الدولي لجمعيات منتجي الأفلام والاتحاد الدولي لصناعة الفونوغرامات وغرفة التجارة الدولية وغيرها قد لاحظت أن الأعمال الابتكارية الفردية والجماعية توجد في جميع أنحاء العالم. وفي الويبو وفي منظمات أخرى، يعمل الجميع بعزم لتحقيق المساواة في المعاملة. وقد تحقق هذا الهدف المشترك، بل يمكن تحقيقه على نطاق أوسع. غير أن ممثل الرابطة قال إن الجهود لن تكون مجدية بما فيه الكفاية ما لم تنضم الدول الأعضاء إلى مختلف المعاهدات ونفذتها على المستويات الوطنية. وأكد أن الأفراد المهتمين بابتكار عمل واحد أو أكثر توحدهم الحاجة إلى احترام مساعيهم كملكية فكرية، تستحق الحماية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، وأنه يمكن عندئذ فقط الأمل في حصول هذه الأعمال على المكافأة. وأشار إلى أنه استشهد كثيراً بالأوراق المقدمة إلى الاجتماع، وإلى أنه ليس من المستغرب أن تختلف تلك الأوراق فيما بينها، غير أنه ينبغي الالتفات إلى أن كل الأوراق طالبت باحترام الاحتياجات والأهداف الإنمائية، وإلى أن أغلبها أقر بأن هذه الأوراق كانت منذ فترة طويلة جزءاً من مداولاتنا سواء في الويبو أو في وكالات أخرى، بل وفي أنشطتنا اليومية. وأضاف أن التصريحات التي تزعم أن بالإمكان معالجة أو حل بعض نواحي اختلال العمل غير المحدد بتعديل عمل المجموعات الموجودة حالياً، ليس له أساس من الصحة. فليس هناك حاجة إلى لجان وبرامج جديدة وما يصحبها من نفقات. وذكر الحاضرين في الاجتماع بالممثل القديم القائل "عند الشك، تؤلف اللجان"، وأكد أنه لا يشك في أن أفضل خدمة يمكن تقديمها إلى كل الأطراف المعنية وإلى المبتكرين والمستهلكين على السواء، حيثما وجدوا، لا يتمثل في إجراء مناقشات مكثفة، وإنما في زيادة الوعي بمنافع وضرورة الملكية الفكرية، ومواصلة الأنشطة الهادفة إلى حماية حق المؤلف والتي تباشرها وكالات الأمم المتحدة التي تتقاسم أهدافاً مشتركة. وأضاف أن المبتكرين والمستفيدين وجميع المواطنين يحدهم الأمل في الانتفاع بالأعمال الابتكارية، إلا إذا كان النفاذ يرجع إلى الملك العام قانوناً ويكون محلاً للتسعير، غير أنه غالباً ما لا يؤخذ في الاعتبار أن مستويات الحماية لا تحددها المعاهدات أو اللجان، وإنما استعداد المبتكرين على استثمار مواهبهم في الابتكار وتنظيم الانتفاع بأعمالهم سواء للتعلم أو للتسلية، وتوقع الحصول على مكافأة منصفة. ولا تضع الحدود الوطنية قيمة التسعير، وإنما قوة السوق. ويجب أن تظل حوافز الابتكار وتوفرها معقولة ومتوازنة ومشمولة بالحماية المناسبة، علماً بأن الرابطة تساند كل الأنشطة الرامية إلى المحافظة على تلك الشروط. واقترح ممثل الرابطة الامتناع عن مطالبة الوفود بإيجاد برنامج جديد للتنمية، بل ينبغي عندما يتفق الجميع على أن البلد الذي ينتمي إليه المبتكر لا يحتاج إلى الحماية بموجب الملكية الفكرية، الإقرار بضرورة استغلال قوة السوق دون تحيز أو تدخل محلي، والسماح بالتالي بالابتكار على نطاق واسع والانتفاع بالملكية الفكرية المشمولة بالحماية. وأضاف ممثل الرابطة أن الويبو كانت وما زالت المنظمة المسؤولة عن كفالة الحماية الملائمة والعادلة للملكية الفكرية ولمبتكريها والمنتفعين بها، وأن الرابطة تقر بأهمية دور المنظمة في هذا الصدد، وترى أن المساندة الوطنية والدولية الحالية للملكية الفكرية ملائمة ومتوازنة.

١٢٩- وأعرب ممثل جمعية الأطباء بلا حدود عن شكره على إتاحة الفرصة لعدد كبير من المنظمات غير الحكومية للمشاركة في المداولات، وأضاف أن جمعيته هي منظمة طبية إنسانية. ولفت النظر إلى وجود علماء في الولايات المتحدة أعلنوا منذ ٥٠ سنة عن ابتكار لقاح ضد شلل الأطفال، وإلى أنه بدأ التلقيح ضد شلل الأطفال منذ ذلك الوقت في جميع أنحاء العالم، وإلى أنه تم اليوم استئصال المرض تقريباً في العالم. وأورد على سبيل المثال أن مسؤولاً في مركز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض كتب الأسبوع الماضي في مجلة الجمعية الطبية الأمريكية أن "نجاح اللقاح كان إقراراً أيضاً بالإنصاف، أي أنه عندما يتوفر لك لقاح مثل اللقاح ضد شلل الأطفال، لا ينبغي توفيره لمن يقدر على

شرائه فقط، بل ينبغي توفيره وانتفاع الجميع به". وأضاف أن ابتكار المستحضرات الصيدلانية يتجه اليوم إلى المجالات التي تبشر بتحقيق عائد مربح، وأن ذلك هو نتيجة منطقية لنظام البحث والتطوير الذي يهدف إلى استصدار البراءات. غير أن ذلك النظام لم يسد حاجات صحية هائلة، وهو ما تختبره الجمعية يوماً بعد يوم في المشروعات التي تنفذها في ٨٠ بلداً. واستطرد ممثل الجمعية قائلاً إن عدداً من المبادرات التي لا تهدف إلى الربح تسعى حالياً إلى ابتكار أدوية لسد تلك الحاجات. ففي الأسبوع الماضي، أعلنت المبادرة الرامية إلى ابتكار أدوية لمعالجة الأمراض المهملة، وهي مبادرة لا تهدف إلى الربح وشاركت جمعية الأطباء بلا حدود في تأسيس هذه المبادرة، أنها قد استحدثت علاجاً جديداً لمكافحة الملاريا، وأن الدواء الجديد ستوفره (Sanofi-Aventis) للبلدان النامية بأقل من دولار واحد للراشدين وبأقل من ٥٠ سنتاً للأطفال، أي ما يعادل نصف ثمن العلاج الحالي للملاريا، علماً بأنه لم تستصدر أي براءة عن الدواء، وبأنه يمكن لأي شركة أن تقوم بإنتاجه. وأشار ممثل الجمعية إلى أن نماذج البحث والتطوير الجديدة، مثل ذلك المشروع الذي لا يهدف إلى الربح، بدأت تبرز بعض النتائج المهمة. غير أن الافتقار إلى المساندة المستدامة على الأجل الطويل، وعلى الأخص المساندة المالية، للتغلب على صعوبة الحصول على مكونات الأدوية وأدوات البحث المتوقعة على الملكية الفكرية، ما زال عائقاً جسيماً. وفي هذا المجال بالذات، تعتقد الجمعية أن بإمكان الويبو أن تسهم فيه إسهاماً مهماً، وأن تسعى إلى الكشف عن نماذج جديدة للابتكارات الهادفة إلى تلبية الاحتياجات الصحية، لأنه لا يمكن أن نقبل أن يستفيد الأغنياء وحدهم بالابتكارات الطبية. وأشار ممثل الجمعية إلى أن ١٠% فقط من المصابين بالإيدز يتمتعون بالعلاج، وإلى أن ٥٠% من المصابين بالإيدز في العالم النامي والبالغ عددهم ٧٥٠.٠٠٠ شخص، والذين يعالجون بأدوية ضد ارتجاع فيروس الإيدز، يعتمدون على أدوية نوعية تنتج معظمها في الهند. وقال إن الهند عدلت قانونها الخاص بالبراءات في الشهر الماضي، كي يتماشى مع أحكام اتفاق تريبس. وعلى الرغم من أن الجمعية تشعر بقلق شديد على ما قد يترتب على التنفيذ الكامل لاتفاق تريبس من نتائج على توفر أدوية ميسرة في المستقبل، إلا أنها تلاحظ بارتياح أن قانون الهند الجديد ينص على نظام تلقائي للترخيص يحمي على الأقل تيسير الأدوية التي تنتج في المصانع الهندية حالياً، والتي قد تصبح قابلة لاستصدار براءة عنها في القريب العاجل، شريطة دفع إتاوة معقولة. كما قيدت الهند نطاق أهلية الاختراعات للبراءات تقديماً لمنح براءات خادعة أو تافهة عن المستحضرات الصيدلانية. وتخشى الجمعية أن تخفي تلك الإجراءات الوقائية إذا استمرت الويبو في فرض مستويات عالية لحماية الملكية الفكرية، ونجحت من خلال معاهدة قانون البراءات الموضوعي في حجب هوامش المرونة المتاحة بموجب اتفاق تريبس والمقررة في إعلان الدوحة، وعلى الأخص نطاق أهلية الاختراعات للبراءات، ووضع نظام جديد منسق على مستوى رفيع ومخطط وفقاً لمعايير البلدان المتقدمة. وتخشى الجمعية بزوغ اتفاق تريبس الثاني قبل البدء بتقييم الآثار المترتبة على التنفيذ الكامل لاتفاق تريبس الأول، كما تخشى أن تؤدي جهود الويبو التنسيقية إلى إنكار حق البلدان في وضع قوانينها الخاصة بالبراءات وفقاً لاحتياجاتها، واتخاذ التدابير الضرورية لحماية الصحة العامة. وأشار إلى أن نظام البراءات الرفيع المستوى يعني القدرة على اختيار معايير قابلية استصدار البراءات التي تلائم احتياجات كل بلد وتنفيذها، ولا يعني اعتماد معايير عالية أو معايير البلدان الصناعية. ولذلك، أوصى ممثل الجمعية بأن تجري الويبو نقاشاً حول حفز الابتكارات التي تهدف بصورة خاصة إلى معالجة الأمراض المهملة، بما في ذلك الآليات التي تسمح بتوفير ثمار الابتكارات الطبية لمن هو في حاجة إليها. وعلى كل حال، ماذا يعني الابتكار إذا لم ينتفع به من هم في حاجة إليه؟ واقترح ممثل الجمعية أن تهتم الويبو بالكشف عن نماذج بديلة لتمويل الابتكار ووضع أولويات له لضمان تطوير الأبحاث التي تلبى الحاجات الصحية، بما في ذلك تطوير السلع العالمية الضرورية للصحة والانتفاع بالمعارف اللازمة لتحقيق تقدم في مجال الصحة. وأضاف أنه ينبغي أن تكفل برامج الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية توفر الأدوات العملية وغيرها للبلدان، من أجل تنفيذ

إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة على نحو كامل، والانفتاح بهوامش المرونة التي يتيحها اتفاق تريبس بغية انتفاع الجميع بالأدوية، كما ينبغي أن تعمل الويبو في هذا المجال بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى الأخص بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. ولا ينبغي أن تشرع الويبو في إصلاح قانون البراءات دون إجراء تقييم مستقل لآثاره المحتملة على الصحة العامة، وبوجه خاص على الانتفاع بالأدوات الطبية الضرورية وتطويرها. واختتم ممثل الجمعية كلمته قائلاً إن جدول أعمال الويبو بشأن التنمية يتيح الفرصة للنظر في هذه المسائل الأساسية، وإنه ينبغي أن تسهم الويبو في الأنظمة والممارسات ذات الصلة بالملكية الفكرية، والتي هي في صميم مصلحة عامة الجمهور.

١٣٠- وعبر ممثل شبكة العالم الثالث عن شكره للويبو وللدول الأعضاء التي سمحت للشبكة بحضور الاجتماع، وأعلن أن السبب في حضور الاجتماع يرجع إلى أن العديد من البلدان والمنظمات غير الحكومية ليست مقتنعة بالنظام العالمي الحالي للملكية الفكرية، وبالوضع الراهن للويبو على وجه التحديد. فمذ عشر سنين، نص اتفاق تريبس على رفع معايير الملكية الفكرية إلى مستوى عالٍ للغاية، وحجب العديد من الهوامش المرنة المتاحة للبلدان، وفرض بدلاً من ذلك عدداً كبيراً من الالتزامات على بلدان نامية عديدة، يتعين عليها حالياً أن تجد حلاً لمشكلة ارتفاع أسعار السلع الأساسية مثل الأدوية والمواد والمعدات التربوية، ومشكلة النفاذ المحدود إلى المعلومات والتكنولوجيا والمعطيات الضرورية للإنتاج، ومشكلة التملك غير المشروع للموارد الوراثية والمعارف التقليدية، ومشكلة تجاوز القواعد والمعايير لأحكام اتفاق تريبس. ويبدو أن الويبو تعتمد سياسة متطرفة بشأن الملكية الفكرية تخدم غالباً مصالح أصحاب الحقوق في الملكية الفكرية وتخل بالتالي بالتوازن الأساسي بين الحقوق العامة والخاصة. وثمة مجالات أساسية خمسة ترى الشبكة أنها ضرورية لإصلاح الويبو. أولاً، ينبغي استعراض معاهدات الويبو الحالية، لأن العديد منها ليس في صالح التنمية أو البلدان النامية. وإذا كان التصديق على أغلبها اختيارياً، إلا أن البلدان المتقدمة تمارس ضغوطاً متزايدة في الاتفاقات التجارية الثنائية لإدراج التزامات في تلك المعاهدات قد لا تكون مفيدة للبلدان النامية. ومن الملاحظ في هذا الصدد أن استعراض المعاهدات أمر اعتيادي في المنظمات الأخرى، مثل منظمة التجارة العالمية التي تراجع حالياً بعض جوانب اتفاق تريبس وكذلك الاتفاق المتعلق بالزراعة. ولذلك، ينبغي أن تسعى الويبو إلى استعراض معاهداتها وتحدد ما إذا كانت تعوق البلدان النامية عن تحقيق أهدافها الإنمائية، وتحاول تصحيح بعض جوانب المعاهدات عند الضرورة. وثانياً، ينبغي أن تقيم الويبو تأثير المعاهدات في التنمية والمصلحة العامة قبل الاضطلاع بوضع القواعد والمعايير حالياً ومستقبلاً. كما ينبغي أن تقيم الاقتراحات تبعاً لتأثيرها في المصلحة العامة. وثالثاً، ينبغي أن تضع الويبو جدولاً إيجابياً للأعمال بشأن التنمية، كي تعزز المعاهدات مصلحة المجتمع بوجه عام. ويمكن أن يشمل ذلك إعداد معاهدات مثلاً بشأن النفاذ إلى المعارف والتكنولوجيا على أساس تقييدات واستثناءات دنيا بالارتباط بحماية حق المؤلف والبراءات. ورابعاً، يجب أن تكون أنشطة الويبو المتعلقة بالمساعدة التقنية ومحتويات برامجها متوازنة وهادفة للتنمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن تعير الويبو أهمية خاصة للهوامش المرنة المتاحة في معاهدات الملكية الفكرية، وتنقلها إلى القوانين والممارسات الوطنية. كما ينبغي أن تقيم برنامج المساعدة التقنية، وتوجهه من جديد لتحقيق الأهداف الإنمائية والمصلحة العامة. وخامساً، ينبغي أن تكون الويبو منظمة يوجهها أعضاؤها ويشاركون في أعمالها، لأنه غالباً ما تعد أمانة الويبو الاقتراحات وتقدمها إلى الدول الأعضاء للمناقشة، في حين أن الدول الأعضاء في المنظمات الدولية الأخرى هي التي تقدم الاقتراحات. ورأى ممثل الشبكة أنه لا ينبغي على الإطلاق عقد اجتماعات شبيهة بالاجتماع الذي عقد مؤخراً في الدار البيضاء ودعيت إلى حضوره بعض الدول الأعضاء المختارة فقط. وأعرب عن تأييده للاقتراح الذي تقدمت به "مجموعة أصدقاء التنمية" وغيرها من الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء الأخرى بغرض إعداد جدول أعمال شامل بشأن التنمية.

وأضاف أن ورقة "مجموعة أصدقاء التنمية" اشتملت على اقتراحات ملموسة وبناءة بشأن كيفية إدراج البعد الإنمائي في أنشطة الويبو. وأعرب عن أمله في طرح تلك الورقة للمناقشة في الجمعية العامة ومختلف لجان الويبو، وفي التوصل إلى حل فعال وإيجابي في هذا الصدد.

١٣١- وأعرب ممثل جمعية محترفي الحاسوب المناصرين للمسؤولية الاجتماعية عن شكره للدول الأعضاء ولأمانة الويبو على السماح للمنظمات غير الحكومية بحضور الاجتماع، وقال إن الجمعية هي من بين المنظمات السبع عشرة التي يسمح لها بالتعبير عن رأيها في الدورة الحالية. واستطرد قائلاً إن الجمعية تعتبر مركزاً للأبحاث في مجال السياسة العامة وتكنولوجيات الاتصال، وإنها أسست في ليما (بيرو)، بهدف تشجيع استخدام وتطوير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولفت النظر إلى المنافع الاجتماعية التي تعود من استخدامها على النحو السليم، والتحذير من استخدامها لأغراض مؤذية وضارة اجتماعياً. وتضم الجمعية خبراء ومواطنين يتقاسمون غرضاً مشتركاً، ويشجعون المشرعين والمواطنين على استخدام تكنولوجيات الاتصال بصورة واقعية، ويلفتون نظر عامة الجمهور إلى المشكلات الشائكة المتعلقة بتطبيق هذه التكنولوجيات، وإلى ضرورة اتخاذ قرارات مسؤولة في هذا الصدد. ويتألف أغلب أعضاء الجمعية من الشباب والشابات ومصممي البرامج الحاسوبية والمنتجين والطلبة المتخصصين في استخدام الحاسوب، والمقيمين في بيرو وفي بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. وأعرب ممثل الجمعية عن مساندته للاقتراح الذي تقدمت به الأرجنتين والبرازيل، وكذلك لاقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" الرامي إلى وضع برنامج للويبو بشأن التنمية. واقترح الالتفات بصورة أكبر للهوامش المرنة المتاحة في الاتفاقات الدولية الحالية، واحترام التقييدات المفروضة على الملكية الفكرية. ورأى أنه ينبغي بالتالي أن تلتفت الويبو إلى الاستثناءات المنصوص عليها حالياً في التشريعات الوطنية عند تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء، وتعتمد على جهاز دائم لمناقشة السياسات والحلول البديلة وكذلك المعارف التقليدية، وأن من شأن ذلك أيضاً أن يشجع الأنشطة الابتكارية مثل نموذج الترخيص المجاني الذي يتيح الفرصة لاكتساب حقوق متساوية في مجال التكنولوجيا، ويتيح الفرصة أيضاً لتقييم مختلف منافع البرامج الحاسوبية المجانية التي تقدمها منظمات مثل الجمعية المذكورة، بحيث لا تصبح مجرد مستهلكة للتكنولوجيات، وإنما مشاركة بنشاط في المجتمع التكنولوجي. وأعرب ممثل الجمعية عن شكره لمجموعة أصدقاء التنمية على اعتماد الاتجاه الصحيح لتحقيق توازن ملائم لنظام الملكية الفكرية.

١٣٢- وأعرب ممثل ائتلاف المجتمع المدني عن تأييده للقرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في الويبو، والذي قضى باعتماد المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في هذا الحدث التاريخي، وأضاف أنه قد مضى أكثر من عشر سنوات على صدور اتفاق تريبيس، ونحو ست سنوات على دعوة الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية إلى ضمان أن تصبح مصالح الصحة العامة ذات أهمية كبرى في السياسات الصيدلانية والصحية، كما مضى أكثر من ثلاث سنوات على إصدار إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبيس والصحة العامة. ومضى قائلاً إنه إذا كانت الدول الأعضاء جادة في العمل وفقاً لإعلانات منظمة التجارة العالمية ومنظمة الصحة العالمية، فإنه يتعين عليها أن تسن التشريعات وتفرض مختلف التقييدات والاستثناءات على الحقوق المتعلقة بالبراءات أو العلامات أو غيرها من أنماط الملكية الفكرية الضرورية لتعزيز الانتفاع بالأدوية. وقال إن الائتلاف يتساءل عما فعلته الويبو لمساعدة البلدان على تنفيذ إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبيس والصحة العامة. هل اعترفت الويبو بأن هناك تجاوزات بشأن الحقوق المتعلقة بالبراءات، وهل هناك آليات كافية بمعالجة تلك التجاوزات؟ وهل عقدت اجتماعات تشرح للبلدان كيف تنتفع بالهوامش المرنة للتراخيص الإلزامية لاتفاق تريبيس؟ وهل فحصت المشكلات المترتبة على الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة؟ وكيف فحصت طلبات المساعدة التقنية عندما سعت البلدان إلى النص على استثناءات في قوانين البراءات أو السماح لها بالالتجار في الأدوية

بصورة متوازنة؟ وأضاف أن الائتمان يرى أن هذه المسائل مهمة، ويتساءل عما إذا شددت الويبو على إمكانية تصريح البلدان بتصدير الأدوية المصنوعة بموجب تراخيص إجبارية بناء على المادة ٤٠ من اتفاق تريبس، دون تحمل الإجراءات المرهقة والمطلوبة بناء على القرار الذي اتخذته منظمة التجارة العالمية في ٣٠ أغسطس/ آب ٢٠٠٣؟ وهل بإمكان البلدان التي تفتقر إلى الإمكانيات والموارد الضرورية أن تنفذ نظام البراءات الذي تشجع الويبو على تطبيقه؟ وطلب الائتمان أن تدرج اللجنة الدائمة المعنية بالبراءات مسألة استعراض سياسات الويبو المتعلقة بتنفيذ الفقرة ٤ من إعلان الدوحة بشأن اتفاق تريبس والصحة العامة كأحد بنود جدول أعمالها. كما طلب أن تفحص اللجنة المذكورة مسألة مراقبة الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة، وبصورة خاصة تنفيذ المادة ٤٠ من اتفاق تريبس. وأكد الائتمان الأهمية البالغة لهذه المسألة، ومن ثم ضرورة أن تحظى بالأولوية بدلاً من بذل الجهود لتنسيق معايير القدرة على استصدار البراءات.

١٣٣- وأعلن ممثل اتحاد مناصري المشاع أن الاتحاد منظمة دولية العضوية تهدف إلى حماية الملك العام والنفوذ إلى المعارف. وأشار إلى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف أكثر فأكثر على النفاذ إلى المعارف، وإلى أنه يتعين أن يكون للويبو برنامج عمل أكثر توازناً، يركز على الآليات الكفيلة بتعزيز النفاذ إلى المعارف. وأضاف أنه يساند اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" الرامي إلى وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. ولفت النظر في هذا الصدد إلى ثلاث نقاط: أولاً، ينبغي أن تقيّم الويبو الحلول البديلة لاحتكارات المعارف، لأن من شأن منح حقوق احتكارية للمعارف أن يقيد الحريات ويفرض تكاليف على المستهلكين، ويعرقل الإبداع. وينبغي أن تلجأ الحكومات الوطنية وحدها إلى احتكارات المعارف عندما لا تتوفر لها وسائل أفضل لحفز الأنشطة الابتكارية والإبداعية، وفي حالة احترام حقوق الإنسان. وقد ثبت في العقد الأخير أن نماذج الإبداع مفتوحة المصدر تمثل أدوات مفيدة وفعالة لحفز الإبداع والنفوذ إلى المعارف. ولذلك، ينبغي أن تساند الويبو هذه النماذج وتتفادى السياسات الرامية مثلاً إلى استصدار براءات عن البرامج الحاسوبية. وثانياً، يجب الانتفاع بالاستثناءات والتقييدات لدعم التنمية. وقد أدت الويبو دوراً مفيداً في شرح التزامات اتفاق تريبس للبلدان النامية، غير أنه ينبغي أن تضاعف أمانة الويبو جهودها لتحديد وشرح هوامش المرونة المتاحة بناء على اتفاق تريبس لتسهيل النفاذ إلى المعارف. وينبغي أن تتدارس اللجنتان الدائمتان المعنيتان بالبراءات وحق المؤلف مسألة تنفيذ المادة ٤٠ من اتفاق تريبس المتعلقة بمراقبة الممارسات المخالفة لقوانين المنافسة، كما ينبغي أن تدرس الويبو كيف يمكن للبلدان النامية أن تعتمد قواعد من شأنها تشجيع نقل المعارف وتعزيز النفاذ إليها. وثالثاً، ينبغي أن تقيّم الويبو على الأجل الطويل نتائج التدابير التكنولوجية الجديدة التي تتحكم في النفاذ إلى المعارف، إذ إن تدابير حماية التكنولوجيا وإدارة الحقوق الرقمية مثلاً تستخدم في الوقت الراهن لإبطال الاستثناءات والتقييدات المتعلقة بحق المؤلف، وتزيد تكاليف النفاذ إلى المعارف، وتقيد المنافسة، وتعوق التنمية والانتفاع بالبرامج الحاسوبية المجانية ومفتوحة المصدر. ولذلك كله، ينبغي أن تدرج اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف في جدول أعمالها مدى تأثير تدابير حماية التكنولوجيا وإدارة الحقوق الرقمية في مصالح المستهلك. وفي الختام، أعلن ممثل الاتحاد أنه ينبغي أن تضع الويبو جدولاً استشرافياً للأعمال لمعالجة المشكلات المتزايدة والمتعلقة بالنفاذ إلى المعارف، واقترح أن تنتظر اللجنتان الدائمتان السابق ذكرهما أو أن تنتظر لجنة خاصة في إمكانية إعداد معاهدة بشأن النفاذ إلى المعارف.

١٣٤- وأعرب ممثل جمعية الحقوق الرقمية الأوروبية عن شكره للسماح له بالحديث في الاجتماع، وأوضح أن الجمعية تمثل ١٧ منظمة للحقوق المدنية في ١١ بلداً أوروبياً. وأضاف أنه يؤيد الاقتراح الذي تقدمت به البرازيل والأرجنتين وكذلك "مجموعة أصدقاء التنمية" بهدف وضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وأكد ضرورة تقييم التأثير الإنمائي قبل وبعد وضع القواعد والمعايير. وكمثال لذلك،

أشار إلى المادة ١١ من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف التي تطالب الدول الأعضاء بتقديم الحماية القانونية الملائمة واتخاذ التدابير العلاجية القانونية لمواجهة التدابير التكنولوجية التي يشوبها الغش. وقد أدخل العديد من الدول الأعضاء في الويبو، بما فيها عدد كبير من البلدان الأوروبية، أحكاماً مناهضة للغش في قوانينها الوطنية، وتنتشر المصنفات في أشكال محمية تقنياً. وتتوفر حالياً للمستهلكين من الاستثناءات مثل الأشخاص المعوقين والمربين إمكانية النفاذ إلى المصنفات المحمية حسبما يتيح لهم القانون ذلك. وترى الجمعية أن من المبكر حالياً التعرف على جدوى تلك التدابير، التي لم تنفذ بعد في البلدان النامية. وقد أبرم اتفاق مؤخراً بين الجمعية الألمانية للناشرين والقطاع الصناعي الألماني للفونوغرامات والمكتبات الألمانية للسماح للمكتبة الوطنية بالتغلب على تدابير إدارة الحقوق الرقمية. وأعلن ممثل الجمعية أن ذلك كان قراراً حاسماً في أوروبا، ولا يحتمل تكراره سوى في ظروف خاصة وفي عدد قليل من البلدان في العالم. وتسوق الصناعة شبكات كاملة للتسوية المنزلية تسمح بالنقل دون أي قيد، وبتقاسم المصنفات المحمية. غير أن هذه الخيارات لا تتوفر سوى لمن يكون بمقدوره شراء نظام كامل، وهو أمر بعيد المنال لعدد كبير من المستهلكين في البلدان المتقدمة، ناهيك عن أغلب المستهلكين في العالم النامي. وأوضح ممثل الجمعية أنه إذا كانت البلدان النامية تتمتع بنفس الحماية التي تمنح للبلدان المتقدمة في مجال الملكية الفكرية، إلا أنها تفتقر إلى الآليات المناسبة للنفاذ إلى المعارف. وفي سنة ١٩٩٦، كان من الواضح أن أحكام المادة ١١ من معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف المناهضة للغش تؤثر في استثناءات حق المؤلف. ولا شك في أن تقييم ذلك التأثير في النفاذ إلى المعارف المشاعة وفي البلدان النامية بوجه خاص سيترتب عليه وضع القواعد والمعايير على نحو مختلف. وسيوضح من تقييم ذلك التأثير حالياً بعدما نفذ عدد كبير من الدول الأعضاء معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف، ضرورة اتخاذ التدابير الملائمة لصد النتائج غير المرغوب فيها. وأكد ممثل الجمعية أن المسألة التي أثارها ليست مسألة تعارض بين الشمال والجنوب. وأضاف أن القواعد التي وضعتها الويبو بشأن إدارة الحقوق الرقمية كانت بمثابة خطوة أولى، وأن وفد شيلي اقترح جزءاً من الخطوة الثانية في الاجتماع الأخير. وأكد ضرورة وجود آلية لحماية الاستثناءات من إدارة الحقوق الرقمية، كما أشار إلى ذلك سام ريكتسون في دراسة للويبو بشأن الاستثناءات والتقييدات. وأضاف أن إدارة الحقوق الرقمية تميل إلى غض النظر عن التعارض بين البلدان المتقدمة والنامية، وأن الإنصاف لا يعني أن الحل الذي يلائم البعض يلائم الجميع. ولذلك، شجع الوفود على مواصلة النظر في إدراج الجوانب الإنمائية في كل أنشطة الويبو، وتوفير الهوامش المرنة ومساحة سياسية للدول الأعضاء، والتكليف بإعداد دراسات بشأن تقييم التنمية قبل وأثناء وضع أي قاعدة أو معيار، كما هو مقترح في جدول أعمال التنمية.

١٣٥- وأعلن ممثل المنتدى الدولي لمديري أعمال الموسيقيين أن أعضاء المنتدى هم على الأرجح أصحاب المصالح الوحيديين في الصناعة الموسيقية، الذين يتفاعلون مع كامل نظام حق المؤلف في العالم أجمع على أساس يومي. ونتيجة لذلك، فإن المنتدى يدرك تماماً أنه لم يتوصل أي بلد في العالم إلى تحقيق التوازن بين المصالح. ورأى ممثل المنتدى أن هناك اختلالاً مهماً في المصالح حتى في أكثر البلدان تقدماً. وتساءل كيف يمكن أن نتوقع أن تحقق البلدان التي تسعى لأول مرة إلى حماية الملكية الفكرية ذلك التوازن دون الالتفات إلى ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية. وأضاف أنه غالباً ما تركز السياسة العامة والمداولات حول حق المؤلف بصورة أكبر على تنفيذ حقوق المؤسسات التجارية الضخمة، بدلاً من تعزيز تنوع المنتجات الثقافية والفكرية، وزيادة عدد الأشخاص المبتكرين الذين بإمكانهم العيش من عبيرتهم، وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتسويق أعمالهم. واستطرد قائلاً إن خير مثال على اختلال التوازن لصالح الشركات الكبيرة يتعلق بالصحة العامة، وبصورة خاصة إمكانية الحصول على الأدوية الضرورية والإفئاق النسبي إلى استحداث أدوية ضد الأمراض التي يعاني منها أساساً سكان البلدان النامية. واستناداً إلى تجربته، قال إنه حتى في البلدان

الأكثر تقدماً التي تتوفر لها أحدث وسائل الاتصال الإلكترونية، لا يتفق أصحاب المصالح في القطاع الموسيقي على الانتفاع بأكثر الآليات فعالية لتقديم الموسيقى التي يعشقها العالم في العصر الرقمي، بل لا يحصل مبتكروها على تعويض منصف. وأضاف ممثل المنتدى أنه ينبغي أن يكون النفاذ إلى المعارف والاستعمال المشروع، بأوسع معانيهما، في صميم أي نقاش بشأن الملكية الفكرية، وأن الحال لم يكن كذلك في أغلب الأحيان. وقال إن الحاسوب يعمل على أفضل وجه عندما لا يلاحظ أحد أنه يعمل. وأضاف أن جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والويبو نفسها يمكن أن تستفيد فائدة كبيرة، إذا بذلت جهوداً بناءة مستدامة ومركزة لكي تكون احتياجات البلدان النامية دائماً جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو، وأن جميع المشاركين في الاجتماع ملزمون بذلك حالياً ومستقبلاً. وقال إنه يعتقد بأن جدول أعمال التنمية يمكن أن يفيد كل البلدان، وليس البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً فحسب. وأعرب عن أمله في تنفيذ أفضل الممارسات المتعلقة بتطوير الأنظمة العالمية للتمييز وحفز الأنشطة الابتكارية. وأكد أنه يعتقد بأن بمقدور الويبو أن توسع نطاق أنشطتها في ذلك المجال، بل ينبغي أن تقوم بذلك عن طريق إنشاء آلية لنشر أفضل الممارسات، وخاصة إدارة وابتكار أنظمة الملكية الفكرية، خصيصاً للبلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن تطالب الدول الأعضاء بشدة أن تضاعف الويبو أنشطتها في ذلك المجال، وفي أن يكتسب عمل الويبو فيما يتعلق بالفولكلور والمعارف التقليدية زخماً جديداً. وفي الختام، قال إن كل الدول تزخر بالمبتكرين والمبدعين، وإنه ينبغي استغلال الأفكار الابتكارية والإبداعية وإعداد معايير دولية تشجيعية للملكية الفكرية. وأعرب عن أمله في أن تحظى هذه النقاط الثلاث بموافقة جميع الأطراف في المناقشة، وفي أن تستمر الجهود التي بذلت حتى الآن لصالح الجميع ولمدة طويلة.

١٣٦- وأشار ممثل جمعية شركات الموسيقى المستقلة (IMBALA) ورابطة شركات الأفلام الأوروبية (EFCA) إلى أن المنظمتين تمثلان شركات صغيرة ومتوسطة تنشط في قطاع حق المؤلف، وهي شركات تبتكر في أسواق الموسيقى والسينما. وذكر أن النفاذ إلى تلك الأسواق يتزايد صعوبة بسبب ما تعانيه من إفراط في التركيز. وشرح الممثل الوضع في مجال الموسيقى قائلاً إن شركتين تملكان حالياً ٦٠ بالمائة من الأسواق العالمية وأن هوليوود تهيمن بنفس الطريقة على قطاع السينما. وصرح قائلاً إن أعضاء منظمته يرغبون في النهوض بالتنوع الثقافي، أي تحسين التبادل التجاري بين المبدعين، وإنها تعتبر تحدي حماية الملكية الفكرية إنما يرمي إلى تحويل الطاقة الإبداعية إلى نشاط له أثر اقتصادي وتجاري. ورأى ممثل الجمعية أن قوانين الملكية الفكرية تفرض معايير متطرفة تأتي زيادة على حركة الأسواق. ورأى أيضاً أن بإمكان الويبو أن تضطلع بدور مهم في إطار اختصاصها بتمكين الإبداع من أن يتحول إلى قيمة اقتصادية ولتوفيق قوانين الملكية الفكرية وواقع الأسواق. وأوصى ممثل الجمعية بأن يؤخذ في الحسبان أن قطاع حق المؤلف يتألف من شركات صغيرة ومتوسطة وشركات صغيرة في جميع أنحاء العالم. والتفت إلى أن ما لا يقل عن ٩٥ بالمائة من الصناعات الإبداعية إنما تتكون من شركات صغيرة ومتوسطة وتوفر معظم فرص العمل في ذلك المجال. واستدرك قائلاً إن الشركات الصغيرة والمتوسطة والصغرى تتعرض لتهميش متفاقم في الأسواق. ورأى أن حق المؤلف إنما هو عنصر رئيسي في أي استراتيجية فعالة بشأن التنمية. وعبر عن امتنانه للويبو في سعيها إلى تحقيق تنسيق رفيع المستوى على الصعيد الدولي. وفي إطار جدول أعمالها بشأن التنمية، اقترح ممثل الجمعية أن تعزز الويبو مشاركة المبدعين والشركات الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية وأشار إلى أن من الممكن أن يتم ذلك على النحو التالي: أولاً توضيح إسهام الإدارة الفعالة والمنصفة لحق المؤلف في إقامة صناعة إبداعية مستدامة. ودعا إلى تضمين المساعدة التدريبية والتنقيح التي تقدمها الويبو محورياً يركز على إدارة حق المؤلف بهدف تشجيع استغلال تجاري فعال لحق المؤلف. ودعا في المقام الثاني إلى مساعدة المبدعين والشركات على فهم المحيط الرقمي للحد من الهوة الرقمية والاستفادة من التوزيع الدولي لما تتيحه التكنولوجيا الرقمية من فرص ترتبط بحماية

حق المؤلف. ودعا في المقام الثالث إلى دعم الشراكات التجارية بين الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان المتقدمة والنامية بهدف تشجيع المشروعات المشتركة والإنتاج والتوزيع المشترك وما إلى ذلك. وأشار ممثل الجمعية إلى أن ذلك يشمل دعم تصميم الأدوات التي تسمح بممارسة حقوق الملكية الفكرية على الصعيد المحلي. والتفت في المقام الرابع إلى ضرورة توضيح أهمية حق المؤلف والأصول غير الملموسة في الأوساط المالية. وأضاف قائلاً إن حق المؤلف هو أهم الأصول في القطاع الثقافي ولا يحظى مع ذلك بأي اعتبار في معايير المحاسبة. ومضى يقول إن على الويبو أن تساهم في النهوض بفتح سوق منصفة والنهوض بها وتعزيز تطبيق سياسات المنافسة، في غياب قانون دولي يحكم هذه المسألة. وأضاف قائلاً إن آراء الرابطة مطروحة في ورقة بشأن الموقف المشترك للرابطة بشأن التنمية الإبداعية، ومن الممكن الحصول عليها على الطاولة خارج قاعة المؤتمرات.

١٣٧- وأعلن ممثل الاتحاد الدولي للمنظمات المعنية بحقوق الاستنساخ أن أعضائه ينتمون إلى جميع القارات. وشرح موقفه قائلاً إن منظمات حقوق الاستنساخ تسهر على الترخيص باستنساخ منشورات العالم الأدبية والعلمية. وصرح قائلاً إن الاتحاد يعمل عن كثب مع البلدان الراغبة في إقامة إدارة جماعية في مجال الاستنساخ التوثيقي. والتفت إلى مسألة الترخيص، وما يتعلق مثلاً بالاستنساخ في الجامعات والمعاهد التربوية الأخرى، قال إن الاتحاد يواجه كثيراً مسألة النفاذ إلى الثقافة والمعرفة والمعلومات وإن ضمان النفاذ إنما هو صلب عمل منظمات حقوق الاستنساخ. وذكر أن تلك المنظمات مكلفة من الكتاب والناشرين في بلدانها بتيسير النفاذ القانوني إلى المواد المحمية بحق المؤلف وتسهر أيضاً على مكافئة مالكي الحقوق. وأضاف قائلاً إن الاتحاد يعلق أهمية بالغة على ذلك في البلدان النامية، قائلاً إن السوق المحلية إذا تعطلت حركتها بسبب نقشي القرصنة وانتشار النسخ غير القانونية للكتب، فلن يجد المؤلفون المحليون ما يحفزهم على الكتابة أو الناشر المحليون فرصاً للاستثمار. ومضى يقول إن الجمهور بحاجة إلى الاعتماد على المواد الأجنبية بقدر يفوق الضرورة، وأشار إلى أن ذلك يمس الجيل الناشئ بصفة خاصة. وفي ما يتعلق بوضع القواعد والمعايير والتشريع، اقترح ممثل الاتحاد الأخذ بحلول مؤاتية للتنمية بدلاً من تكثيف الاستثناءات والنقييدات في قوانين حق المؤلف. ورأى أن من شأن حل متوازن أن يتيح نفاذاً قانونياً من خلال خدمات منظمات الإدارة الجماعية. وذكر على سبيل المثال قانون جاميكا لحق المؤلف كحل تشريعي ممكن، وقال إن ذلك القانون يحتوي على بعض الاستثناءات والنقييدات لحق الاستنساخ التي لا تطبق إلا مقترنة بالتراخيص الطوعية. وأشار أيضاً إلى أن توفير التراخيص يوقف أعمال الاستثناء، كما هو الحال في قانون جاميكا. وتحدث ممثل الاتحاد من زاوية التنمية قائلاً إن من المهم حفز المؤلفين والناشرين المحليين وتشجيع النفاذ إلى الثقافة والمعرفة والمعلومات على حد سواء. وتساءل عن السبب الذي يدفع إلى وضع جانب في مواجهة مع الجانب الآخر إذا كان من الممكن الجمع بينهما. وأعلن أن الاتحاد يعتبر أن الحل يكمن في كثير من الأحيان في الإدارة الجماعية لحقوق الاستنساخ وبعض أوجه الانتفاع الرقمي مما يصب في عملية التنمية في البلدان. وشدد على ضرورة توفير الدعم التشريعي لذلك في العديد من البلدان النامية، وذكر أن كثيراً من الحكومات قد اتصلت بالويبو ملتزمة مشورتها التشريعية كما اتصل أصحاب الحقوق بالاتحاد مطالبين بدعم عملي. وأكد أن العمل يُنجز بناء على طلب دون شك. وبخصوص المساعدة التقنية، قال ممثل الاتحاد إنه يعتبر الشراكات والعمل المشترك على الصعيد المحلي من الحلول المربحة لكل الأطراف. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن اتحاده يهدف إلى تنشيط الكتابة والنشر في البلدان النامية، الأمر الذي من شأنه أن ينهض بالتنوع الثقافي. وقال إن اتحاده يعتبر أن الحد من إمكانيات أصحاب الحقوق في البلدان النامية من جني ثمار مجهودهم من شأنه أن يؤدي إلى عكس ذلك. وعليه، دعا ممثل الاتحاد الدول الأعضاء إلى النظر في حلول مؤاتية للتنمية وقادرة على النهوض بالتنوع الثقافي.

١٣٨- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لناشري الموسيقى (ICMP) إلى أن منظمته عبارة عن منظمة دولية غير حكومية تمثل جميع ناشري الموسيقى في العالم أو تقريبا. ومضى قائلاً إن أعضاء الاتحاد منتشرون في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا أيضاً. وقال إن الاتحاد يسعى إلى توضيح منظور ناشري الموسيقى بالرغم من تفاوت البنى والأنظمة التي يعملون في إطارها، وسواء كانوا مستقلين أو غير مستقلين وعلى اختلاف تحالفاتهم وانتماءاتهم الثقافية والجغرافية. واستطرد قائلاً إن الاتحاد يسهر في ذلك الإطار على تناول جميع أشكال النشر الموسيقي مهما كان مكانه في العالم. وقال إن اهتمام الاتحاد ينحصر في النشر الموسيقي من غير التطرق إلى أي جانب آخر للعمل في هذا القطاع، وإنه عندما يتناول موضوع النشر الموسيقي في البلدان النامية أو البلدان المتقدمة إنما يبقى هدفه الأساسي هو ضمان ألا تكون الملكية الأدبية والفنية غاية في حد ذاتها. وذكر ممثل الاتحاد أنه يضع نفسه تحت تصرف الآخرين وفي خدمتهم ويعقد الأمل على أن يأخذ أصحاب الدعوة إلى جدول أعمال بشأن التنمية في الويبو ذلك في الحسبان. ومضى يقول إن مشاغل الاتحاد قد تبدو هامشية عند بحث الاعتبارات العامة للمشكلات المتعلقة بالتنمية. ورأى أن القضايا المثارة تكتسي أهمية حاسمة في عمله. وأردف قائلاً إن ما يهم الاتحاد هو تسليح المبدعين بالسبل والوسائل التي يحتاجون إليها للعمل كما يشاعون وحيثما يشاعون في العالم. وأشار إلى أن ناشري الموسيقى يعملون يوميا مع المؤلفين والملحنين والأدباء وفنانيهم، إذ يسعون إلى مد يد المساعدة في عملية الإبداع وضمان نشر الموسيقى وتعميمها والإشراف على شؤونها. وقال إن الاتحاد يتفاوض مع المنتفعين الراغبين في استخدام الموسيقى في منتجاتهم وتوزيعها بتلك الطريقة من خلال التراخيص، وإن ذلك يحدث في كل أرجاء المعمورة، مما سمح للاتحاد بضمان تعبير للتنوع الثقافي على نطاق واسع. ومضى يقول إن الناشرين يتكيفون مع الظروف المحلية من جهة على أنهم وعاون تاماً بالعولمة الجارية التي نتجت مؤخراً عن انفجار ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وشدد ممثل الاتحاد على أن قطاع النشر الموسيقي مفعم بالنشاط في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص، وذلك منذ زمن ليس بقریب. وقال إن الأموال الهائلة التي تم استثمارها في البنية التحتية المحلية منذ الثلاثينيات من القرن الماضي فصاعداً، قد سمح للملحنين الوطنيين من التعاون مع دور النشر فاشتهرت موسيقاهم في مختلف أرجاء العالم. واستطرد ممثل الاتحاد قائلاً إنه لا يزال يسمع اليوم ما يعبر عن مجد ملحنين أمريكا اللاتينية من ألحان تدر أرباحاً من كل الأماكن في العالم. وذكر على سبيل المثال بعض الأغاني الأرجنتينية والبرازيلية والمكسيكية والكوبية. ومضى يقول إن النشر الموسيقي يشهد تطوراً أيضاً في أفريقيا والهند وآسيا برمتها ويدر ذلك مدخولاً وطنياً. ورأى أن كل ذلك يدل على أن من الممكن تحقيق قيمة إضافية وإعادة الاستثمار والمساهمة في رخاء البلد المقبل بطريقة غير مباشرة عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأن دور ناشري الموسيقى يبرز في هذا الصدد بالذات. وأشار ممثل الاتحاد إلى أن العديد من ناشري الموسيقى يعملون في إطار شركات صغيرة جداً ويحتاجون إلى حقوق استثنائية في مجال حق المؤلف. وهذا ما سمح لهم بتطوير أنشطتهم الإبداعية مستنديين في ذلك على أصول غير ملموسة على الإطلاق. ومضى ممثل الاتحاد يقول إن الإقرار بتلك السمة الخاصة من سمات الملكية الفنية ضروري للاتحاد كي يضطلع بعمله في المفاوضات بشأن التراخيص التي تتم عادة مع مؤسسات صناعية قوية جداً. وأشار إلى أن الاتحاد يرى أن ذلك ينطبق على البلدان المتقدمة والبلدان النامية وعلى جميع الناشرين من صغار أو كبار. وصرح قائلاً إن الحق الاستثنائي للمؤلف إذا ما أصيب فهمه، لا يتعارض مع الاحتياجات الإنمائية بل قد يساهم في التنمية المستدامة. واستطرد قائلاً إن حماية الموسيقى تسمح باتاحتها من غير أن يعني ذلك إتاحتها بالمجان وهذا أمر مشروع وسليم. وشدد على أن التحدي الحقيقي الذي يواجهه الاتحاد هو تحسين سائر الأمور التي تحد اليوم من التنمية والنمو في المجالات الإبداعية في العديد من بلدان العالم. وفي الختام، قال ممثل الاتحاد أن النهوض بتنمية الأنشطة الإبداعية في العالم يستدعي دعم وكالات الأمم المتحدة غير الويبو، ولكنه

يتطلب أيضاً من الجميع التركيز على قضايا التنمية لضمان إمكانية حل كل المشكلات مع مراعاة درجة التنمية في كل بلد. وعلق مع ذلك أهمية حاسمة على الدعم المتأتي من الويبو في ما يتعلق بحق الملكية الأدبية والفنية. ورأى أن من الضروري أن تستمر المنظمة في برامج تنميتها من غير أن تستبعد إمكانية إعادة تقييم أولوياتها ومناهج تنفيذها أو تأتي بالجديد من المبادرات. ودعا إلى تنفيذ ذلك بالتعاون وثيق مع المنظمات غير الحكومية التي ينبغي أن تحظى بدعم الويبو. ومضى يقول إن من الممكن تثبيت كل ذلك بالاستناد إلى دراسات تأخذ في الحسبان الواقع الفعلي لمختلف البلدان في العالم.

١٣٩- وتحدث ممثل شبكة السياسات الدولية (IPN) باسم مجموعات المجتمعات المدنية والعاملين في المجال الأكاديمي في ١٦ بلداً، وتقدم بجدول أعمال إيجابي بشأن التنمية للويبو. وأكد أن حقوق الملكية الفكرية أداة فعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المستدامة. ومضى يقول إن أفضل سبيل تنتهجه الويبو للنهوض بالتنمية وتمكين الشعوب في العالم هو الالتزام برسالتها القائمة على النهوض بحقوق الملكية الفكرية وتوضيحها في البلدان الفقيرة بصفة خاصة، بالإضافة إلى ما يبرم من عقود تجارية يمكن تنفيذها وإعمال القوانين واعتماد نظام الاقتصاد الحر. وختم ممثل الشبكة كلمته قائلاً إن من الضروري مقاومة المحاولات الرامية إلى تغيير جوهر مسؤوليات الويبو وأشار إلى أن الموقعين على جدول أعمال التنمية كانوا قد تقدموا باقتراحهم إلى الأمانة وأن من الممكن الحصول على نسخ من الاقتراح خارج القاعة.

١٤٠- وأشار ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات ومعاهدها (IFLA) إلى أن الاتحاد يمثل مصالح المكتبات ودور المعلومات بالإضافة إلى مصالح المنتفعين بخدماتها في العالم. وضم صوته إلى البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة المعلومات الإلكترونية للمكتبات (eIFL) التي تعمل في البلدان النامية. وصرح قائلاً إن الجامعات الشعبية ومخازن الأفكار والمكتبات عنصر أساسي لضمان النفاذ إلى العلم والمعرفة مما يدعم المجتمعات المبدعة والديمقراطية ويمكن الأمم والأفراد من النمو والتطور. وشدد ممثل الاتحاد على أن المكتبات هي المعبر إلى المعلومات والمنفذ إلى المعرفة المفتوح للمواطن العادي، وفيها يواجه معظم المنتفعين حقوق الملكية الفكرية. وأردف يقول إن حقوق الملكية الفكرية قد تعيق الإبداع والتنمية إذا لم يكن هناك توازن سليم بين تلك الحقوق والاستثناءات والحقوق الخاصة بالمنتفعين ومضى يقول إن المكتبات هي في الواقع ملنقى أصحاب الحقوق والمنتفعين في سياق إدارة الحقوق وهي تسعى إلى ضمان الإنصاف بين الطرفين. وصرح قائلاً إن تنمية البلدان رهن ببنية تحتية متينة من المكتبات، كما يتضح في أكثر البلدان تقدماً. ورأى أن تلك البنية التحتية ضرورية بقدر ما تكون الحماية ضرورية بخصوص التقييدات والاستثناءات لحق المؤلف وحتى تعزيزها لكي يتيسر خدمة المصلحة العامة. وفي هذا الصدد، قال ممثل الاتحاد إنه يدعم الاقتراحات الداعية إلى إبرام معاهدة بشأن النفاذ إلى المعرفة ورحب بالفرصة المتاحة لبحث القضايا المهمة التي أثارها الدول الأعضاء في الويبو، نظراً لما يترتب عليها من عواقب خطيرة في مجال التعليم والمكتبات وغير ذلك من الجهات الموردة للمعلومات ولا سيما المنتفعون بها. وشدد ممثل الاتحاد على أن عمل هيئته يقوم على تزويد الناس بإمكانية النفاذ إلى المعلومات، وعلق بالتالي أهمية رئيسية على قضايا حق المؤلف. ورأى أن حق المؤلف يقع في صميم المناقشات المتعلقة بإدراج جدول أعمال بشأن التنمية ضمن عمل الويبو لأن إضعاف النفاذ إلى المعرفة من خلال تقييد مفرط في قوانين حق المؤلف يؤدي إلى تقويض التنمية. وأشار إلى أن ذلك ينطبق بصفة خاصة في المحيط الرقمي. ثم التفت إلى ما تحمله شبكة الإنترنت من إمكانيات للإسهام في عملية التنمية وقال إن ملخص الرئيس والتقرير الرئيسي للجنة المملكة المتحدة المعنية بحقوق الملكية الفكرية، اللذين حظيا بثناء المنوبين، يوصيان بأن تفكر البلدان النامية بقدر كبير من الحذر قبل أن تنضم إلى معاهدة الويبو بشأن حق المؤلف ويدعوان البلدان إلى الامتناع عن الانسحاق وراء الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بتطبيق قوانين على غرار قوانينهما.

وخص بالذكر القضايا التالية: أولاً، تفاقم اختلال التوازن بين قوانين حق المؤلف بما يرجح الكفة لأصحاب الحقوق على حساب المنتفعين ويؤدي إلى تآكل مطرد للاستثناءات والتقييدات. وذكر في المقام الثاني ظاهرة احتكار المعلومات من خلال قواعد وتقنيات تقييدية في مجال الملكية الفكرية والتكنولوجيا سواء كان ذلك في المطبوعات أو المحيط الرقمي. وذكر في المقام الثالث التأثير المحبط لقوانين حق المؤلف في تطوير التكنولوجيا الجديدة إذا ما كانت تسمح بانتفاع مكثف لا يؤدي إلى تعديت. والتفت في المقام الرابع إلى الضغوط المتواصلة من أجل زيادة مدة الحماية المتاحة لحق المؤلف باسم التنسيق، مما أدى إلى تضيق نطاق المُلْك العام وتوقيع أثر سلبي على التعليم والبحث والإبداع. وأردف قائلاً إن من المفترض أن يدعم حق المؤلف النشاط الإبداعي، ولكن الإفراط في الحماية يؤدي في الواقع إلى عكس ذلك. وقال إن ذلك ينطبق في البلدان المتقدمة والبلدان النامية، مع العلم بأن البلدان النامية تعتمد أكثر من البلدان المتقدمة على المصنّفات التي دخلت في المُلْك العام نظراً إلى شحّت مواردها التي تسمح لها بشراء المصنّفات المحمية. وذكر في المقام الخامس تدابير الحماية التكنولوجية التي تقطع السبيل أمام تطبيق ما يسمى بالانتفاع المشروع وتقييم حواجز خطرة تحول دون النفاذ إلى المعلومات والنهوض بالبحث والابتكار. وذكر أن الهوة التي تفصل ما بين المتقدمين على الصعيد الرقمي والمحرومين على ذلك الصعيد تتزايد وأن قواعد حق المؤلف الراهنة تعزز اعتماد البلدان النامية على البلدان المتقدمة. وفي الختام، أشار إلى أن بعض البلدان المتقدمة تفرض حالياً، من خلال اتفاقات التجارة الحرة، قوانين بشأن حق المؤلف بقدر من الصرامة لا داعي له على شركائها ويتجاوز مقتضيات اتفاقية برن واتفاق تريبس وصرح قائلاً إن الويبو ومنظمة التجارة العالمية كليهما بحاجة إلى منهج جديد في مجال الملكية الفكرية. وساند ممثل الاتحاد مجموعة "أصدقاء التنمية"، ولا سيما الحاجة إلى إعادة النظر في ولاية الويبو وشؤون إدارتها والنهوض بقواعد ومعايير مؤاتية للتنمية، بما في ذلك الإقرار بتفاوت مستويات التنمية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان والاعتراف بحقوق مختلف مجموعات أصحاب المصالح والمواطنين باعتبارهم منتفعين بالملكية الفكرية وتطوير سياسات إيجابية بشأن الملكية الفكرية والتجارة في البلدان الصناعية. ورأى أن اعتماد جدول أعمال التنمية ليعطي عمل الويبو من شأنه أن يضع المنظمة في موكب سائر المنظمات الدولية ويعزز موقفها بين المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات أصحاب المصالح العاملة في هذا المجال مما يقيم شراكة فعالة ومفيدة. وأضاف قائلاً إن لدى المنظمات غير الحكومية الكثير من الخبراء القادرين على المساهمة في عمل الويبو وهم على استعداد لذلك. وعبر عن اقتناعه بأن إقدام الدول الأعضاء على اعتماد جدول أعمال التنمية من شأنه أن يعزز الممارسات والشركات المقربة والمفتوحة بين الويبو والمنظمات غير الحكومية.

١٤١- وعبر مركز قانون البيئة الدولي (CIEL) عن رضاه بالفرصة المتاحة لبحث سبل النهوض بعمل الويبو من أجل تحقيق أهدافها القائمة على تشجيع النشاط الإبداعي ونقل التكنولوجيا والمضي في إنجاز أهداف التنمية المستدامة العامة التي ينشدها المجتمع الدولي. وشدد ممثل المركز على ضرورة النظر إلى أهداف الويبو ومهامها في سياق دولي واسع وأكد ضرورة الإقرار تماماً بالنقاش الدولي الجاري حول تكاليف حماية الملكية الفكرية وفوائدها والعواقب الناجمة عن قواعد الملكية الفكرية وتأثيرها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في كل المجتمعات. وأشار ممثل المركز إلى الناقد الذي جرى حتى ذلك الحين وقال إن الواضح أن من الضروري الإقرار، في عملية وضع جدول أعمال الويبو بشأن التنمية بعدد من المبادئ. وذكر في المقام الأول أن قيمة الملكية الفكرية رهن بطبيعتها وتنفيذها على أساس سياسات بشأن التنمية المستدامة. والتفت في المقام الثاني إلى أن المعنيين بالمناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية ليسوا مالكي الحقوق فقط بل المجتمع برمته أيضاً. وقال في المقام الثالث إن جدول أعمال التنمية لا يهتم بلدان الجنوب فحسب، بل يقف أيضاً على القلق السائد في كل أرجاء العالم. وعليه، صرّح قائلاً إن من غير الممكن أن يقتصر جدول الأعمال على المساعدة التقنية،

بل ينبغي أن يشمل كل أنشطة الويبو. ورحب ممثل المركز بالاقترحات العديد التي طرحتها الدول الأعضاء لبحث جدول أعمال للويبو بشأن التنمية. وخص بالذكر اقتراح مجموعة أصدقاء التنمية، الذي اعتبر أنه يحتوي على عدد من الأفكار الملموسة التي تسمح بإحراز تقدم في المناقشات. ورأى أن الاقتراح يأخذ مبدءاً طالما أيدته المنظمات غير الحكومية المناصرة للمصلحة العامة وأقرت به مندييات دولية كثيرة بمختلف الطرق. وفيما يخص مبدأ الشفافية، أشار ممثل المركز إلى أن اعتماد عملية شفافة وحده قادر على السماح باتخاذ قرارات متوازنة. وخلص إلى أن من الضروري أن تنجز أنشطة الويبو في مجال وضع القواعد والمعايير وتقديم المساعدة التقنية في إطار يضمن الشفافية لكي تقوم حقاً على دليل ملموس وتستجيب بالطريقة المناسبة للمشاكل المرتبطة بالتنمية المستدامة. وأشار أيضاً إلى أن اقتراح مجموعة أصدقاء التنمية يحتوي على عدد من الأفكار الداعية إلى زيادة الشفافية التي كانت الأوساط المناصرة للبيئة السبابة إليها وقد تم تطبيقها على المستوى الدولي والوطني بقدر كبير من النجاح. وقال إن تلك الأفكار تشمل ما يلي:

"١" إنشاء مكتب مستقل للتقييم والبحث يتولى النظر في برامج الويبو وأنشطتها وأثرها في مجال التنمية. وتعمل آليات من ذلك القبيل حالياً في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية. ورأى ممثل المركز أن ذلك هو الجهاز الوحيد المذكور في اقتراح أصدقاء التنمية ومن شأنه أن يعزز فعالية عمل الويبو.

"٢" إعداد دراسات تقييمية مستقلة بشأن التأثير في التنمية تستند إلى الأدلة لبحث عواقب كل مبادرة ترمي إلى وضع قواعد أو معايير وتأثيرها في مؤشرات التنمية المستدامة الرئيسية. وشدد ممثل المركز على أن ذلك النوع من التقييم مطبق على نطاق واسع في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي قبل الشروع في عدد كبير من الأنشطة، بما في ذلك وضع السياسات وتنفيذها وكذا الاتفاقات الدولية. ورأى أن من الضروري أيضاً إجراء ذلك النوع من التقييم في سياق عمل الويبو.

١٤٢- وفي الختام، هنا ممثل المركز كل البلدان ومنظمات المجتمع الدولي التي شاركت في بحث جدول أعمال للويبو بشأن التنمية بطريقة بناءة. ورأى أن ذلك النقاش يكتسي أهمية حاسمة لضمان مراعاة المشاغل المرتبطة بالتنمية المستدامة على نحو منظم وشامل في الويبو، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من فائدة عملها لكل البلدان والشعوب.

١٤٣- وصرح ممثل المجلس البريطاني لحق المؤلف (BCC) قائلاً إن المجلس عبارة عن جمعية من الهيئات التي تمثل المؤلفين والفنانين والموسيقيين وكل من يُدعى أو يؤدي مصنفات محمية بموجب حق المؤلف أو له مصالح أو يساهم في تلك الأعمال، مثل دور النشر. وأثنى ممثل المجلس على الويبو حيويتها والتزامها على مدى السنين في مساعدة المجلس البريطاني لتنظيم دورات تدريبية منتظمة بشأن حق المؤلف لفائدة البلدان النامية في مختلف أرجاء العالم. وذكر بأن للويبو جدول أعمال بشأن التنمية قبل هذا وعبر عن امتنانه للفرصة المتاحة له كي يدلي بتعليقات مختصرة على جدول أعمال التنمية. وأشار ممثل المجلس البريطاني إلى أن العديد من المنظمات التي يمثلها المجلس قد أدلت بتعليقاتها أيضاً من خلال تحالف القطاعات الصناعية من أجل التنمية الإبداعية. وساند الموقف المشترك للتحالف ورأى أن حق المؤلف يكفل معونة إيجابية وضرورية في سبيل التنمية وسيظل يساهم في التقدم الثقافي والاقتصادي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقال إن حق المؤلف هو الوسيلة الرئيسية لمكافحة النشاط الإبداعي والأساس المتين لنجاح تجاري في المستقبل ومصدر أساسي من مصادر المبادرات التعليمية والثقافية والاجتماعية. ومضى يقول إن حق المؤلف يدفع عجلة التطوير الجاري للمواد المتميزة ويضمن التنوع في الفنون والثقافات في العالم. وأردف يقول إن المبدعين

وفناني الأداء في البلدان النامية وأندادهم في البلدان المتقدمة يعتمدون على حق المؤلف لكسب رزقهم بفضل إبداعهم. وذكر أن حق المؤلف هو الحافز الرئيسي للناشرين في البلدان النامية الراغبين في الاستثمار في المواهب الجديدة المحلية. وصرح ممثل المجلس البريطاني قائلاً إن من الأهمية بمكان أن تستطيع البلدان النامية إقامة صناعات إبداعية تخصصها لتضمن الثقة في النفس وتحافظ على هويتها، بدلاً من أن تكتفي باستيراد الثقافة من العالم المتقدم الذي ما من شيئاً أسهل من قرصنتها. ورأى أن ذلك يقتضي تعاوناً تقنياً من النوع الذي تستطيع الويبو أن تقدمه وساند الاقتراح المفيد والإيجابي والصادر عن حكومة المملكة المتحدة في ذلك الصدد. وفي الختام، أشار إلى أن الفنون والثقافات التقليدية المحلية في البلدان النامية آيلة إلى الانقضاء والمهارات التقليدية إلى الانحصر إذا لم تتوفر الحماية والحوافز للإبداع في تلك البلدان النامية، وقال إن من الضروري وضع إطار مناسب للملكية الفكرية للحفاظ على الثقافة المحلية ودعم الصناعات الإبداعية المحلية التي يساهم كل من حق المؤلف والويبو في دعمها.

١٤٤ - وشكر ممثل معهد السياسات الابتكارية (IPI) الويبو قبول المعهد بصفة مراقب مؤقت للاشتراك في ذلك الاجتماع المهم. وأشار إلى أن المعهد عبارة عن منظمة للمجتمع المدني تعمل في مجال البحث في القطاع العام وتضم أكثر من ٢٣ ٠٠٠ عضو. واستشهد بعبارة من الكاتب المسرحي شكسبير قائلاً إنه لم يأت ليحفر قبر الويبو بل للثناء عليها. وقال إنه يدرك أن النقاش لا ينصب على مضمون الملكية الفكرية، بل جدول أعمال التنمية. وعلق على جدول الأعمال قائلاً إن الأبحاث التي أجراها المعهد قد بينت أن النمو الاقتصادي يأتي من خلال الاشتراك في الأسواق والاقتصاد العالمي. واستدرك قائلاً إن الأسواق الناجحة تحتاج إلى شيء من الاتساق والانضباط والتناسق والوضوح في القانون، وينطبق ذلك على الاقتصاد العالمي والأسواق العالمية. وأردف قائلاً إن ذلك الاتساق والانضباط في أنظمة الملكية الفكرية ضروري للبلدان النامية لكي تتمكن من الانخراط تماماً في السوق العالمية وتفتح الأبواب أمامها في معضلة التنمية. ورأى أن مهمة الويبو الرئيسية القائمة على تعزيز الاتساق في أنظمة الملكية الفكرية العالمية ضروري ويعود بفائدة مباشرة على التنمية. ووافق على أن حقوق الملكية الفكرية ليست غاية في حد ذاتها بل أداة منفعية. وأضاف يقول إن حقوق الملكية الفكرية قد أثبتت منفعتها الكبيرة ودعا إلى إدراك أهميتها. وتعجب من افتراض أن حقوق الملكية الفكرية قد تسيء إلى صغار المبدعين في البلدان النامية، قائلاً إن حقوق الملكية الفكرية هي حقوق على كل حال. ورأى أن منح مبدع في بلد نامي حقاً غالباً ما يكون الحماية الوحيدة التي يستطيع أن يحصل منها قيمة اقتصادية. ورأى في ذلك خيراً لا ينافي الأخلاق. ولاحظ أن البعض يسعى إلى تغيير مهمة الويبو بسبب عدم إدراكهم لأهمية الاتساق والوضوح في أنظمة الملكية الفكرية العالمية. ورأى أن اقتراحي المكسيك والولايات المتحدة يساهمان في إنجاز مهمة الويبو الحاسمة، على أن اقتراح "مجموعة أصدقاء التنمية" يهدم جوهر مهمتها. وأشار إلى وجود العديد من الوكالات التي يقوم اختصاصها الرئيسي على التنمية. وأثنى على الويبو دورها في النهوض بالتنمية من خلال تسخير الملكية الفكرية أداة فعالة لها وحث المنظمة على الالتزام بهدف التنمية.

البند الخامس: العمل المقبل؛ البند السادس: ملخص الرئيس؛ البند السابع؛ اعتماد التقرير

١٤٥ - أوضح الرئيس أنه تقرر إثر المناقشات الجمع بين البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال. وأعرب عن شكره لجميع الوفود على المرونة وروح التفاهم التي كشفت عنها في مداخلاتها. وعبر عن شكره أيضاً للأمانة على فعاليتها في إعداد نص جديد لمشروع ملخصه. وعندما عرض النص على الوفود للموافقة عليه، تساءل عما إذا كان أحد الوفود يرغب في التعليق عليه.

١٤٦- وأعرب وفد جمهورية إيران الإسلامية باسم "مجموعة أصدقاء التنمية" عن تقديره للرئيس على جهوده وصبره، وعبر عن شكره أيضاً للأمانة وجميع الوفود على تعاونها ومرونتها. وأشار من ثم إلى أنه جاء في الفقرة ٦ من مشروع الملخص أن الاقتراح الذي أعدته "مجموعة أصدقاء التنمية" هو اقتراح للبرازيل قدمته باسم المجموعة. والواقع هو أنه من إعداد المجموعة وليس البرازيل. وطلب الوفد بالتالي أن يوضح ذلك في الملخص.

١٤٧- وعلق وفد المغرب على الفقرة ٨ من مشروع الملخص المتعلقة بمشروع التقرير الذي ستعده الأمانة ويبلغ للبعثات الدائمة للدول الأعضاء قبل ٢٥ أبريل/ نيسان ٢٠٠٥. وطلب الوفد توفير مشروع التقرير في شكل إلكتروني أيضاً وفي المهلة ذاتها، وأعرب عن رغبته في الإدلاء ببيان باسم مجموعة البلدان الأفريقية.

١٤٨- وسأل الرئيس إذا كان أحد الوفود يرغب في تقديم أية تعليقات إضافية على مشروع الملخص قبل اعتمادها. ولما لم يقدم أي تعليق، اعتمد ملخص الرئيس (انظر الفقرة ١٦٠ أدناه).

البند الثامن: اختتام الدورة

١٤٩- قال وفد المغرب الذي تحدث باسم مجموعة البلدان الأفريقية إنه كان مكلفاً في الأصل بالطلب من الرئيس والأمانة إدراج بند بشأن اعتماد مشروعات التقارير في جداول أعمال الاجتماعات المقبلة المتعلقة بجدول أعمال التنمية. وأضاف أنه انطلاقاً من روح المرونة قررت المجموعة الانضمام إلى اتفاق الآراء والموافقة على عقد اجتماعين إضافيين مدة كل منهما ثلاثة أيام، وأكدت ضرورة إعداد محضر الجلسات وتقارير الاجتماعات المقبلة في مهلة لا تتجاوز عشرة أيام بعد اختتام كل اجتماع.

١٥٠- وأعرب وفد إيطاليا عن شكره للرئيس والأمانة على العمل الشاق الذي اضطلعوا به، وأشار إلى أن المجموعة باء شاركت مشاركة بناءة في المناقشات تحدها روح مرنة، ورأى أن الدورة كانت فرصة سانحة لمواصلة العمل.

١٥١- وعبر وفد نيجيريا عن شكره للرئيس على صبره وحصافته في رئاسة الاجتماع، وقال إنه يساند موقف منسق مجموعة البلدان الأفريقية.

١٥٢- وأعرب وفد الصين عن تقديره للرئيس والأمانة على العمل الشاق الذي اضطلعوا به، وقال إنه يوافق تماماً على النص الذي اقترحه الرئيس. وعبر عن أمله في أن تواصل الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إجراء مناقشات مكثفة في الدورة المقبلة للاجتماع، كما أعرب عن أمله في تسلم تقرير الاجتماع الحالي بأسرع وقت ممكن. وأضاف أن من المفهوم أن التقرير سيقدم باللغات الرسمية الست، كي تتمكن جميع الوفود التي تستخدم هذه اللغات الست من الاستفادة منه، وأن توفر الوثائق باللغات الست هو في صالح الجمهور أيضاً، ومن شأنه أن يسهل إجراء المناقشات بشأن هذا الموضوع المهم في الاجتماعات المقبلة.

١٥٣- وأعرب وفد بوتسوانا عن شكره للرئيس على جهوده الضخمة التي بذلها لإعداد النص، كما أعرب عن تقديره الكبير للجهود التي بذلها الرئيس أثناء المداولات والمشاورات الطويلة، وأضاف أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد المغرب.

١٥٤- وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، وشكر الرئيس والأمانة على العمل الشاق الذي اضطلعوا به، وعلى توجيه الأعمال تحت قيادتهما خلال الأيام القليلة

الأخيرة. كما شكر البلدان الأعضاء التي كشفت عن قدر كبير من المرونة للتوصل إلى اتفاق، وأعلن أن أعضاء مجموعته يتطلعون إلى المشاركة بكل عزم في المناقشات المقبلة، كما يرد ذلك في الوثيقة.

١٥٥- وأعرب وفد مصر عن تقديره للرئيس على جهوده الملموسة، كما شكر الأمانة على تقديم النص الأخير لمخلص التقرير على وجه السرعة. وأضاف أنه يساند البيان الذي أدلى به وفد المغرب، وأكد من جديد وأوضح أنه لم يكن في نية مجموعة البلدان الأفريقية إطلاقاً أن تعارض عقد دورتين إضافيتين للاجتماع. وأضاف أن من المفهوم له ولزملائه أن يتسلموا مشروع التقرير في نهاية كل دورة. وعندما شعروا بأن من شأن ذلك أن يحول دون عقد دورتين، اتفقوا مدفوعين بروح المرونة على الانضمام إلى اتفاق الآراء وعقد دورتين، وطلبوا إلى الأمانة أن تتكرم بتقديم مشروعات التقارير في أقرب وقت ممكن.

١٥٦- وشارك وفد باكستان الوفود الأخرى في التعبير عن شكره للرئيس والأمانة على جهودهما التي أفضت إلى التوصل إلى اتفاق في نهاية الاجتماع، وأعلن أن الاتفاق مهم من ناحيتين، فهو يمثل اتفاقاً إجرائياً مهماً في الآراء بشأن عقد دورتين إضافيتين، والأهم من ذلك أنه سيسمح للبلدان بتركيز مناقشاتها بصورة أكبر على جزء هام من جدول أعمال التنمية أثناء الدورتين المقبلتين، بدلاً من مناقشة المسائل الإجرائية. وأعلن الوفد أنه يفضل أن تكون المناقشات المقبلة أكثر تنظيمياً وأكثر شمولاً لمختلف الاقتراحات المقدمة حالياً أو في المستقبل. ورأى أن الوفود صرفت وقتها خلال الدورتين اللتين عقدتا حتى الآن في بحث مسائل عامة وفي التعبير عن رأيها بشأن الاقتراحات المقدمة والمتعلقة بجدول أعمال التنمية، والتي أصبحت الآن مفهومة تماماً. وبناء عليه، فقد يكون من الملائم إجراء مناقشات أكثر تنظيمياً أو اللجوء إلى التفاوض بشأن المسائل الجوهرية لكي يمكن الوفاء بالولاية التي منحتها الجمعية العامة في نهاية الاجتماعين اللذين تم الاتفاق عليهما. وأعلن الوفد أنه يتطلع إلى المشاركة بصورة إيجابية في مناقشات أكثر تنظيمياً وأكثر تركيزاً على المسائل الجوهرية.

١٥٧- وشارك وفد البرازيل الوفود الأخرى في التعبير عن شكره للرئيس على الجهود التي بذلها في الاجتماع، وعلى عمله الدؤوب لإعداد الوثيقة التي تمثل اتفاق آراء الاجتماع. وأعلن أنه يرى مثل غيره من الوفود أهمية تركيز المناقشات خلال الاجتماع المقبل على المسائل المحددة الواردة في الاقتراحات، والنظر فيها بصورة منهجية. وأشار الوفد إلى أن الاجتماع أتاح الإلقاء ببيانات مهمة وبتقديم معلومات قيمة عن وجهة نظر البلدان بشأن العلاقة بين التنمية ونظام الملكية الفكرية. وأضاف أنه يتطلع إلى الاستماع إلى تعليقات أكثر تحديداً من الأعضاء الآخرين على المسائل المهمة التي قدمت في وثائق الاجتماع وفي أي وثيقة أخرى.

١٥٨- وطلب ممثل ائتلاف المجتمع المدني إلى الرئيس أن يوضح وضع المجموعات المعتمدة بصورة مؤقتة خلال الاجتماعين المقبلين، وأعلن أنه قد يكون من المؤسف أن تبدأ المنظمات غير الحكومية السبع عشرة إجراءاتها من جديد من نقطة الانطلاق. وأوضح أن الائتلاف يضم أعضاء من أفريقيا ومن بلدان نامية أخرى لا يمكن لها الحصول على تأشيرة دخول الأراضي السويسرية وشراء تذاكر السفر بالطائرة أو حجز غرف في الفنادق ما لم تكن على ثقة بحضور الاجتماع.

١٥٩- وشكر الرئيس ممثل ائتلاف المجتمع المدني على إثارة تلك المسألة، وقال إنه بما أن النص قد اعتمده الوفود، فإنه لا يمكن تعديله. وأكد مع ذلك أنه سيستشير الأمانة لمعرفة رأيها في هذا الصدد.

١٦٠- وتساءل وفد إيطاليا مدفوعاً بروح المرونة عما إذا كان من المفيد حذف عبارة "الدورة الحالية" من الفقرة ٣، وما إذا كان من شأن ذلك مساعدة المنظمات غير الحكومية والزملاء الآخرين.

١٦١- وأشار الرئيس إلى أن هناك اقتراحاً محدداً من وفد إيطاليا، وسأل إن كان الأعضاء يوافقون على ذلك الاقتراح الذي تقدمت به إيطاليا باسم المجموعة باء.

١٦٢- وأعرب وفد مصر عن مساندته التامة لاقتراح وفد إيطاليا الرامي إلى تعديل الفقرة ٣ من النص المتفق عليه.

١٦٣- وأشار الرئيس إلى أن عدداً كبيراً من الأيدي رفعت تأييداً للاقتراح، وافترض أن جميع الوفود توافق عليه. وأعلن من ثم اعتماد النص المقترح من وفد إيطاليا، إن لم يكن هناك أي اعتراض عليه.

١٦٤- وأعرب الرئيس عن شكره للجميع على جهودهم وتحليلهم بالصبر، ورأى أن الاجتماع كان بداية طيبة لإجراء مناقشات مهمة للغاية، ووافق على التعليقات المقدمة بشأن العمل في الدورات المقبلة في يونيه/ حزيران، وقال إنه ينبغي أن تكون المناقشات أكثر تنظيماً وتتطرق إلى المسائل الجوهرية. وطلب الرئيس أن تركز الوفود على الاقتراحات الحالية لكي يمكن تحليلها بالتفصيل في الاجتماع المقبل. وشكر المنسقين الإقليميين على مساعدتهم ومساندتهم القيمة، وقال إنه سيواصل الاعتماد عليهم في الدورة المقبلة. كما شكر الأمانة والمترجمين الفوريين على العمل الذي اضطلعوا به، وعلى الأخص المترجمين الفوريين للغة الإسبانية الذين ساعدوه شخصياً. وفي الختام، فض الرئيس الدورة والاجتماع.

١٦٥- اعتمد الاجتماع ملخص الرئيس الوارد نصه أدناه:

١- قررت الجمعية العامة للويبو، في دورتها الحادية والثلاثين (الدورة الاستثنائية الخامسة عشرة) التي عقدتها في جنيف في الفترة من ٢٧ سبتمبر/أيلول إلى ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٤ أن تدعو اجتماعات حكومية دولية إلى الانعقاد ما بين الدورات لفحص الاقتراحات الواردة في الوثيقة WO/GA/31/11 (اقتراح من الأرجنتين والبرازيل لوضع جدول أعمال للويبو بشأن التنمية) فضلاً عن اقتراحات إضافية من الدول الأعضاء. وعقد الاجتماع الحكومي الدولي ما بين الدورات حول جدول أعمال الويبو بشأن التنمية دورته الأولى في الفترة من ١١ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٥.

٢- وشاركت في الدورة ٩٩ دولة عضواً و ١٦ منظمة حكومية دولية و ٤١ منظمة غير حكومية.

٣- وقرّر الاجتماع قبول ١٧ منظمة غير حكومية ليست معتمدة لدى الويبو، بصفة مؤقتة، ترد قائمة بأسمائها في مرفق هذه الوثيقة، من غير أن تؤثر مشاركتها في صفتها في اجتماعات الويبو اللاحقة.

٤- وانتخب الاجتماع بالإجماع الممثل الدائم لباراغواي، السفير ريغوبيرتو غاوتو فيلمان، رئيساً للدورة، والممثل الدائم لبلغاريا، السفير ديميتير زانتشيف، نائباً للرئيس.

٥- واعتمد الاجتماع مشروع جدول الأعمال كما هو مقترح في الوثيقة IM/1/1 Prov. مع إضافة البند ٧ بشأن اعتماد التقرير.

٦- وبحث الاجتماع اقتراحاً من الأرجنتين والبرازيل (اشترك في رعايته كل من بوليفيا وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور ومصر وإيران وكينيا وبيرو وسيراليون وجنوب

أفريقيا وتنزانيا وفنزويلا) يرمي إلى وضع جدول أعمال بشأن التنمية للويبو (الوثيقتان WO/GA/31/11 و WO/GA/31/14) وعرضا إضافيا من "مجموعة أصدقاء التنمية" بخصوص اقتراح لوضع جدول أعمال بشأن التنمية للويبو: طرح للقضايا المثارة في الوثيقة WO/GA/31/11 (الوثيقة IIM/1/4) واقتراحاً من الولايات المتحدة الأمريكية لوضع برنامج شراكة في الويبو (الوثيقة IIM/1/2) واقتراحاً من المكسيك بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة IIM/1/3) وملاحظات من المملكة المتحدة بشأن الملكية الفكرية والتنمية (الوثيقة IIM/1/5).

٧ - ونظراً إلى ضرورة إمعان النظر في الاقتراحات، ارتئي أن الدول الأعضاء تحتاج إلى مزيد من الوقت لفحصها. وقرّر الاجتماع مواصلة المناقشات والنظر في الاقتراحات في دورته المقبلة المعتمزم عقدها في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٥، وعقد دورة ثالثة تدوم ثلاثة أيام في يولييه/تموز ٢٠٠٥، على أن تبلغ الأمانة الدول الأعضاء موعد الانعقاد في أقرب فرصة. وللدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمانة أية اقتراحات كتابية إضافية لوضع جدول أعمال بشأن التنمية، لبحثها في الدورة المقبلة للاجتماع. وتيسيراً للمناقشات في الدورة المقبلة، دعا رئيس الاجتماع الدول الأعضاء التي طرحت اقتراحات أو تعتمزم طرحها إلى تقديم الاقتراحات إلى الأمانة كتابةً بصياغة عملية.

٨ - وأحاط الاجتماع علماً بأن مشروع تقرير الدورة الأولى سيحتوي على جميع المداخلات التي أدلي بها أثناء الدورة الراهنة وسيضمن أيضاً ملخص الرئيس. وستتولى الأمانة إعداد مشروع التقرير وتبليغه للبعثات الدائمة للدول الأعضاء في موعد أقصاه ٢٥ أبريل/نيسان ٢٠٠٥. وسيتاح مشروع التقرير أيضاً في شكل إلكتروني وعلى موقع المنظمة على الإنترنت، لفائدة الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية في الموعد ذاته. وينبغي تبليغ التعليقات على مشروع التقرير كتابةً إلى الأمانة في موعد أقصاه ٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٥. ومن المعتمزم بعد ذلك إتاحة مشروع التقرير المعدل في موعد أقصاه ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٥ والنظر فيه لاعتماده في بداية الدورة المقبلة للاجتماع المذكور.

[يلي ذلك المرفق]

المرفق

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES
(dans l'ordre alphabétique des noms français des États)
(in the alphabetical order of the names in French of the States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Simon QOBO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Boualem SEDKI, ministre, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Dirk KRANEN, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Christian FORWICK, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Roland KLAEGER, Intern, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

María Georgina GERDE (Sra.), Refrendante Legal de la Administración Nacional de Patentes (INPI), Instituto Nacional de la Propiedad Industrial (INPI), Buenos Aires

Marta GABRIELONI (Sra.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Helen DAWSON (Ms.), Assistant Director, Legislation and Policy Development, IP Australia, Woden ACT

Jyoti LARKE (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUTRICHE/AUSTRIA

Alois LEIDWEIN, Attaché, Permanent Mission, Geneva

BAHREÏN/BAHRAIN

Jamal DAWOOD SALMAN, Director of Publications and Press, Ministry of Information, Manama

Saleh ALSALEH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BANGLADESH

Mohammad Abu JAFAR, Joint Secretary, Ministry of Industries, Dhaka

Mahbub ZAMAN, Minister, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Michel GEREBTZOFF, premier conseiller, Mission permanente, Genève

BÉNIN/BENIN

Naïm AKIBOU, premier conseiller, Mission permanente, Genève

BOLIVIE/BOLIVIA

Alvaro MOSCOSO BLANCO, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Angélica NAVARRO (Srta.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

BOTSWANA

Tshepo MOGOTSI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Guilherme DE AGUIAR PATRIOTA, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Jorge AVILA, Vice-President, National Industrial Property Institute (INPI), Rio de Janeiro

Otávio Carlos Ma SANTOS, Director of Copyright, Ministry of Culture, Brasilia

Henrique Choer MORAES, Secretary, Intellectual Property Division, Ministry of External Relations, Brasilia

Beatriz AMORIM PASCOA (Mrs.), Director, National Institute of Industrial Property, Rio de Janeiro

BULGARIE/BULGARIA

Dimitar TZANTCHEV, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Ivan GOSPODINOV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

BURUNDI

Zacharie GAHUTU, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

CANADA

Edith ST-HILAIRE (Ms.), Deputy Director, Intellectual Property, Information and Technology Trade Policy Division (EBT), International Trade Canada, Ontario

Sanjay VENUGOPAL, Senior Policy Analyst, International Affairs, Corporate Strategies Branch, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Ottawa-Hull, Québec

Cameron MACKAY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

CHILI/CHILE

Maximiliano SANTA CRUZ, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

CHINE/CHINA

LI Yuguang, Deputy Commissioner, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LU Guoliang, Deputy Director General, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

HE Yuefeng, Director of Division 2, Legal Affairs Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

ZENG Yanni (Miss), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LI Yanmei (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office (SIPO), Beijing

LIU Hui (Ms.), Director, Examination Division II, Trademark Office, State Administration of Industry and Commerce (SAIC)

ZHENG Quanlai, Director, General Affairs Division (International Division), Copyright Department, General Administration of Press and Publications, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

ZHENG Xiangrong (Ms.), Official, International Affairs Division, Copyright Department, National Copyright Administration of China (NCAC), Beijing

DENG Hongmei (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZHAO Yangling (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ZHANG Ze, Attaché, Permanent Mission, Geneva

COLOMBIE/COLOMBIA

Fernando ZAPATA LOPEZ, Director General, Dirección Nacional de Derecho de Autor de Colombia (DNA), Santafé de Bogotá

Ricardo VELEZ BENEDETTI, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CONGO

Delphine BIKOUTA (Mme), première conseillère, Mission permanente, Genève

COSTA RICA

Luis Varela QUIRÓS, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Alejandro SOLANO ORTIZ, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

CÔTE D'IVOIRE

Désiré-Bosson ASSAMOI, conseiller, Mission permanente, Genève

CUBA

María de los Angeles SÁNCHEZ TORRES (Sra.), Directora General, Oficina Cubana de la Propiedad Industrial (OCPI), La Habana

DANEMARK/DENMARK

Kaare STRUVE, Danish Patent and Trademark Office, Ministry of Economic and Business Affairs, Taastrup

ÉGYPTE/EGYPT

Ragui EL ETREBY, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Mohamed El-Sayed BASSUNI, Computer Systems Engineer, Patent Office Academy of Scientific Research and Technology, Cairo

EL SALVADOR

Ana Patricia BENEDETTI (Srta.), Ministra Consejera, Misión Permanente, Ginebra

Juan Carlos FERNÁNDEZ, Ministro Consejero, Misión Permanente, Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Rafael PAREDES PROAÑO, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Javier COLLAR RAMOS, Ministro, Misión Permanente, Ginebra

Javier A. MORENO RAMOS, Director, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Ciencia y Tecnología, Madrid

Victoria DAFAUCE MENÉNDEZ (Sra.), Jefe de Servicio de Relaciones Internacionales OMPI-OMC, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Ciencia y Tecnología, Madrid

María Teresa MOGÍN BARQUÍN (Sra.), Directora General, Oficina Española de Patentes y Marcas, Ministerio de Industria, Turismo y Comercio, Madrid

ESTONIE/ESTONIA

Hene LEHT, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Robert C. HOWES, International Relations Officer (ITU, WIPO), Bureau of International Organizations, U.S. Department of State, Washington, D.C.

Marla C. POOR (Ms.), Attorney-Advisor to the Register, U.S. Copyright Office, Office of Policy and International Affairs, Library of Congress, Washington, D.C.

Jon P. SANTAMAURO, Intellectual Property Attaché, Executive Office of the President, Permanent Mission, Geneva

Michael S. SHAPIRO, Attorney-Advisor, Office of International Relations, U.S. Patent and Trademark Office, Virginia

Paul SALMON, Attorney Adviser, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Washington, D.C.

Lisa M. CARLE (Ms.), Counsellor for Economic and Science Affairs, Permanent Mission, Geneva

ÉTHIOPIE/ETHIOPIA

Esayas GOTTA SEIFU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Vladimir SHIPKOV, Deputy Director General, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Evgeny ZAGAYNOV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Ilya GRIBKOV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Marion DEHAIS (Mme), Sous-direction des affaires économiques, Direction des Nations Unies et des organisations internationales, Ministère des affaires étrangères, Paris

Gilles REQUENA, chef de service, Affaires européennes et internationales, Institut national de la propriété industrielle (INPI), Paris

Gilles BARRIER, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

GABON

Malem TIDZANI, directeur général du Centre de propriété industrielle du Gabon (CEPIG), Ministère du commerce et du développement industriel, chargé du NEPAD, Libreville

GRÈCE/GREECE

Andreas CAMBITSIS, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

HONDURAS

Benjamín ZAPATA, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Javier MEJIA GUEVARA, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Mauricio PÉREZ ZEPEDA, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Veronika CSERBA (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

INDE/INDIA

Sudeep BANERJEE, Additional Secretary, Ministry of Human Resource Development, Department of Secondary and Higher Education, Government of India, New Delhi

Rajeev Ranjan, Director, Department of Industrial Policy and Promotion, Ministry of Commerce and Industry, Government of India, New Delhi

Debabrata SAHA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Preeti SARAN (Ms.), Minister (Economic), Permanent Mission, Geneva

V. K. GUPTA, National Institute of Science Communication and Information Resources, New Delhi

INDONÉSIE/INDONESIA

Arry Ardanta SIGIT, Director for Cooperation and Development, Directorate General of Intellectual Property Rights, Ministry of Law and Human Rights, Jakarta

Dewi KARUNEGORO (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D’)/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Hossein Ali AMIRI, Deputy Head of the Judiciary and Head, Registration of Deeds and Properties Organization, Tehran

Seyed Mohammad Kazem SAJJADPOUR, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Seyed Hassan MIR HOSSEINI, Deputy Head, Registration of Deeds and Properties Organization, Tehran

Hekmatollah GHORBANI, Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Majid H. AL-ANBAKI, Minister Plenipotentiary, Permanent Mission, Geneva

Jamal ABDULLAH, Intern, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Jacob RAJAN, Head, Patents Section, Intellectual Property Unit, Department of Enterprise, Trade and Employment, Dublin

ISRAËL/ISRAEL

Noa FURMAN (Mrs.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Giovanni DE SANCTIS, Technical Coordinator, Italian Office of Patents and Trademarks, Rome

Sem FABRIZI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Michela LIMARDI (Miss), Permanent Mission, Geneva

Silvia ARDESI (Miss), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAMAHIRIYA ARABE LIBYENNE/LIBYAN ARAB JAMAHIRIYA

Khamees M. IHDAYB, Head, Intellectual Property Division, National Bureau for Research and Development, Tripoli

Nasser ALZAROUG, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAMAÏQUE/JAMAICA

Ransford SMITH, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Symone BETTON (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Satoshi MORIYASU, Director, International Cooperation Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Yuichiro NAKAYA, Deputy Director, International Cooperation Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Japan Patent Office, Tokyo

Shintaro TAKAHARA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Shigechika TERAKADO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Mamoun Tharwat TALHOUNI, Director General, Department of the National Library,
Amman

Hussam QUDAH, Attaché, Permanent Mission, Geneva

KENYA

James Otieno ODEK, Managing Director, Kenya Industrial Property Institute (KIPI),
Ministry of Trade and Industry, Nairobi

Jean W. KIMANI, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

LESOTHO

Taoana MAMPOI, Deputy Registrar-General, Registrar-General's Office, Ministry of Law
and Constitutional Affairs, Maseru

LETONIE/LATVIA

Jānis KĀRKLIŅŠ, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Edgars KALNINŠ, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

LITUANIE/LITHUANIA

Lina VILTRAKIENĖ, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission
permanente, Genève

MADAGASCAR

Alfred RAMBELOSON, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Olgatte ABDYOU (Mme), conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

HSU King Bee (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohamed Zin AMRAN, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Wan Aznainizam Yusri WAN ABDUL RASHID, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Siti EAISAH MOHAMAD (Mrs.), Director, Planning and Corporate Services, Intellectual Property Division, Intellectual Property Corporation of Malaysia, Ministry of Domestic Trade and Consumer Affairs, Kuala Lumpur

MALAWI

Serman Wedson David CHAVULA, Copyright Administrator and Executive Director, Copyright Society of Malawi (COSOMA), Lilongwe

MALTE/MALTA

Tony BONNICI, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Omar HILALE, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Aziz BOUAZZAOUI, directeur de l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC), Casablanca

Mohamed SIDI EL KHIR, conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Jorge AMIGO CASTAÑEDA, Director General, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Alfredo RENDÓN ALGARA, Director General Adjunto, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial (IMPI), México

Juan Manuel SANCHEZ, Tercer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

MONGOLIE/MONGOLIA

Urangeral SUMIYA, Head, Patent and Trademark Division, Intellectual Property Office of Mongolia (IPOM), Ministry of Justice and Home Affairs, Ulaanbaatar

MOZAMBIQUE

Fernando António DOS SANTOS, Director General, Industrial Property Institute (IPI), Ministry of Industry and Commerce, Maputo

Boaventura AFONSO, Director, National Institute of Book and Records, Maputo

NAMIBIE/NAMIBIA

Tileinge Sacharias ANDIMA, Registrar, Close Corporations and Industrial Property, Ministry of Trade and Industry, Windhoek

NIGER

Jérôme Oumarou TRAPSIDA, directeur du développement industriel, Direction du développement industriel, Ministère du commerce et de la promotion du secteur privé, Niamey

NIGÉRIA/NIGERIA

Adeyemi DIPEOLU, Minister, Permanent Mission, Geneva

Usman SARKI, Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

NORVÈGE/NORWAY

Jostein SANDVIK, Senior Advisor, Legal and Political Affairs, Norwegian Patent Office, Oslo

Steinar LINDBERG, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

NOUVELLE-ZÉLANDE/NEW ZEALAND

Diana REAICH (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

OUZBÉKISTAN/UZBEKISTAN

Akil A. AZIMOV, Director, State Patent Office of the Republic of Uzbekistan, State Committee for Science and Technology, Tashkent

PAKISTAN

Rizwan Saeed SHEIKH, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PANAMA

Lilia MUGGLER (Sra.), Analista de Comercio Exterior, Misión Permanente, Ginebra

PARAGUAY

Rigoberto GAUTO VIELMAN, Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Astrid WEILER GUSTAFSON (Sra.), Directora General de la Propiedad Intelectual, Ministerio de Industria y Comercio, Asunción

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Paul J. SCIARONE, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Barbara RIETBROEK (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Sabina VOOGD (Ms.), Senior Policy Advisor, Policy Coherence Unit, Ministry of Foreign Affairs, The Hague

PÉROU/PERU

Katitza RODRÍGUEZ PEREDA (Sra.), Directora, Investigación en Propiedad Intelectual y TICs, CPSR Perú, Lima

Alejandro NEYRA, Segundo Secretario, Misión Permanente, Ginebra

PHILIPPINES

Adrian S. CRISTOBAL Jr., Director General, Intellectual Property Office of the Philippines, Manila

Enrique MANALO, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Raly TEJADA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Lígia Gata GONÇALVES (Mrs.), Patent Examiner, National Institute of Industrial Property (INPI), Lisbon

Nuno Manuel GONÇALVES, Lisbon

José Sérgio DE CALHEIROS DA GAMA, Legal Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE ARABE SYRIENNE/SYRIAN ARAB REPUBLIC

Sayel SALLOUM, Director, Directorate of Copyright, Ministry of Culture, Damascus

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Youngeui IM, Senior Deputy Director, International Cooperation Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Jooik PARK, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Fidèle Khakessa SAMBASSI, ministre conseiller, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Eugene REVENCO, Deputy Permanent Representative and Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Enrique RAMIREZ, Director General, Oficina Nacional de la Propiedad Industrial (ONAPI), Santo Domingo

Gladys Josefina AQUINO (Srta.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Lucie ZAMYKALOVA (Ms.), Patent Examiner, International and European Integration Department, Industrial Property Office, Prague

ROUMANIE/ROMANIA

Alexandru Cristian STRENC, Deputy Director General, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Daniela Florentina BUTCA (Mrs.), Head, International Cooperation Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Rodica PÂRVU (Mrs.), Director General, Romanian Copyright Office, Bucharest

Livia PUSCARAGIV, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Ron MARCHANT, Chief Executive and Comptroller-General, The Patent Office, Newport, South Wales

Pierre OLIVIERE, Policy Advisor, The Patent Office, South Wales

Phil THORPE, Deputy Director, Patents Directorate, The Patent Office, Newport, South Wales

RWANDA

Edouard BIZUMUREMYI, Trade Expert, Permanent Mission, Geneva

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Silvano M. TOMASI, nonce apostolique, observateur permanente, Mission permanente, Genève

Anne-Marie COLANDRÉA (Mme), attaché, Mission permanente, Genève

SÉNÉGAL/SENEGAL

Ndeye Abibatou Diabe Siby YOUM (Mme), directrice générale du Bureau sénégalais du droit d'auteur (BSDA), Dakar

Anne CHEIKH OUMAR, directeur général de l'Agence sénégalaise pour l'innovation et la technologie, Dakar

André BASSE, premier secrétaire, Mission permanente, Genève

SERBIE-ET-MONTÉNÉGRO/SERBIA AND MONTENEGRO

Ivana MILOVANOVIC (Ms.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Kevin LIM, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Andrej PIANO, Under Secretary, Slovenian Intellectual Property Office, Ministry of Economy, Ljubljana

SOUDAN/SUDAN

Amal Hassan EL TINAY (Ms.), Registrar General of Intellectual Property, Department of Intellectual Property, Ministry of Justice, Khartoum

SRI LANKA

Gamage Dushyantha Dilip Kumar PERERA, Assistant Director, National Intellectual Property Office of Sri Lanka, Colombo

Samantha PATHIRANA, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Carl JOSEFSSON, Deputy Director, Division for Intellectual Property and Transport Law, Ministry of Justice, Stockholm

Henry OLSSON, Special Government Advisor, Ministry of Justice, Stockholm

Mia KARLSSON (Miss), Intern, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Ms.), Legal Advisor, International Trade Relations, Swiss Federal Institute of Intellectual Property, Berne

Felix ADDOR, Head, Legal and International Affairs, Deputy Director General, Swiss Federal Institute of Intellectual Property, Berne

THAÏLANDE/THAILAND

Supavadee CHOTIKAJAN, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TOGO

Traoré Aziz IDRISOU, directeur général par intérim du Bureau togolais du droit d'auteur (BUTODRA), Lomé

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

L. Efebo WILKINSON, Permanent Secretary, Ministry of Legal Affairs, Port of Spain

Richard ACHING, Chief Technical Examiner, Intellectual Property Office, Ministry of Legal Affairs, Port of Spain

Vel A. LEWIS, Curator, National Museum and Art Gallery, Ministry of Community Development, Culture and Gender Affairs, Port of Spain

Shelley-Ann CLARKE-HINDS (Ms.), Chargé d'affaires a.i., Permanent Mission, Geneva

Myrna HUGGINS (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

TUNISIE/TUNISIA

Elyes LAKHAL, conseiller, Mission permanente, Genève

TURQUIE/TURKEY

Yusuf BALCI, President, Turkish Patent Institute, Ankara

Füsün ATASAY (Mrs.), Division Director, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

Yaşar ÖZBEK, Legal Counsel, Permanent Mission, Geneva

URUGUAY

Raúl POLLAK GIAMPIETRO, Ministro, Misión Permanente, Ginebra

VENEZUELA

Frank VALDERRAMA, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

VIET NAM

PHAM Hong Nga, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ZAMBIE/ZAMBIA

Mathias DAKA, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

II. ORGANISATIONS INTERNATIONALES
INTERGOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL INTERGOVERNMENTAL
ORGANIZATIONS

COMMISSION DES COMMUNAUTÉS EUROPÉENNES (CCE)/COMMISSION OF THE
EUROPEAN COMMUNITIES (CEC)

Luis FERRÃO, Principal Administrator, European Commission, Luxembourg

Harrie TEMMINK, Administrator, Industrial Property, Internal Market Directorate-General,
European Commission, Brussels

Barbara NORCROSS-AMILHAT (Ms.), Copyright and Related Rights Unit, Internal Market
Directorate-General, European Commission, Brussels

CONFÉRENCE DES NATIONS UNIES SUR LE COMMERCE ET LE
DÉVELOPPEMENT (CNUCED)/UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND
DEVELOPMENT (UNCTAD)

Christoph SPENNEMANN, Expert, Geneva

Elisabeth TUERK (Miss), Economic Affairs Officer, Geneva

GROUPE DES ÉTATS D'AFRIQUE, DES CARAÏBES ET DU PACIFIQUE (GROUPE
DES ÉTATS ACP)/AFRICAN, CARIBBEAN AND PACIFIC GROUP OF STATES
(ACP GROUP)

Marwa J. KISIRI, Ambassador, Head of the Geneva Office, Permanent Delegation, Geneva

BANQUE MONDIALE/WORLD BANK

Carlos BRAGA, Senior Advisor, International Trade Department, Washington, D.C.

LIGUE DES ÉTATS ARABES (LEA)/LEAGUE OF ARAB STATES (LAS)

Saad ALFARARGI, Ambassador, Permanent Observer, Permanent Delegation, Geneva

Mohamed Lamine MOUAKI BENANI, Counsellor, Permanent Delegation, Geneva

ORGANISATION AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(OAPI)/AFRICAN INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (OAPI)

Anthioumane N'DIAYE, directeur général, Yaoundé

ORGANISATION DE LA CONFÉRENCE ISLAMIQUE (OCI)/ORGANIZATION OF THE
ISLAMIC CONFERENCE (OIC)

Mohammed Ammie JERRARI, ministre conseiller, Genève

ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ÉDUCATION, LA SCIENCE ET LA
CULTURE (UNESCO)/UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND
CULTURAL ORGANIZATION (UNESCO)

Petya TOTCHANOVA (Mrs.), Legal Officer, Paris

ORGANISATION EUROPÉENNE DES BREVETS (OEB)/EUROPEAN PATENT
ORGANISATION (EPO)

Johan AMAND, directeur principal a.i., Relations internationales, Munich

Konstantinos KARACHALIOS, Relations internationales, Munich

ORGANISATION EURASIENNE DES BREVETS (OEAB)/EURASIAN PATENT
ORGANIZATION (EAPO)

Alexander GRIGORIEV, President, Moscow

ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)/WORLD HEALTH
ORGANIZATION (WHO)

Cecilia OH (Ms.), Technical Officer, Drug Action Programme, Department of Essential
Drugs and Medicines Policy, Geneva

ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)/WORLD TRADE
ORGANIZATION (WTO)

Jayashree WATAL (Mrs.), Counsellor, Intellectual Property Division, Geneva

WU Xiaoping (Mrs.), Legal Affairs Officer, Intellectual Property Division, Geneva

Wolf R. MEIER-EWERT, Legal Affairs Officer, Intellectual Property Division, Geneva

ORGANISATION RÉGIONALE AFRICAINE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE
(ARIPO)/AFRICAN REGIONAL INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION
(ARIPO)

Mohieldin MABROUK, Head, Intellectual Property Section, Harare

SOUTH CENTRE

Sisule F. MUSUNGU, Team Leader, Intellectual Property Investment and Technology Transfer, Geneva

Ermias Tekeste BIADGLENG, Project Officer, Intellectual Property and Investment, Trade and Development Programme, Geneva

K. Ravi SRINIVAS, Post-Doctoral Fellow, IPR Policy Research and Development Programme, Geneva

Promila KAPOOR (Ms.), Professor, GB Pant Agriculture University, Zurich University, Zurich

Lingawako KALINDE (Ms.), Intern, Geneva

UNION AFRICAINE (UA)/AFRICAN UNION (AU)

Khadija Rachida MASRI, observateur permanent, Délégation permanente, Genève

Venant WEGE NZOMWITA, conseiller, Délégation permanente, Genève

UNION INTERNATIONALE DES TÉLÉCOMMUNICATIONS (UIT)/INTERNATIONAL TELECOMMUNICATION UNION (ITU)

Simao CAMPOS, Counsellor, Geneva

III. ORGANISATIONS INTERNATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
INTERNATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

ActionAid

Thami NCOKWANE, Policy and Research Coordinator, South African Students' Congress (SASCO), Johannesburg; Achal PRABHALA, Coordinator, Access to Learning Materials Project in South Africa, Consumer Institute, South Africa

Association internationale des éditeurs scientifiques, techniques et médicaux

(STM)/International Association of Scientific, Technical and Medical Publishers (STM)

Hugh JONES, STM Copyright Counsel, The Hague

Association littéraire et artistique internationale (ALAI)

Victor NABHAN, Président, Lausanne

Association pour la promotion de la propriété intellectuelle en Afrique (APPIA)/Association for the Promotion of Intellectual Property in Africa (APPIA)

Désiré LOUMOU (président, Yaoundé); Robert K. BAGNA (secrétaire général, Yaoundé); Richard EBENE (membre, Yaoundé)

Association pour une infrastructure de l'information libre (FFII.e.V)/Foundation for a Free Information Infrastructure (FFII.e.V.)

Rufus POLLOCK, UK Coordinator, Cambridge

Central and Eastern European Copyright Alliance (CEECA)

Mihály FICSOR, Chairman, Budapest

Centre d'études internationales de la propriété industrielle (CEIPI)/Centre for International Industrial Property Studies (CEIPI)

François CURCHO, professeur associé à l'Université Robert Schuman de Strasbourg, Genolier

Centre pour le droit international de l'environnement (CIEL)/Centre for International Environment Law (CIEL)

Maria Julia OLIVA (Ms.), Director, Project on Intellectual Property and Sustainable Development, Geneva; Davinia OVETT (Miss), (Delegate, Geneva); François MEIENBERG, (Delegate, Zurich); Maximiliano CHAB, (Delegate, Geneva)

Centre d'échange et de coopération pour l'Amérique latine (CECAL)/Exchange and Cooperation Centre for Latin America (ECCLA)

Michel CELI VEGAS (président, Genève); Lydia GARCETE-AQUINO (Mlle) (déléguée, Cluses, France); Géraldine SUIRE (Mlle), (déléguée, Valence, France)

Chambre de commerce internationale (CCI)/International Chamber of Commerce (ICC)

Ivan HJERTMAN (Co-Chair, ICC Task Force on IP and Development, European Patent Attorney, IP Interface AB, Stockholm); Benoît MULLER (Director, Software Policy-Europe, Business Software Alliance (BSA), Brussels); Thaddeus J. BURNS (Counsel, Akin Gump Strauss Hauer & Feld, Attorneys at Law, Brussels); David FARES (Vice-President,

E-Commerce Policy, News Corporation, New York); Thomas JACOB (Senior Advisor, Global Affairs, DuPont External Affairs, Detroit, Michigan); Daphne YONG-D'HERVÉ (Ms.) (Senior Policy Manager, Intellectual Property-Competition, International Chamber of Commerce (ICC), Paris)

Civil Society Coalition (CSC)

James PACKARD LOVE (Director, Washington, D.C.); Thiru BALASUBRAMANIAM (Representative, Geneva); Michelle CHILDS (Ms.) (Head of European Affairs, London); Pablo ORTELLADO (Delegate, Geneva); WANG Min Yen (Delegate, Kuala Lumpur); David WINTERS (Expert, Ford Foundation, New York); Edson BEAS RODRIGUES Jr. (CSC Fellow); Fabricio Pasquot POLIDO (CSC Fellow); Thirumalai JAYASHREE (Delegate, Geneva); Jennifer KATZ (Mrs.) (Delegate, Geneva)

Comité consultatif mondial des amis (CCMA)/Friends World Committee for Consultation (FWCC)

Martin WATSON (Representative, Geneva); Geoff TANSEY (Consultant, Geneva); Johanna VON BRAUN (Miss), Programme Officer, Geneva; Carolyn DEERE (Ms.) (Consultant, Geneva); James LANKFORD (Research Intern, Geneva)

Confédération internationale des éditeurs de musique (CIEM)/International Confederation of Music Publishers (ICMP)

Jenny VACHER (Miss) (General Counsel, Lausanne)

CropLife International

Javier FERNANDEZ (International Trade Consultant, Washington, D.C.)

Digital Video Broadcasting (DVB)

Carter ELTZROTH (Legal Director, DVB Project, Geneva)

European Digital Rights (EDRI)

Volker GRASSMUCK (Project Director, iRights, Berlin)

European Film Companies Alliance (EFCA)

Helen SMITH (Ms.) (Co-Managing Director, KEA European Affairs, Brussels); Philippe KERN (KEA European Affairs, Brussels)

Fédération internationale des conseils en propriété industrielle/International Federation of Industrial Property Attorneys (FICPI)

Gert SCHMITT-NILSON (Partner, Klunker/Schmitt-Nilson/Hirsch (KSNH), European Patent Attorneys, European Trade Mark Attorneys, Munich); Bastiaan KOSTER (Delegate for FICPI, Chairman of Group 8, CET Study and Work Commission, South Africa)

Fédération ibéro-latino-américaine des artistes interprètes ou exécutants (FILAIE)/Ibero-Latin-American Federation of Performers (FILAIE)

José Luis SEVILLANO (Director General, Madrid); Miguel PÉREZ SOLÍS (Jurídico, Madrid); Carlos LÓPEZ SÁNCHEZ (Jurídico, Madrid); Paloma LÓPEZ PELÁEZ (Sra.) (Jurídico, Madrid); Javier DÍAZ DE OLARTE (Jurídico, Madrid); Francesca GRECO (Sra.) (Jurídico, Madrid)

Fédération internationale de l'industrie phonographique (IFPI)/International Federation of the Phonographic Industry (IFPI)

Shira PERLMUTTER (Ms.) (Executive Vice-President, Global Legal Policy, Legal Policy and Regulatory Affairs Department, London); Ute DECKER (Ms.) (Senior Legal Advisor, Legal Policy and Regulatory Affairs Department, London); Juan Luis MARTURET (Director of Legal and Business Affairs, IFPI Latin America, Florida)

Fédération internationale de l'industrie du médicament (FIIM)/International Federation of Pharmaceutical Manufacturers Associations (IFPMA)

Eric NOEHRENBERG (Director International Trade and Market Issues, Geneva); Jeffrey KEMPRECOS (Director, External Affairs, Merck & Co., Inc., New Jersey); Anne-Leonore BOFFI (Miss) (Policy Analyst, Geneva)

Fédération internationale de la vidéo(IVF)/International Video Federation (IVF)

Theodore SHAPIRO (Legal Advisor, Brussels); Laurence DJOLAKIAN (Miss) (Legal Counsel, Brussels)

Fédération internationale des associations de bibliothécaires et des bibliothèques (FIAB)/International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA)

Teresa HACKETT (Ms.) (Project Manager, eIFL-IP, International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA), The Sheridan Libraries, Baltimore, Maryland); Jarka LOOKS (Vice-Director and Head of the Library, Swiss Institute of Comparative Law, Lausanne); Barbara STRATTON (Ms.) (Senior Advisor, Advisory Board, Copyright and Other Legal Matters Committee, The Chartered Institute of Library and Information Professionals (CILIP), London)

Fédération internationale des associations de producteurs de films (FIAPF)/International Federation of Film Producers Associations (FIAPF)

Bertrand MOULLIER (Director General, Paris); Nemesio JUAREZ (President, Directores Argentinos Cinematográficos (D.A.C.), Buenos Aires)

Fédération internationale des musiciens (FIM)/International Federation of Musicians (FIM)

Benoît MACHUEL (secrétaire général, Paris)

Free Software Foundation Europe (FSF Europe)

Georg C.F. GREVE (President, Hamburg); Karsten GERLOFF (Assistant to the President, Lueneburg, Germany)

Independent Film & Television Alliance (IFTA)

Lawrence SAFIR (Ms.) (Vice President, European Affairs, California)

Independent Music Companies Association (IMPALA)

Philippe KERN (Secretary General, Brussels)

Instituto de Direito do Comércio Internacional e Desenvolvimento (IDCID)

Vera FRANZ (Ms.) (Programme Manager, London); Fabricio Pasquot POLIDO (Research Fellow, São Paulo)

International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD)

Pedro ROFFE (Geneva); Trineesh BISWAS (Editor, Bridges Weekly, Geneva); Johanna VON BRAUN (Miss) (Programme Officer, Geneva); David VIVAS (Programme Manager, Geneva); Andrew STEVENSON (Intern, Geneva)

International Federation of Reproduction Rights Organizations (IFRRO)

Olav STOKKMO (Secretary General, Brussels); Tarja KOSKINEN-OLSSON (Mrs.) (Honorary President, Ystad, Sweden)

International Music Managers Forum (IMMF)

Peter JENNER (Secretary-General, London); Nick ASHTON-HART (Advisor, London); David STOPPS (WIPO Representative, London)

International Intellectual Property Association (IIPA)

Tom GIOVANETTI (President, Institute for Policy Innovation, Texas)

International Policy Network (IPN)

Julian MORRIS (Executive Director, London); Alec VAN GELDOR (Research Fellow, London)

Institute for Policy Innovation (IPI)

Tom GIOVANETTI, President, Texas

Médecins sans frontières (MSF)

Ellen 't HOEN (Ms.) (Director, Policy Advocacy and Research, Campaign for Access to Essential Medicines, Paris); Pascale BOULET (Ms.) (Legal Advisor, Campaign for Access to Essential Medicines, Geneva); Michel LOTROWSKA (Representative, MSF Brazil, Rio de Janeiro); Victor VAN SPENGLER (Legal Consultant, Campaign for Access to Essential Medicines, Phnom Penh)

Third World Network (TWN)

Yvonne MILLER BERLIE (Ms.) (Geneva); Martin K.P. KHOR (Director, Penang, Malaysia); Sangeeta SHASHIKANT (Ms.) (Delegate, Geneva)

Union mondiale des aveugles (WBU)/World Blind Union (WBU)

David MANN (Campaigns Officer, RNIB, London); Dan PESCOD (European and International Campaigns Manager, RNIB, London)

Union internationale des éditeurs (UIE)/International Publishers Association (IPA)

Jens BAMMEL (Secretary General, Geneva); Antje SORENSEN (Mrs.) (Legal Counsel, Geneva); Brian WAFAROWA (IPA Delegate, Geneva); Freddy NGANDU (directeur, Yaoundé)

IV. ORGANISATIONS NATIONALES NON GOUVERNEMENTALES/
NATIONAL NON-GOVERNMENTAL ORGANIZATIONS

Conseil britannique du droit d'auteur/British Copyright Council

Florian KOEMPEL (Legal Affairs Advisor, British Music Rights, London); Hugh JONES (Copyright Counsel, London)

Electronic Frontier Foundation (EFF)

Gwen HINZE (Ms.) (International Affairs Director, California); Ren BUCHOLZ (Activities Coordinator, California); Katitza RODRIGUEZ PEREDA (Ms.) (EFF Fellow)

Getulio Vargas Foundation (FGV)

Pedro DE PARANAGUA MONIZ (Researcher/Lecturer, Brazil)

V. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair: Rigoberto GAUTO VIELMAN (Paraguay)

Vice-Président/Vice Chair: Dimiter TZANTCHEV (Bulgarie/Bulgaria)

VI. SECRETARIAT DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA
PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/
SECRETARIAT OF THE WORLD INTELLECTUAL
PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Geoffrey Sau Kuk YU, vice-directeur général/Deputy Director General

Sherif SAADALLAH, directeur exécutif, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement, et Bureau du développement économique pour les pays arabes/Executive Director, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development, and Economic Development Bureau for Arab Countries

Edward KWAKWA, conseiller juridique/Legal Counsel

LI Jiahao, directeur adjoint, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Deputy Director, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

Pushendra RAI, directeur adjoint, Division de la propriété intellectuelle et du développement économique, Bureau de l'utilisation stratégique de la propriété intellectuelle pour le développement/Deputy Director, Intellectual Property and Economic Development Division, Office of Strategic Use of Intellectual Property for Development

[نهاية المرفق والوثيقة]